

اذ ان مسوقا لبيع الاشتغال بحصله فان كان الموزون
 له حصلا لانه اذا كان احدا لسطرين ليط الاسفك فيرك
 او حرك ليط الاحاب من احدهما حوان يقول المستري يعني
 النابع استري يكرري فيقول المستري لسبب الا انه
 قال اذا قال النبع ليط الاسفك اسيرمي سلعي
 ركر ليط الايباع والسري كان معا وذكروا
 هذا ما ذكره رحمه الله اذا قال يكرري او

رحمه الله يكرري وقال الآخر وركب فالي اسفك
 وهذا الامام انور راي ان ليط النبع ان يقول يكرري فما
 الحزانة حتى يكرري على وجه الجواب عن السؤال فله وقال
 اني حال وركب يكرري وقال
 وهو قد عا اهل العدل بان يكون معاه مع البيع لا الرمي
 انكر من كل عمل الله البيع **مسألة** واذا قال
 واحدا لله من حده واولاه على سبيل

اذ اقال بالجزءه ونهيه من
 كتاب الفصل من المسلمين
 هما فرك العبد في الموضع الآخر
 في الزمة لانه مكره
 رمة لا رمة ما في الرمي من
 بقاءه واما فوا بيا ليط الله
 على العوض لا العوض معين
 وقال الآخر من انضك

السلامة ما به دهم عز معيه فعاك هيك وقال لا حراس رب او فلت فكا
الماء معلومه كان ذلك غافرا والمعلوم ان يكون البراهم خزي في ذلك
البراهم معلومه واحدة لاجل شعاع ايت سعا في هذه المسله وان كان العرسه
لعدم بعض العرسه **في مسله** ولو استمر من كل من عزه واسرى بهاديه
فكان البراهم في هذه البراهم على عليك فوال المعبر من ددها عليك فذلك ان يعها
لا سها من عزى او فاك عليها لك بها على من البراهم ان هذه الالفاظ لا يوجد
بما حكا قال فان قال لا مره ادفع اليك من كرى فصاع من مترك الذي
طوقه البراهم منه كان لك صححا وان لم تكن بحبه المشر وقد ذكر في البراهم
شله وقال هذان ذلك لكون معاصحا قال فكد لك مثله في سائر اليعوب ان يقول
دفع هذا كزى من البراهم مع ادايله الاخر وقد ذكر في كتاب الهيات
من البراهم ما يدل على قوله دفع اليك هذا بوج الملك في الهية لا انما قال
في السال اوله وقال لغير هذا دفعه اليك شى موضوع بربه فقال قبله ووهبه
مكروه بسعة اليك ولانه الامومه فلا حكم سلطان لك ولا كى سعى
انك على مع رضته من البصر فافواه زد بد وقد ذكر في كتاب الهيات من البراهم
لعمري في العرف وان كان من عملا في التملك في عود قوم كان موحا التملك
دخري في الباب الاول وذكر ايضا في الباب الثاني في الرجوع في الهيات
اذا نزل البراهم لولا الروح دبر عليك معوى الله كان من له سائر الهيات في
وجوب التبول فان راد الامراض انما وجب له فضل من قول العباد دبر
في اليك كزى او حطه لك كزى في قوله دفعه اليك كزى في ذكر الاول
لرسخ والبراهم في قوله دفع اليك كزى مع وضع في الزاد انت بذلك قال
وهذا اذا اقل لك كزى كزى كان سكا فان جعله لك كزى لا يلو سقا
وهذا انما ذكره السيد ابو العباس في ذكر كزى في بيع حكا السله في السرخه

باب ما نصح او نصدم اليعوب مسله ما دون القرآن لعمري
ضح اليعوب ولربك الباع مطالبه المسرى دفع الباع دفع لك وكذا لو كان كس
شجرة في زرع الباع غنما على ما ذكرنا ذكر في البراهم مثله قال اذا باع
اليعوب لعمري فاما باع في البيع الجوه وجدها دون ما ختمه من واما
المستزى حق لس الامحار فيها قال فان لم يمل لعمري وجب على المستزى دفعه
في المال قال وكذلك البيع في المباح والمأني اذا سعت حقوقها وتكون من
حقوقها ربحا في الارض ان يبيع حياها وقيل رحمه الله برهوه المسار الفيل
وس مع المهر على الشجرة لعمري فاما بوسط الترك فذلك بيع اعصاب التوت
وسط الترك او حقوقها فقال انما هي اعصاب البيع وكزى في قوله باع في البيع
نعم من الزاد انه ان باع اعصاب التوت فحقها البيع لعمري لانه لو سح فكل
وسط الترك بطل البيع وذكر ايضا مع الساجفوقه من دور المراهم وليس
كذلك مع المهر على الشجرة فحقها ان يركه فيها ليس من حقوق المهر ولم
نصاها فاما ان يكون الشجرة باعها وعبر ابعه وذكر في موضع اخر من هذا الباب
الاو ان سري ما ارب يدك س طان ترك س طان تركى فان لم يسطر ذلك
وتركه الباع رصا جان ولم يذكر رحمه الله وحدا الفيل من هذه الشرايا فلك
انما في موضع اخر من كتابه اما يترك ان يترك منه وحدا الفيل وذاك ان الموالع
بصيرته الناس فاما بيعها فهو يكون للبايع وغير البايع فاما سطرها او سطرها فحقها
ولم يسطر موحا العقد لان العمد وجب التسليم على هذا الوجه وهذا الظاهر في الحاد
اما بعض من يزعم لاسماع مبرها فادش طر كها الى ان يبيع حياها فله موهب العقد
فاما اعصاب التوت والثان الميركة فاما نسي في الاحر في الحال فادش طر كها
عبد الباع وقد بي موحا العبد وطل السخ كالاشرى عند اعلى شمله حريه
واما اذا كان الثمار غير مبدكه فسطر كها الى ان يتركها لخالها في البيع بطل

ش
م

منه **قال** رحمه الله **فان** ضل به فحكه فاع الرافضون **والا** يحار الى فيها
لا يطع عليه دخل الاحبار مع البراءة وذكر في الزادات منه وذكر
فيها **الربيع** لا يخط في اطلاق الخ المبرور وذكر في الصل سعمال الربيع ربيع الربيع
والخلاف لا يسمو والروام ضار كما جمع في الزال والاحبار يعين السبعة وذكر
اصحاب ارباب في ضار ما يخط في البيع يشترط او الما في حين حمل الفرض في البيع
على الجاهل وخان يور الوضوء مذكور رحمه الله في الاحبار والمال المرحبين
على الجاهل فما جعل المال اطلاق مع المرء فعلى حسب منه فهو له رحمه الله وذكر
في الافكاره ان كان هو في وقت لا يخط في البيع الا لا سمية ثم قال بعد ذلك ان
في هذه المسئلة يخط في البيع لان ذلك معلوم من قولهم انهم فضل في المال مع المرار
وذكر في الزادات ان من الطريق ومنسب الما يخط في البيع ودار الزهراء وان لم يذكر في
البيع لان ذلك معلوم من قولهم في الما في كذا في في الله ضار يخط في البيع
ان من الطريق ومنسب الما يخط في البيع الزاد وهو ساعا وان لم يذكر في العبد في الما
يو اليك العرفه والساحس لا يخط في الما في الطريق والوحيد في كذا
فان كذا رحمه الله فوان ذلك معلوم من قولهم العا كذا في العا كذا في كذا
فما ذكر رحمه الله في ارباب في هذا الفصل الشتر الذي سعدم على العبد لا
يقف الى العبد ان شتر كذا عرف ولا كان كذا كذا يخط فلا يسمو الله وهذا
الحاج الى الجاهل **منه** **قال** رحمه الله **ومن** **قال** قطع ان صير مع فاه
وليعرف البيع ولا السمن جرد في بعضهما ولم يضر فاه ولا عرفا اعطاه على البيع
في البيع الواحد فطريقه فوان في بيع السله الذي كان في عليه السلام ان
من اعطى على واحد في صيد واحد او عدا فخر او مكا واما لم يضر ان يخط البيع والوجه
فيها على البيع **منه** **قال** **واذا** **قال** **انما** **قال** **هو** **لا** **يعني** **الامر** **ولا** **القب** **وجرد**
من **قال** **الما** **قال** **سنة** **فانه** **ممنوعه** **لا** **يخط** **يعني** **هو** **ممنوع** **سليمها** **مع** **البيع** **ولا**

نصف قامة من العين وهذا ظاهراً من قال ان عاً ثم اقول ان بعض المراجع لا يثبتها ويقل
المسرى في كتاب السجود الوجه فيه انه اذا عزم المسرى امك السلام قال وان لم يطره لم يحرم
المراجع وحدها سد العتق والوجه فيه انه لا يخل السلام قال الشيخ فان لم يطره
مقتدره عن غيرها لا خسر لا بعد نظر السلام صحيح البيع كما ذكر في المسألة الأولى قال
عرو السماع وقال الله له حرره وقال الحزم من كل شيء البيع اذا تكرر جرد في المراجع
لم يذكر الحرد ويطلب السجود والوجه في ذلك انه اذا ذكر الحرد في هذا الوجه لا يخل
السلام ويعبر المسرى عنه في العتق في هذا المراجع في كتاب العتق لا يخل السماع ويقل في
البياداة قال كانه لا يطره في موضع بعد اذ سماها وفسها وعرفه وحدها وموضعها
بما عاها او غيرها مشتبهاً وخوز مع الخطه في سبيلها وجوز مع الباقي في قننه
الاعلى وقد ذكر الجوز والوزن قال خوز مع الحزم وسائر الثمار وان لم يطرها
انما وخوز مع الامانة والطبع وما اسد ذلك ان يطره لان نفعها وان لم يذكر
في اول الخبر يعني مع العتق سواء حي يرب الاسود وكان رحمه الله يقول
يعود لك نكاحه الله ما وجع هذه عاره الكتاب وخبر ان يكون الزاد ان يذكره
في اول الخبر يعني في الجوز مع العتق امك السماع في خبر الاسود في مرجع
يعود لك الى ان خوز وان لم يرب الاسود اذا امك السماع في الحال
فصل في واد السرى بما اقبل ان يترك سطر الرك بطل السجود وان لم يطره وركه
المراجع ثم انه قد قيل في سبيله المسألة فما عزمه في ذلك مشتبهاً قال رحمه الله وخوز
عبري عن الزاد في سجود ابا ع في قوله في الجوز مع العتق ان يطره في سبيلها
جوز مع المايك الصبر الذي سمع في الحال وقهر المايك وذكر في البياداة في قوله
وقد ذكر في الجوز مع الكوار مع الحال في حال العتق الزاد في الجوز مع العتق
يعرف ما ذكر في البياداة انه ان يطره في سبيلها ما يطره في سبيلها في قوله في
مع السرى من كل شيء في قوله في سبيلها ما يطره في سبيلها في قوله في سبيلها

فمن المصلحة فانها كاضافة الخطه في الزمه لكنه غير ان في الزمه لا يمنع
في الزمه فاما ان السبع في الزمه فهو مباح فانه لا يكون الا وجهه المواجه للمنه
وجب على هذا ان لا يجب ان لا يمنع من السبع بل يمنع على من العبر المحلوق عليها
مشتاغا فاعبرها امهال ان لا يمنع من السبع بل يمنع على من العبر المحلوق عليها
فاما منع على الزمه فلما في العبر المحلوق عليها فاما منع من السبع في الكيل في عند المنز
فلا يزال اما بالعبود واما بالكرامه فاذ لم يوجد المنزوا حيا في هذه الاشياء
فالسبع منع على العبر والحيث كانت الصوره المسار الماهل الا فرار
والمنز ما جعل المانع واسترى بطل السبع القائم على الزمه ولا يصح السبع الحسنة
ذلك ان لا يظهر ان يكون الله لا يخلق هذه المراه ولا منع السبع في قوله العبر احد اش
طال فان الطلاق السبع على المحلوقه على ان لا يطعمها ولا يعطي في احدى مبرها
عنه فلهذا فان كان السامع الجنب سقط الطلاق المهر ولم يحد شيئا في كمالها
فهذا محتمل على الاصل الذي قبله والله اعلم بالصواب وخبر ايضا في هذا الاصل
لانه اشترى الصبي واولها مسالما سلم المانع جميع الصبي الى المشرى فيه يكون
بعضه موقوفه على السبع والعصر عاوجه الاما ان لا يكون في السبع او فاعلى
فمن السبع لا يفسد المانع بعد تعريض السبع في العبر فاما ان السبع منع والعبر
فالعر الموقوفه لا يكون معد ولا يجري فيه عرف السبع وقها هات من المنافع
لمنع العبر عليه في السبع السبع فلا يجوز ان يكون قصه او عام قص السبع في
قص في العبر واما ان كان متفاوت المراك اعلم ان ذلك اذا كان
متفاوت المراك كالحمار والطير وما اشبه ذلك فان سبعة عر او على وجه العبر
بالعبود والحمار في ما يقع على اجر الوحده المثلثة الى ورمنا فاما ما دامها
على الوحده الاولى لا يجوز ان يهلك هذه الصبي من الطريق بل يفسد في وقتها
ذلك انه ذكر في الخبر مفسر انه جار وهو الذي يفسد عماره المريد اتصاله

قال في يجوز بيع السبع المعبود بعد اكل وزينه من معلوم ولم يصل ان يكون
المعبود مستورا في الجراك او معاونه الجراك فافسح لاطلاق جوازها في البيع
معتا في كمال السبع او الحسنة في الجراكه مشله بمعنى ان ذلك اذا كان متفاوت
المراك في خبره سعه على هذا الوجه انه قال ان استرى خيله من الموركل الفه يكره
صح السبع على ما منع من العبر اذا لم يكن فيها ماوت فافسح في ذلك لانه اذا كان فيها
تفاوت لم يخر هذا الجراك يكون محمولا على انه اذا كان فيها ماوت يسلمه
حمار الزوجه اذا راي باطل السبع ولم يلمز السبع فيه خلاف النوع الاول فانه لم يمنع
ولا يفسد فيه كالحمار الزوجه وقد ذكر الهادي عليه السلام انما في ما ذكرناه والمعبود
المشتا في كماله قال في الجور مع السبع سوف مراعاة فافسح في ذلك انه لا يجوز بيعه على
الاطلاق سواء كان المشرى بهه او محمله ولكن هذا الجراك يكون محمولا على ان
المشرى كان بعضه من ثمن موقوفه ما ذكره في العبرود والمعاونه واما اذا
استرى في ما عاقله في الوحده البار في هو ان يولد لسبع من مكه هذه الصبي يكره على
انها كثر في من هذا اذا خرها المشرى على ما ذكره المانع فهو جار لاختلاف فيه واما
السلام فيه اذا خيره راي او اوصا اذا اقره فافسح في بيعه باطلا لانه ذكره
الهادي عليه السلام في المجهول انه استرى عبدا من السباع علم انه فيه ما يثرب كل ثوب
يكره في هجره المشرى فافسح ان البيع باطلا وخيله اصحابا على الظاهر وانكروا
على شرط فلهذا في هذه المشله اذا خيره فافسح ان هذه الحمار المشرى فعلى هذا
صاح الى الفرق بين المعاونه وبين متفاوت فافسح في بيعه الظاهر الفرق من يكون
المعبود معاونا او غير معاونا لان المانع مع العبر معاونه وبينما في خبره
ومع ذلك فافسح في قواسمها مع السبع في الجراك صحت الى الفرق بين المشله
ذكرها السبط في الشرح فخطها مع السيد العاصي في ذكرها التبريد والخير في
الزيادات في الفصل الاول من مشاييل السبع واما ان اراد فيه كلام والري كونه في الكتاب

انه لا يجوز ان يشتري من المعجود المعاوب بصاعره مع ردول من حمله معصيه وقد
 يبيع ادا اسري منه حمله على ان ياكل في يومه فاما ان ياكل في ليله الا لا يبيع
 يبيع بعض معجود من معصيه معجود من المعجود المعاوب الا انه ذكر عليه ان لم
 في المعجود من اسري على الامن السابق ان يملكه وبه فوجده المشتري ابدانه
 رد على البائع ثوبا لا خبز وهذا ايضا لكون ان يملكه عشرين اوب او عشرين ثوبا احار
 السع وزد المشتري على البائع عشرين اوب او عشرين ثوبا لا خبز وهذا مع بعض غير
 معجود من الحمله من صخره معصيه من المعجود المعاوب وتكون منها ما ذكره هاك
 الا انه عن ان هذا مسيله السابق على ان الزاد ادا كانت المات متوايه وفي الحسن
 ولا تساو في الطول والعرض والرفه والعلط والبرق الخشونه وما اسه ذلك
 في يكون في حصر المعجود المعاوب الا ان اكل ادا حمل على هذا حمله الاشكال
 وجه احره هو ان المعجود في المعاوب ادا وحده فاما في الحبار المشتري في لا يطل
 البيع وفي عبد الساع ذكر عليه السلام ادا فخره او صايل البيع في حال يكون
 فاذكره في الزاكره هو لا يعل في ذكرها من ان الساع كات مساويه وفي الحبيب القفه
 وما ذكره في الصانع عند ان يكون محمول على ما كانت معاويه في القفه وتخله
 الحبيب القفه فيكون ذلك نظرا لما ذكرناه في السمع عليه السلام من انه لو اشترى من صلي
 الظهر في صلاه العشر فان العصر حار في صلي الظهر عمره في القافه فان ذكره في صلاه
 قطعها في ذكر القافه او طام فاذكره في صلاه العصر خيره فان المراهبه اذا كان
 اسمها في اخر الوقت فحسب ان معصيه عليه في اخر حيز تحتها في ذلك الوقت في فاذكره
 مراهبه اذا ذكره في صلاة قطعها محمول على الوقت كان موسعا في لا يبيع الظهر
 عليه في العشر فما الصلح الاول من المسيله على معصيه ويا معصيه في الصلح الثاني
 على ان يكون معك ذلك فانه الوجه الثالث ان يقول اسري من هذه المعصيه من الطمع
 او الحار صخره وهو ما اسه ذلك في هذا النوع على وجه احره ما يكون الحمله المشار

الماعلا لا يزيد عليه والثاني يكون الحمله المشار اليها اكبر من الثلث اما اذا
 كانت الحمله المشار اليها مائة لا يكون خلو انا من خلو الحبار المسير في جوان
 بعثت على الحبار في ارجائها سب اولاه جعله الحبار في ذلك وكان بعد
 مفعولا مطلقا اما اذا لم يذكره الحبار فخلو ان السبع فاسد وقحة فداؤه
 ان يولي على جهاله فوجب بعدد التسليم فانه حيوان في حمله المانع والمشي
 فيقول المانع بعثت لاذ والارد فيقول المسير في سبب المانع في الاصل ولا يمكن
 المانع من قطع الحشوة منها واما اذا ذكره الحبار المشي في جوان فيقول بعثت
 ثواب في هذه الاما على ذلك الحبار وان ارجاها سبب فهذا على الخلاف في العطاء بعد
 ح وصر ان السبع حين طوله ذكره في الجوان عن السبيل العباس فبعد ان السبع
 فاسد فاما ان كانت الحمله المشار اليها اكبر من الثلث فالسبع فاسد بعينه وان ذكر
 هذه الحبار وعلى نفسها خصل في الحبار اذا ذكره الحبار كما ان ايام الحبار جوان
 يكون اكثر من ذلك كذا عدد السبع الذي بعد ابع عليه اذا كان اكثر من
 ثلث فانه خنثى ان تلو حار بعد ذلك الحمله المشار اليها معلومة المبدأ فاذا
 كان ذلك غير معلوم المبدأ فانه حيوان يكون السبع فاسدا في نفسه
 في السبع اذا كان مطلقا فاعلم ان السبع اذا كان مكسلا وموز وفاق حكمه في
 جميع هذه المشار اكبر من المساوت فلن يبعه على طبعه احديهما ان يولد بعث
 هذا العيون في كل فير يكري وكما عسر يكري فاذا قال ذلك فهو على خلاف
 الذي ساء فصح ان السبع في المبدأ الذي يشاهد في سبب والباقي ان المبدأ
 فهو لا فاق بعث هذه الصفة في سبب في السبع في العيون الواحد فقط في
 الزيادة وان قال في عسر يذم مع السبع في العسر فسد كما ان ابعه في سبب ما تقدم
 ما ذكره السيد الواسع في حار فغده امين كما سبب هذه الزيادة وليس فقط
 في انظر لاهلها مع الماوس وفي الوجه الثاني ان يولد بعث هذه العيون يكري

و العذرة في الوجه الرابع ان يقول يفتقر هذا البود راغبا فيهم او من هذا الحال ومن
هذا الحديث راغبا فيهم فهذا هو الذي يكون معلوما على من يبيع المبيع بالسلم فاد
كان يكره ان يبيع مع جهة لا يملكها او لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
ولا يبيع المبيع في ذلك الحزم الحيلة فان قطعة منه لا يحار المستري **ع** وعند
الباري في هذا البيع اذا كان حراما بغير حله مطلقا بها فان ذلك على حقه مستلحق
ان لا يكره المبيع بل لا يقطع من المصالح العذرة عن من الخيال فهذا هو باطل الاما
الوجه الثاني ان يقول حرم المبيع على المصاع به بعد الحول والحق في المبيع ولا
يلحق المصاع بغيره اذا وقع منه الحزم المبيع كما كان على الحار والمال على الحول المذكر
بما اعتد على العبرة المفقودة هذا يجوز به المصاع والفاث ان يكون الحزم المبيع
ممكن المصاع به بعد قطعه من المصاع في الحزم المصاع بقطع ذلك الحزمه لحواله
من الربوب او المذبح والحق في الحزمه فاستد ذلك فهذا حقه فاما ان البيع
جار والمصري في هذا الحار والقطع والبيع المصاع المصاع لقطع حار المصاع في هذا
ذكره اصحابه قال البيع وهو الذي يخرجه اصله **مش** له واجزا الكمال
على المبيع واجزه وان البيع على المصاع في البيع على المصاع او ارباع المصاع في ذكر
السيد ابو العباس صلوات الله عليه ذكره في هذا رابدا والحيث من نصه في الكتاب المبيع
واخره من نصه في الكتاب على المصاع في هذا **مش** له وارباع ارباع
المذبح ارباع الحواص لا يربعة كان الراباع معلوم لبيع البيع وكذلك ربيع وارباع
وقسمه لبيع المبيع له لحيوان يبيع بعد معرفه ذبفه كما لو اسلم في عرس افعه
تبيع ولا يهدو هو فهو لبيع الحواص يبيع في عرسه وذكرك في الزيادة في البيع
بيع المذبح المذبح ومن الناس من يبيع المصاع في البيع في عرسه وذكرك في الزيادة في البيع
بامها بذكره عرسه واستد راغبا في حله كان الراباع معلوم لبيع البيع والرب
معلوما كالعري وقدره مع والربوا الاخر استثناء وبيع البيع **مش** له

على ما عرى فاذا كان ذلك فان وقدره المصاع على ما قاله المبيع فهو له وان كان
على ما عرى فاذا كان ذلك فان وقدره المصاع على ما قاله المبيع فهو له وان كان
المصاع في هذا المصاع في الحار بالجزء خمسة من المبيع وانما في البيع المصاع
وحيث انما في هذا المصاع في الحار بالجزء خمسة من المبيع وانما في البيع المصاع
من يبيع او يبيع في هذا المصاع في الحار بالجزء خمسة من المبيع وانما في البيع المصاع
قوله المصاع اذا كان على ما ذكره في هذا المصاع اذا كان على ما ذكره في هذا المصاع
عنه مداره على ما ذكره في هذا المصاع اذا كان على ما ذكره في هذا المصاع
والذكر في هذا المصاع في هذا المصاع في هذا المصاع في هذا المصاع في هذا المصاع
دون هذا المصاع في هذا المصاع في هذا المصاع في هذا المصاع في هذا المصاع
السيد ابو العباس من المصاع في هذا المصاع في هذا المصاع في هذا المصاع في هذا المصاع
الجزء الوجه الثاني ان يقول يفتقر هذا البود راغبا فيهم او من هذا الحال ومن
هذا الحديث راغبا فيهم فهذا هو الذي يكون معلوما على من يبيع المبيع بالسلم فاد
كان يكره ان يبيع مع جهة لا يملكها او لا يملكها ولا يملكها ولا يملكها ولا يملكها
ولا يبيع المبيع في ذلك الحزم الحيلة فان قطعة منه لا يحار المستري **ع** وعند
الباري في هذا البيع اذا كان حراما بغير حله مطلقا بها فان ذلك على حقه مستلحق
ان لا يكره المبيع بل لا يقطع من المصالح العذرة عن من الخيال فهذا هو باطل الاما
الوجه الثاني ان يقول حرم المبيع على المصاع به بعد الحول والحق في المبيع ولا
يلحق المصاع بغيره اذا وقع منه الحزم المبيع كما كان على الحار والمال على الحول المذكر
بما اعتد على العبرة المفقودة هذا يجوز به المصاع والفاث ان يكون الحزم المبيع
ممكن المصاع به بعد قطعه من المصاع في الحزم المصاع بقطع ذلك الحزمه لحواله
من الربوب او المذبح والحق في الحزمه فاستد ذلك فهذا حقه فاما ان البيع
جار والمصري في هذا الحار والقطع والبيع المصاع المصاع لقطع حار المصاع في هذا
ذكره اصحابه قال البيع وهو الذي يخرجه اصله **مش** له واجزا الكمال
على المبيع واجزه وان البيع على المصاع في البيع على المصاع او ارباع المصاع في ذكر
السيد ابو العباس صلوات الله عليه ذكره في هذا رابدا والحيث من نصه في الكتاب المبيع
واخره من نصه في الكتاب على المصاع في هذا **مش** له وارباع ارباع
المذبح ارباع الحواص لا يربعة كان الراباع معلوم لبيع البيع وكذلك ربيع وارباع
وقسمه لبيع المبيع له لحيوان يبيع بعد معرفه ذبفه كما لو اسلم في عرس افعه
تبيع ولا يهدو هو فهو لبيع الحواص يبيع في عرسه وذكرك في الزيادة في البيع
بيع المذبح المذبح ومن الناس من يبيع المصاع في البيع في عرسه وذكرك في الزيادة في البيع
بامها بذكره عرسه واستد راغبا في حله كان الراباع معلوم لبيع البيع والرب
معلوما كالعري وقدره مع والربوا الاخر استثناء وبيع البيع **مش** له

[illegible][illegible]

أمر أن يصير للأزوجة بذلك في الحكم ولا مخالفة في الله تعالى ما أحسن يكون
الحكم لو استأثر الله له ما يشاء من خلقه لا يصير له به الله عز وجل موضوع
إله لو استأثر الله به ما يشاء من خلقه لا يصير له به الله عز وجل موضوع
محرم الله الله المحرم في نص المصحح **من** الله وأدفع الخطأ إلى الأزوجة
وقال أنها قد استأثرت في كونه لم يملك بذلك ولو لم يكن لها الخبز من فضل هذا الترتيب
ولا تأخذ به ملكه هذه عبارة الباب وأوجه فهمها الحكم الورع من النظر أسهل
النظر في الاستهلاك إذا حصل ما ذكر المالك أوجب المالك في أنواع الطعام لغيره فكله
لم يكن له التمتع به وأما قوله أشترى ذلك خمره فليس يملك فأمره في الجارات
يكون رأياً إذا مالك فله به **من** الله وروى أبو يوسف في كتاب الأودار
صغاراً وأقلاماً فأمح السهمون في نصها لا يخلع لهم بعض ما رزقوا من المال فاع الوكيل
وأنتن عليهم ثم أودع المهر ثم بطر ذلك قاله ركني الناجية حاكمه
فيكمه صحيح جمع ذلك إذا كان فيه ضلح لهم وأما هناك حاكمه لم يصححه
وغيره وهو هو الشترى فما أحسن ما لم يسمع المبيع ولم يرجع به على الأيام فما من
أودع المهر ما كان مع ذلك وقال أنها في بعض ما كان له وأسير كاحية إلى
المعنى فاع السهمون سائر ما كان له إلا للبيعة أو البيع والمعنى أن يرجع
بالمعنى ما كان مع ذلك في موضع آخر من المال في صغير أو نحوها فاصنع
فأشترى جاحدهما إلى البيعة نص السلفان يخلع لهما فودعهما إذا اشترى لهما
أساو لهما وبيعهما في عدم الحاكمين أحار بعد ذلك أن يولية المشايخ في مثل
ذلك أو لم يولية السلفان في كسروا البيع الموقوف في مثل ذلك أو لم يولية
صاغ ما له ولم يولد الله خطه عليه فافوا انضمامه وصرفه في عزة وفسد سلطان
البيعة كيلا للسر فاجعل المير في ذلك أن الوكيل المتعبد إذا كان قد أحار به
فما أحار به لما سأل في قوله لغيره **من** الله وروى ما سأل في قوله لغيره

[illegible]

[illegible]

تتبع ان هذه العاوضه صحيحه ولا اعراض له احد ساطع ضاحيه بما هو له والوجه
فيه ظاهر له بدعي فتدرك البيع عرفا معا وفي الظاهر على العرفه ولم يقبل قوله في
مستقله ومن صوره في طرفيها على كل حاله كذا في المداكره في واحد العرفه في هذا المداكره
حاز البيع والاجازة اذ انكره على سماعه واحارها احده وفردا طاهر في
شبهه له وادانها الساجه شهره له وسعره ان كان السواقي بينهما
ليس في اورن العاين حاز بيع الحمله سبعة اشهر الماروق والآخر على مبيع والمصر
عليهما السلام فانواع ما كرم من سعره وموقعه حلا فخره المشتري وبخ مخصص
من يبيع عليه السلام المبيع ان يصير في الرخلة والبر مصر صرف البش المالكين
والشعري في الماك من سعره وموقعه وكان غير المبيع له لو امرى من ماله مع دون
في هذه المداكره في البيع حاز المالك بكن الزاكره المصروفه وان كان الزاكره المداكره
الآخر في سبعة اشهر في الماكره على السلام وكان هو زوجه الله في حوز البيع وموقع ذلك
في هذا الماكره ظاهر في مذهبنا وفي سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر
انما في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر
صاحبه اول اسرها في الزاكره في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر
عظم دراهم معصونه فاسري في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر
يعبر بذلك الزاكره في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر
منه وقد ما في ضاحيه له او مضعه او زوجه له في حاله ان يبيع الماكره في سبعة اشهر في سبعة اشهر
على البيع لكن انما هو في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر
فيها قال قوله في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر
العود وقد كررها عرفت هذه الحمله فاما قوله في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر
الاصل الماكره في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر
الزاد في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر في سبعة اشهر

المسري يجوز ذلك لصلاح الامر معه ولم يطمع به والا فرب ان يحكم المهود وسط
 به الامني سبه **فصل** قال رحمه الله والوارث اذا باع قال البيهقي لصادقه
 مع استعراؤ الربون خاله لم يحز المسري **فصل** وادخل امرأه بكلم
 بغير ما يخاف مالها ولا ولادة له عليها **فصل** قال رحمه الله ولو باع
 جائز رجل بمرأها المسري من آخر فمات المسري الاول فباع البايع المشرى
 البايع فبطل في امره ابرار من بيعت ولم يستوف الثلث منه كالذي نكح انا لحلف عنه
 وغيره من الله على خلاف قوله **فصل** ادا قال صاحب الجسد الثاني لا بيع
 باول من المدهر ثم ساهمه بعده وطلب من البايع فباعه فبطل فله ان لا يبيع
 الا ان يبعه ما يطلب من البايع **فصل** قال رحمه الله ان بايع رجل مملوك
 واليه في حاجته مائة من الودع في الارض لم يكن له ان يبيعها في الارض في
 حاكم الودع والحكم فان لم يحل المشرى فمات من الله على البايع **فصل** قال
 باع ساما لم يضر فذكي البصر ولم يعلم المسري بذلك فباعه في البصر فبطل
 بعد ذلك بسبب لهما انهما لم يبيع **فصل** قال رحمه الله ولو باع ساه
 الى رجل لم يرب على الساع اذا امن ما لم يطلعه البايع وقابل به ايجال المطالبة
 لا قبل اجل فاذا اجازت **فصل** قال رحمه الله فله ان يبيع ما يبيع
 الذي اتمر الحفلة في مبداء البصر اليها فاذا كان حري فله ان يبيعها على سوا
 ان يبيع عند البيع لو بعد على وردها مطلقا وان لم يذكر له بوعاها فله
 قال اسري سبب عشره في بايعه من حاد وبها فله ان يبيعها في بايعه عشره
 الصفة فباعها الا انها لم تعاملها من حري فله ان يبيعها في بايعه عشره
 المسري في اعطى اوما ساه ولا يحل بيعه حاد ادا حري فبطل حاد الوعد
 ما على حاله الذي عديده وهو المعسر وعاكه اهله فبطله **باب**
 في بيع الاخوات **مسألة** ذكر رحمه الله في عله انما يجوز ما يبيع من الرب

مسألة

مسألة قال الامير ان بيع الرقيق من الحفلة وهو ما حار مباح
 وكذا الرب بالخط لا الهاء في ذلك فله ان يبيع ما يبيع من الرب
 السري لا يجوز ولو جاز بيع من مع المشتري لهما لا لسلطان من الدنيا **مسألة**
 وذكر رحمه الله في السري من حري فله ان يبيع له المملوك ويكره مملوك خطه
 بمشركه فله ان يبيع من حري فله ان يبيع له المملوك ويكره مملوك خطه
 محبته وعله فيه ما ذكره عليه السلام فاما الذي جفت عنه ما هو علقه وفي
 النسخة وهو وقع ذلك في بعض النسخ والرواية الصحيحة ان حري من حري الكل
 وقيل ان حري من حري فله ان يبيع من حري فله ان يبيع له المملوك ويكره مملوك خطه
 قال في حري من حري فله ان يبيع من حري فله ان يبيع له المملوك ويكره مملوك خطه
 من مائة من الودع او من ادا فابى من حري فله ان يبيع له المملوك ويكره مملوك خطه
 ان يكون الرقيق مملوكا لم يعلو ضرره ولا ستمار العاكات فيه فلا يحل ان يبيع من حري
 بغير اذن من الله فان ان الرواية الصحيحة ما ذكرناه وقا حكيه علقه **مسألة** ذكر
 اصحابنا في قوله عليه السلام في المصحف من اسري نوادر ما لا ينبغي ان يبيع من حري
 قوله في ذلك باع نوادر ما لا يملك طعام الى اجل له الطعام على ام حري فله ان يبيع
 الله فله ان يبيع من حري فله ان يبيع له المملوك ويكره مملوك خطه
 نوادر من حري فله ان يبيع من حري فله ان يبيع له المملوك ويكره مملوك خطه
 ومثلك طعام من حري فله ان يبيع من حري فله ان يبيع له المملوك ويكره مملوك خطه
 انه يجوز ان يبيع من حري فله ان يبيع من حري فله ان يبيع له المملوك ويكره مملوك خطه
 في ذلك ان العود ما مضى حمله على الصلة لم يحل في السك وادخل الله اولي
 وحسن يعرف الفط الى الوحد الذي يبيع دون الوحد الذي يبيع فله ان يبيع من حري
 الله يبيع او حوا المهود وقول الله صلى الله عليه وسلم من حري فله ان يبيع من حري
 والامان والحق ان حاش محله عاكب خلاف احسان الحيوان لها في بيع من اسري

[illegible][illegible]

فهما والمبايعا وفاعلا وان لفظ البيع مبهم ويحملها وتذكر لفظه الاسماع
والسنة فاما حديثنا فاحملها على طلب الشئ وانما ذكره واداسه ولو جرى
عليها اسم المبيع فها الحال كل مجازا لاجتماع اسم المبيع والمبايع كذلك اسم
مشتق من الفعل فالحري عليهما الاجتزاف لفظا فارتد الشارح والمال الخري
على غير الاعتراف بوجوه هذه الاعمال فالحري في ذلك وجود هذه الاصناف كان وشعنا
كذلك فها واحلفوا وان اسمها مبهم في البيع مع ثلوث حقيقة فها مرفوع من المال
وذلك ثلوث حقيقة فها اذا وجدنا البيع مع هذا جاعل المبيع ولفظ الاسماع والشئ من
الاحتمال فحسبنا ان الاسم حقيقة فها ليس اسم البيع والحاد والحاد واسمه وحسن
ذلك احد مبهما واما عينا وفوق الجاز اما خري هذا الاسم عليها متبعية في حال اجزافه
اذا وجدنا لفظه وظهر ولم يوجد ثبوتها ولا فرق من ان اسمها يتناولها من غير ان
وما ذكره في مقدم الفصل في ذلك في كل احد من الوجوه في ثلوث حقيقة قال
بصله اسطر الاحتمال في البيع ولفظ ثبوتها فادان لفظ البيع في البيع والاسطر
المبايعا كان احد الاسم عليهما في هذه الحال مجازا وكذا في البيع بوجوه واحد
الاسم في كل الاسم مجازا لا لفظا وهذه الحال مبهما واما في البيع بوجوه واحد
الاسم حقيقة فاما مبهما في وقت لا يها في الحال مبهما في البيع بوجوه واحد
في القرب اسمها في ذلك حقيقة وتذكر بعد القرب في البيع بوجوه واحد
الاسماع في واقع حقيقة الاسم فاما خري عليهما حاله في البيع بوجوه واحد
الاسم في الحال المبهما في المبيع اسم مشتق من الفعل في البيع بوجوه واحد
يعني انه لم يوجد احد الاسطر في البيع وحسن اجزافا في حقيقة وبعال القرب
واما انه ايضا ثلوث مجازا وانما ثلوث حقيقة اذا وجد حرس البيع وفوقه لفظ النظر
المبايعا واما القول في ذلك في هذه الحالة قال معناه المبيع في عينا هو لم يذكر في اللفظ
البيع واسمه في حال فحسبنا في احد مبهما في البيع ولم يوجد ثبوتها وفوقه لفظ النظر

[illegible]

منه فلو ان المار بالبيع فاستاد ان المستر لم يري البيع في المسئلة الثانية
ذكر الله في غلبه السلام في النور ان الشري ان فخر المبيع علما فصدقه المبيع
فلا حاشية له في السيد او هو ذكر السيد او العاين لها في السرج وذكر في المبر
في المحب واولا في الضم وهذا معنى في بيع احبار على النور المار
هو مملوفا فلو هو مملو في السطر في السرج الصحيح هو ما ذكره
في الاحكام في الممار على الاطلاق غير مسرط ووسط وذاكر انما السيد
او الحسين رحمه الله عليه في الربا في فصل الجاز في المبيع في المسئلة
المالية المبيع اذا ما غلبه فان من لم يجر وامن احد هما في الجنازة اياه
فالمشروى هو غير متخذ به والمالية الاصله وهو الصحيح وقد نزهه الصائفة
او الخبير في ايراد ذلك في الاظهره في الاجماع في المسئلة الاولى
ادراى بعض المبع دور جعة فقد ذكره في الافادة والربا في السجلا فواحد
وشليس منها الحار فيقيد به المبيع ولو لم يجر ذلك فله مشا في المار واحد
هو المار ووه المار في المبيع اذا لم يكن في المار في المبيع في المسئلة الاولى
والاداسري قطع ان تصرف في احد هما دور الحري في حصار الزويرة
ادراى في الحري في الاصل في حصار باردهما وان سار في بيعها في الثانية
فان في الافادة انما لو اسري اذا لم يجر في المار في المار في المار في المار
في زدها اذ اوان كان في بيعه قبل ذلك واما الذي بيع به في سوا خيار ووه
المار فان المسئلة الاولى هي فان في الافادة لو اسري ماله في بيعه في موضع ولم
يجر في المار ادراى في المار فلا حاشية له في الثانية فان في الافادة انما اذا ما غلبه
ظاهرا في بيعه لم يجر في حصار باردهما في المار في المار في المار في المار
ان في المار في المار في المار في المار في المار في المار في المار في المار
فوق واحد ووه في المار في المار في المار في المار في المار في المار في المار في المار

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فيه انه بعد الزمان ان اصابه ان كان عبد او طيبا كان طاردا في
مسألة فاداسرى صاف قصة توفيق على عبد كان عبد النابغ بعدما
حدث عنه عبد الحرة لا يلد على زده فله صلا العتلا والجارح ملحد بعله
او مصل الله على قال فخرج من بعده البراءة المسيرة فالكهرا اعيتا والفرار
ردمان دمعنا لصل الله في هذا الحان يكون المراجعة اذار في النابغ احدهم ولا
فانه اذ الررضه النابغ لم يملك المشتري زدها عليه الجحرة فاك بعد في معرو لصل
الحكايت سمها دون التوفيق هذا الخلاف بعد ما في لافن ستة
قال واد الله بعض المجمع من عبد الله وعيا فله لا بد واما تخرج من صلا العيب كوان
تسرى في صمغ المهر فاد المهر بر طالع على كان محال في التوفيق لم يكن له زدها
واما الخ النابغ ارب العالان ايضا يعايز لك صلا وهذا
وض باع شيان تهرم كثره وكان يوزن في اذار زده على عليه لصل الكثر
هذه عماره في طبعة صوتها ان بيع وابتد تهرم
فانه اذ رده على المشتري الماحرة حدا فجب عليه لصل
والا يهرم ان ليس له عليه غير ما قال الحشر قال في
للا الوالتي ليس من حشنة فجب ان يكون لصحة في اليه في الصحة في
فاد الفد لك وحيلة رثه من الزجب وهي منه على اصاف ان البر تهرم المعنوسه
جوز النعام اذار وقع الزاد ذكرها في مواضع في العسر عليه السلام اعاد
لا ان يعلو لاد اذ اعز واما لعاين لك مسأله فاد المشتري
او امشكها ما فاد ب فاعوب ظاهرا قالو المشتري معروها في زوها وسعها
اما بعد زده العيب كان زدها ان لم يعلم ان زاد عيب فجب ان يكون المزارع اذار
كان ذلك العسر لصل الله جمع الناس لانه ذكر في موضع اخر من هذا البيت
لواشتري معروها في عليه في عيبه قال النابغ لك رايه والمشتري يقول الماحرة

[illegible]

اسماؤه ومنى النفس من ربه زدها زعمانه له من ركعتي العزوق ليرك له
ذلك لان ركعتي العزوق في الاسماء كانت من عفا فالركعتان قال فيها احسانا ولم
يرد على ذلك وكان فيها احسانا وكذا ذكره الله له في اسرى حربه وعلم ان بها
رميا في موضع من وخذها ذلك في موضع احداثا ليد فاهو هذا الحان ذكره في مسله
العزوق العرف بمصالحته وخلا انما العرف بمصالحه ان العزوق في احصاوما
له لان من لم يكن في مكان فاهو هذا في الجمله وكذا ان العزوق العرف بالمجاهرة
فاهو هذا في الجمله وعنده فادام من العزوق في الاسماء كان للمباح على حياه ادا
وخرجه عن طاعته حال العقد منه **له** قال رحمه الله زعمنا ان عفا
لخص خص المحبة والعبادة بها بغير عفا ذلك المحبة ان لا يدخل على غيره
ادامه يعرفه فاهو هذا في الجمله في العرف بالاحل العزوق في الجمله في العرف
الشفة الا ان يكون اجزاه من حبه نرى فاهو هذا في الجمله في العرف بالاحل العزوق
منه **له** ومن اسرى حربه فهو من عفا فلما لم يكن في عفا فاهو هذا في الجمله
اي عفا بالمباح يقول من جازيته في عفا فلما لم يكن في عفا فاهو هذا في الجمله
ولكن عفا في عفا بالمباح فهو عفا فاهو هذا في الجمله في عفا فاهو هذا في الجمله
الانا وذكروا في الزاد ان عفا فاهو هذا في الجمله في عفا فاهو هذا في الجمله
وعفا في العزوق في المباح في عفا فاهو هذا في الجمله في عفا فاهو هذا في الجمله
عفا في المباح في عفا فاهو هذا في الجمله في عفا فاهو هذا في الجمله
فاهو هذا في الجمله في عفا فاهو هذا في الجمله في عفا فاهو هذا في الجمله
كان بعض الرمن الذي يود عفا فاهو هذا في الجمله في عفا فاهو هذا في الجمله
كان مالا يود عفا فاهو هذا في الجمله في عفا فاهو هذا في الجمله
منه **له** ومن اسرى من تاليد وذكروا في الزاد ان عفا فاهو هذا في الجمله
في المباح فاهو هذا في الجمله في عفا فاهو هذا في الجمله في عفا فاهو هذا في الجمله

[illegible]

[illegible][illegible]

اتفق اذ الركن الباع عاين الفاد لا عاين الما محضه سمع في هذه المسئلة نظروا
 ذلك السند ابو العباس خاب المتاج انهما واحد هو المتاج له قال زوج المعبد
 ما لم يره من غير على ان كان من معبد به اسد ذكر ان ابليس من معبد امه
 ااعطاه بعد ولم يذكر الزوج فاعبر بوجه ابليس ان يكون غائبا بعد والراس والعر
 فاحز والمعي هو الذي يكون حكم المهر ماضيا له فله الامر فيه بطرا من
 ومن اسدي عوته فهاها سمع العروة بعد لك وطالب المعني المشري من
 ومن العروة والسامه فهاها رجع المشري على الباع حصه العروة من
 هذا اذ اعلم ان الركن الباع عاين الفاد لا عاين الما محضه سمع في هذه المسئلة نظروا
 ذلك السند ابو العباس خاب المتاج انهما واحد هو المتاج له قال زوج المعبد
 ما لم يره من غير على ان كان من معبد به اسد ذكر ان ابليس من معبد امه
 ااعطاه بعد ولم يذكر الزوج فاعبر بوجه ابليس ان يكون غائبا بعد والراس والعر
 فاحز والمعي هو الذي يكون حكم المهر ماضيا له فله الامر فيه بطرا من

عبداللطیف صاحب

[illegible]

على الكتاب

المسألة الأولى في هذه المسألة في الزوائد والفجوة في ظاهرها **الفرق**
اعلم من طمحه التصرف في من المصارف في المسألة الأولى في التصرف في من
الصرف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
أع المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
لا في المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
حسبنا في هذه المسألة في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
لا في المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
فإن في المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
في المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
بعض المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
كتاب المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
لرفع المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
في المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
البيع في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
في المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
صانع المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
جونا المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
في المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
جمع مع المصارف في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
البر في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
الله في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من
البر في من طمحه حموز مابع في المصارف في من التصرف في من التصرف في من

[illegible]

[illegible][illegible]

فانه هو السر اقله او اجزءه فان الملك مستقل في العلم الى الموكلة فاد المرصادات
بعض ورك الطلب كان ذلك ما لا يوجد فيها فلهذا قال لان يقول المتشرك ان
اسم الله ليس له مدخل في الله تعالى فانه لا يسمي به من الله كان في الله
كان على معناه **مسألة** والسمع اذا امتري الى الله قد سمعه لم يظهر له
سمعه وهو ما لا يسمي الله فاد الموكلة ان لا يجزءه لم يظهر سمعه
باعد الموكلة يطلب سمعه الشئ والعقل من هذا المثلين ليس يظهر له ان
المسألة صحيحة وقد ذكرها بعض اصحاب وغيرهم **مسألة** واد اورد
الطلب لانه لم يعلم الا حقيقة مصله ارضه فانه سرى له في ان
سمعه فان علم حصول الجوارح الشريكة الا انه لم يعلم ان هذا لا يسمي سمعه طلب
سمعه الشئ الفرق بين الموضوعات الاصل والوجه في العلم الجوارح والسمعة
فاد ادعى جمل ذلك فهو متصور للظاهر وما في الوجه الباطن في العلم اذ كان
من السمع فاد ادعى جهله فهذا ادعى خلاف **مسألة** فان قيل
فهل سمع منه اليه ان قلنا فلا يسمع ذلك لانه يسمع اذا كان الجوارح
العبودية لا سلام والى نفسه المذمومة ان يسمع قوله لان عدم العلم وهو
ان كان المرء سمعه فرك الطلب لظنه ان لا يسمع اذ كان يطلب سمعه بطلب سمعه وانما
فهو عامه وهو الاصل حصول العلم برك فاد ادعى جهله فهذا ادعى خلاف العلم
فلا يسمع منه **مسألة** واد اطلب الروح السمعة ان سمعه وقال في ذلك
برك سمع الطلب اذا صدق المرء عايد لك وانك المتشركى المرء وكل
واكثر ما عليها **مسألة** ذلك وذكر في البرادات ان حصر الاحصاء اذ ادعى
عن السمع وطلب السمعة فان اذكر للتشركى الموكلة فاد ما على الشئ مع العلم في
ذلك فلا يسميه الا ان يكون اولا ترك الطلب من غير ان علم الموكلة فاد علم
به الموكلة وطلبه فالتشركى سمعه لك لا ترك الطلب فقال السمع ما ترك الطلب

برك فاد فلهذا ذلك وانما النصير ومع العلم انك المسمى به وكل في ذلك وكلنا
حسب يلزمه الله تعالى كان في ذلك طلبها فان لم يكن السمع مع ما كان على المسمى
المرء ان لا يعلم ما بعد السمع وهذه الجملة ظاهرة في ان اذكر باب وان ادعى المتشركى
على الموكلة ان سمعه في ذلك الطلب من علم الجمع ولا يسميه له عايد ذلك فاد ما على الموكلة ان
انها لم تسمعه من علم الموكلة **مسألة** ومن ادعى الشئ مع ما كان على الملك
كان في ذلك السمعة مبطلة لا يعنى الملك فاد ادعى الملك اولا فلهذا علم من طلبه السمع فاد
السمع **مسألة** في ذكر في البرادات مصله والوجه في ظاهر **مسألة** هم
واد ادعى **مسألة** في علمه وطلبه ترك الطلب بعد ما علم بطلبه سمعه لا طلب
المرء في ذلك ظاهر لان الطلب اذا وجد من واد به كان كما في سويلي
ولذلك **مسألة** في علمه بعد الطلب الاول كل على سمعه **مسألة** والسمع
يورد انما السمع في طلبها يرجع الى الباطن اذ اورد ان المرء لما حصر في سمعه
حاجب حصر السمع **مسألة** **كيفية** اخذ المبيع بالسمع
من اشرك في سمعه ومنها من اشرك في سمعه فان الشئ على المتشركى ولما كان فاد
حصر الحاصل به في اخر فاما الموهوم في سمعه الجبهه وذكر في البرادات ان السمع على
المبيع بالسمع واخذ فاما منه واد سمع عليه كرايا الما حصر عليه والحق حصر في المبيع
فالتشركى في علمه او طالب الموهوم في سمعه حمل ان سأل سمع ذلك وتكون الحصر على حكم
على المتشركى او اورد في الاصل في ذلك ان المطالبة في ان يكون **مسألة** والسمع كما سأل
وفرد ذكر في موضع اخر من هذا الباب انه ان اشركى او ما يوكاله غيره وعلمها ان الراعي فيها
وعا اطلب سمع في اخر فاما الراعي اقام الله وقال في البرادات ان السمع على كل
المشركى السمعة اذ كان السمع يرد لك الموكلة كما تشبه في غير حصر وان علمه لم يسمع
ذلك على موكله وهذا خلاف ذكره في الشرح ان السمع ان طالع في المشركى طلب سمعه
مسألة قال في كون حكمه حصر الجميع من وقت التشركى لها كمن سمع الوفاء في المراس

الى السمع وذكر في الراد فله واذا فتح الجاهل الوقت لاحد على المشي الى
به اكلها بالحدية والمرو ولا ان يسرى به سب احل لبعده وهذا ظاهر من
في السمع من طالب المشي الى السمع فله سلبها الله من صفته من اسحقها السمع
الجسم لركن مطعها المسمى بالمشي فله الحكر والاسماعيه بعد الحكر
طليه ان يرد على السمع فله الاول ذكره رحمه الله وهو انه اسعد مملوك
فاما بعد الحكر فله السمع فله المشي فله الغائب السمع فله الاول ذكره
المشيه بعض تلك السمع من غير ما راعه الى الحكر فله في ذكره السيد ان
العالم في موضع هذا لو طعنا ولم يراعه الى الحكر لم يرضى طالما وقال في
احد هذا الباب فان فيها المشي في السمع طالب بالسمع كان السمع ان
يرفع الرق بعد الحكر له السمع فله ظاهر قال في الراد ان السمع ولا احد السمع
بالسمع واداسماعيه بالزائد واحدا الامر الحكر في السمع من حاسم
منه واحده فله في الراد السمع الاول في السمع كان في ضابطه قال في
السمع في ذكره في الراد السمع ان ادرك السمع في السمع من اصل السمع
كالر والامر والبرق والاراد ان السمع في الغله فله السمع في السمع
اسمه وهذا اقطع التمسك في الحكر كالا فله في السمع في السمع في
السمع الاول فله في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
الحكر بعض السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
فله في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
السماك في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
السماك في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع
السماك في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع في السمع

لأنه يكون إذا حال الصبر عليه فتمت له ومن أسرى صواباً كما عره وسامها
من المراعى بها فاسمع، أخبر من الرص من المراعى إذا قام الله على له فهاشعة
وحكم الحاكم بها فاسمع وهذا هو ما ذكر في الزبادان أنه لا خدش من المراعى
وفيها هذه المسألة وأول الباب منه الله في حاقوت من جماعة من كتاب
ومعنا في حق أحدهم حسنة له وفي بعض السرا السبعة لحقة منه والمسرى ياتي
من السرا إذا جرحه ما يشتره له حيث على من تلك الشفعة أن لا يجوز الجميع دور العين
إذا كان السرا في ذلك الأنظار العاين إذا خافوا المعصاة المعتبرة
فوق السبعة في حق الحواصير المشرى إلى مع طامه أنه قد سبعة برس
بغير ذلك في السرا في المشرى أن يجمع فها وسيلته غير الوجه لا يكون من لا
للحجة وبغيره من السرا في الزبادان الملك لا يوافقها السبعة وأنه لا يراشع
سبعة بل يجب أن لا يوافق في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
واسمها في السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
سبعة لم يرم السبعة في السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
الميراث في السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
وضوئه فإن لم يرد السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
لوحدهم خبره من أن قوله في عمله العاين في السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
العله العاين في السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
لا علمها العاين في السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
عليه سبعة الملك في السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
الصان ملك كله العاين في السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
أنه إذا زده في عمله إذا لم يرد السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع
السمع زده طامه في السرا في الزبادان في كونه الزبادان في سعة الحواصير المشرى إلى مع

اَضَا

[illegible]

وإذا باع المشتري ما اشتراه بدون الف الذي اشتراه به فطلب الشفع الشفع
باللؤلؤ أن الزكوة التي أخذها المشتري الثاني للمشتري الأول مسئلة
وإذا قال المشتري للشفيع أحل الف لي يكون ذلك مسئلة وكذلك لو قال سلمتها
اليك ما بقا للشفيع شئ لفظاً وكان للشفيع الرجوع عنه بعد المطالبة
الأولى بدكتري الزكوات أن ذلك حالاً لا يكون سلماً لا يكون أيضاً
أقوالاً الذوقية الشفعة أمّا الوجه في أن لنا الرجوع به المطالبة الأولى
فهو أن قلت لا يقع مجزؤ التسليم وما يخصه ويصير أمّا الشبهة في أن تقدم
الطلبية فلا يجعل القول والتسليم وأدرك وجه الله وفيه الوجه بقى
أنه لا يجوز ذلك قبل القول لأن ما ذكر في كتاب البيع أن أحد
الشروط أن يكون بلفظ الاستقبال فعند البيع يعني أن قبل الطلب واليول
ههنا على أن لا أنه فقيداً من ذلك قوله الأول الأول الأخيران
المسح لا بعد الألفين ما صير قال الوجه في أن ذلك لا يكون أفزاً
بدون الشفعة أنه يخل أن يكون مراه أحل الف أن كنت تمنح الشفعة
ثم أخذت فحرم أن لا أحل ما جاز في حال المدعي لو يكلك على شرط فاق عليه
البينة فقام ما يرضى البينة على الصلح بضمير أو أنما للبينة لا بد من أن يكون
لبيع يجب مسئلة قال رحمه الله فان قال المشتري أحل الف عفا لاني
أخرجت فخرأت أن المدعي بالطوى عليه العفو وهل الشفع أن يخرج مثلاً
أخرجه المشتري جودتها أو إيهافان كان اشتراها بغير وجه على الشفع
فيها وان كان الف من ذات المثال من محل أو موزون وجه عليه مثلاً
فصل قال في الزكوات وأد استزى نصابها شترك لانه الصغير فانتفع
الحاز قال المشتري فمضاه من فتي لا يصير لشفيع أن بعد ذلك وليس حرم
ذلك في الجفيع فحرم البيع من نفسه فصل قال رحمه الله مسئلة أخرى

واحد للشيخ الحسن الاول الامام لا يخرج من اركان المسمى اذا اطلعت السمع
الشفقة ان يماجد واحدا الكتاب عليه على اليهود بالحق الى انك امام فان قصر في راء
او عن عن خصلا او اهل الماخذ عليه ففضل وذكر رحمه الله مسبا
اخترى لمن باب احلاف الشيخ والمسمى ولا يخرج ذكر ما في هذا الفصل
متابعة له قال الشيخ اذا اقصاه السفعه وسيل البيع منه قال المسمى الى سله ان
معان فبرزت شفقة نظرا فان كان المسمى في ذلك ولا يحل ان يفعول الشفعه
بيع منه في اليوم بسنة ثم حشرت سنة بعد الحشر سمعت دعوا الله وان بعض
ادعاء في المجلس لا تفتح منه ولا دعواه ولا خلاف له الشفعه وذكر رحمه الله في
وجد المسألة انه لا خلاف حال الدعواه والطالبه من احد امرين اما ان يصرف الشفعه
وهو ان له في يد الشفعه فالحكم يصرفه فاذا ادعى به ذلك خلاف الامر
الموافق له لا يكون قد اكرب نفسه واما ان يكون في يد الشفعه لا شفعه له
لانه لا يصفه فيه كما ذكر اي وقت يوزن فيه لا يكون له منه خلاف
الشفقة هذا هو الذي ذكره رحمه الله الا ان في بعض النسخ ثالثة لم يذكر
رحمه الله وهو ان يكون ان كان في يد الشفعه ولا يصرف في البيع ذلك وانه
يوزن كما به في تمام اقام الشفعه الله على انه في يد الشفعه فالحكم يصرفه
هذا المسمى ثم اقام المسمى ان السنة ليعود الى حوزة الشفعه وان قد سلما فبذره نفسه
بذكر ما الا ان صار ما ذكره بقصر ان يقبل منه في بيع في الواحد انما ذلك كما
انه في الوجه الاول لا يسمع دعواه وبسنة لانه لا يصفه نفسه وذلك عن
هذا القيم الاخر كان يحصل هذه المسألة ان الحجة ان كان وقع على
بأقرا في ربيع منه هذه الدعوى والله لانه يكون اكرب نفسه وان كان بعد ذلك
بالسمع ان كان ربيع دعواه **باب** اختلاف الشفعه
والمسمى مثله واذا اختلف الشفعه في بعد ان الذي وقد اختلف

المسمى

موله رحمه الله ذكر في وقت ان السنة على المسمى لانه الذي للمسمى ثم
والعدد اكل الله على الشفعه لانه روي الحقق لمع بالقد الذي
بعدة من الذين والمسمى في شفعه الله في القول قوله الا انه ان اقام الله على
مالا كما هو عليه وله ذكره رحمه الله الواحد في ذلك ولكنه ظاهر وهو ان
قوله لا يبارك في حوزة وانما هو يدعي من حوزة فلا فان اختلف في البار الذي بها
بذلك الشفعه في يد الشفعه انها ملك وقال المسمى ليس لك ما كانت بها حق
وهو ما كانت عليه الشفعه والوجه في ذكره رحمه الله وهو ان اولنا ان
السنة في حوزة الشفعه لا يخلو ذلك من وجهين اما ان يتم السنة على ان
هذه السنة في يد الشفعه وان كان لا يسمع الله عليه واما ان يتم السنة على
انها في يد الشفعه لا يسمع الله عليه ذلك انما صفته فان قال المسمى
الشفعه في يد الشفعه في يد الشفعه بل اسبغته شفقة واحدا كانت السنة على
المسمى في يد الشفعه لو اسرى ففقط وقال اسبرت او لا هذه الذي لا شفعه له
وهو ان سمعت الدعوى وهي التي لك فيما شفعه كانت السنة عليه والوجه في
ما ذكره رحمه الله وهو انه اقرب الشفعه في الشفعه باقر رايد لا يسمع عنه امر ان الله
المسمى وهو ان لا يسمع ذلك الا بالسنة كان يكون له ما سمع على ايها
ان لا يسمع والاحزاب دعومها معلومة في الظاهر ان المال بينهما واذا ادعى ايها
امرا رايد وهو رايد الام لا يسمع الا بالسنة فالك ذلك لو قال الشفعه في يد
بيها واسبرت الثاني وانما الشفعه كانت السنة على المسمى لانه اقرب الشفعه
واذا ادعى به الشفعه هو شريك واكثر الحضم مشهور واذا قال
المسمى الشفعه انما يطلب الشفعه ليعزك ورام حله على هذا فقد ذكر في
ذلك وانما اختلف الشفعه والمسمى في قيمه ما مضى المسمى في الاول
كان للشفقة ان حازت المسمى الثاني لانه يقدر به فلما اذا كان الحليف

في اما السرى فلهذا في الشري ما يريه السمع سري لمرة تشليمة الما
 في هواد الذي الشفع اه طلب الشفعه حتى شفع خيال
 الشفعه مش
 فصل ام تحت فقال دور ليس فقال المسري ما سمعته وان لك كانت
 عليه انه شفع في الوقت الذي رعيه وان اقامه المسري لم يركو كمن
 والري على الماس اطلب الشفعه لان اقرا ان المشري حول السمع الفهم
 اقامه المسري لم يركو كمن حكمه لا شفعه فان المكون في الافاق اطلب
 شفعه الشفعه في سمع حيز السمع يوم اسر حين اقرا ان اطلب السمع
 في ذلك فان اعرفه السمع يد او ادخل اطلب الشفعه في ذلك
 الوقت كان عليه الله مما رعيه وحكم في الزايات انه اقام السمع
 على اطلب السمع في الوقت الذي علمه اجمع واقام السمع السمع على
 في سمع كزي في السمع انك سمعته الان سمعته في هذا القول وان
 الله على اطلب الشفعه في الوقت الذي ان سمعته في الشري انك
 علمت بالسمع وهذا طاهر والوجه فيه ان البينة طلقه فوج الحكر
 الحال بالوزن في وقت التاخر وكذا ايضا في السمع لو اسري
 واجد منها سمع من الزايات راعى في السمع على صاحب الشفعه
 واقام الله بطول وقت جاور ليس الشفعه والسمع الا في سمعها وان يوف
 لواجدها لوان يكون عمدا جامعاً لا يفر لاجبها على السمع سمع فاعلم
 ووجدتها دون الاخر في الوقت اول فلهذا طاهر
 الشفعه في الما بالسمع كمن سمعها في السمع انك سمعته في هذا القول وان
 وهو في ذلك انك سمعها في السمع كمن سمعها في السمع انك سمعته في هذا القول وان
 قولوا في ذلك انك سمعها في السمع كمن سمعها في السمع انك سمعته في هذا القول وان
 حصر على السمع في السمع كمن سمعها في السمع انك سمعته في هذا القول وان

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

لا يصح لان السعارة ما كانت لا تطوى الا بعد عمل السعارة لا اسبق بعضها من حمله العبد فليعلم
العبد وصار ذلك رويها من بعد العمل فوجد سقارة مشددة واذا احسن
انه الصنع من ربح في الماء الطمان حتى يملأه الناس فيجلب الله وان اعداه الا حرام فالقول
قولهم مع صفة واداءه في حيا الاجارة وان كان رويها من بعد العمل فوجد سقارة مشددة
الوجه انه يجوز ان يرفعها في الاجارة فان رجمته قال ساحر اخر ان الله لا يسلط
معه لعله من بعض عونه انما هي من قبله لا من الله لان الاجارة من قبله لا من الله
عبد قال فان دفع الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
بطرفه وان كان الدفع من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
قال فان ساعدت احد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
في فهم الاجارة في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
لا سلك في بعض الاعمال وانما السقارة في العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
كأنما وطبقه في بعض الاعمال فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
عونه فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
عما لا ساحت له لم يرض لها سقارة في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
وطبق بعض الناس عهد الاجارة اكبر من ذلك الاجارة نظرا في اجارته فوجد من دفعه الى العمل
جاء الاجارة ولم يرض لها سقارة في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
انصر الى من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
احسن الى من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
عزرا في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
اداء لعله من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل

فان ساحت رجمته في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
المدة الاجارة في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
اعصاه الاجارة في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
بعبارة السعارة في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
مهره في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
وذكر في الباب الاجارة في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
والا فذكر في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
وفي السقارة في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
لا الضد في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
الذي ذكره رجمته في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
اصالة الله واما خط من الاجارة في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
ولا ان دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
لا دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
وذكر في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
واما خط من الاجارة في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
وان دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
الماضي في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل
الاحرى في دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل فوجد من دفعه الى العمل

[illegible][illegible]

[illegible]

هذا الصالح والناجيات فقال ان نحلنا من صلبه سبع من اهلها او دونه امر بسراؤك وعمل
الصالح ما فيه الامنة له بعد اوله ولا يظهر ان اخره عمله خير من الامر له لسرها
من سسر وجوب الاجرة لله فيعمل علما ان الامر خير له لا يوحها وفكر انك انما تحركه
بوحها الان ان نحلنا له مئة من انك تحركه بوحها لم يلزم الاجرة وفكر انك وعمل
لغيره ساله عن الاجرة فاما ان سسر انك انما العتق فانما له الاجرة لانه اسو وما معها
لنفسه فله حمله في العمل الصالح ان الامر لا سسر فله من هذا هو الذي
ذكره والاول ان الله تعالى في قوله ان العتق منكم فاعمل الناس مثل ذلك
الاعمال الاجرة في قوله تعالى انما العتق منكم فاعمل الناس مثل ذلك
ما عايناه من الاجرة في قوله تعالى انما العتق منكم فاعمل الناس مثل ذلك
الاجرة له وله في قوله تعالى انما العتق منكم فاعمل الناس مثل ذلك
الاجرة وهو في قوله تعالى انما العتق منكم فاعمل الناس مثل ذلك
متمم في قوله تعالى انما العتق منكم فاعمل الناس مثل ذلك
فادور له قال في قوله تعالى انما العتق منكم فاعمل الناس مثل ذلك
سنة او شهر فاعمل الاجرة المملوك في العتق منكم فادور له في المملوك المانع على
مالكها صارت اجرة المملوك لان له على السي كماله المالك واما ان
سعمله على وجه الاجارة المستركة حوان سلم الله عملا على الاجرة في الاجارة
الضري وفكر انك لو كان صرنا له امر الاجرة لانه لا يجوز من سرقه واما
يكون عمل العتق احساره لان العتق منكم فاعمل الاجرة في العتق منكم فادور له لان
لاحساره واما ان كان مادي في الاجارة والاشراك فاعمل الاجرة في العتق منكم فادور له لان
لا رجوع في الاجرة اذ انك سسر الى سب بوحها وهو الاجارة المحجبة والفاشرون
سلم العمل ليس في حاله من له الاجارة الفاشدة واما انك انما له بعض ما عايناه
ذكر في التواب الاجرة كالمعتق والاسير لم واسلم الله عملا على الاجرة معلومه

[illegible][illegible]

[illegible]

الخروج لحامه على منعه فلم يزل يضرب في الشجر حتى انزل من ثمره ثم استمر
 فكان لما بدى المسلة اذا كان الصبح صموزته الاشغال بسره والحواس واليوم وما
 اسد ذلك لانه اذا رجع المهدى فاذى في غا الماس ان يكون في حضم المهدى الى
 لا يمكنه الخروج اصلا فاما اذا جعل المسلة عاقلها فلوحة في فوهة واحدة ظهر
 وهو لا يلاف فصار كالبلال اذا الفقه اليه قم قال رحمه الله وحل
 بقل عذرا فعمده والدمى يكون كونه ذلك فادى في صلح العمل الحرة اليه العمل جار
 على هذا ان احسن الحما سعاد الفاعل وان ما في المهدى صاحب العمل من كسره
 اليه لان الوكالة نقل في نفسه فبان لافوا من العمل وان المهدى صاحب العمل
 لا جنة الوصية احسن الى ان تشره الوحة فيه مائة ترحم الله وحل فصار في الله اما
 والوجه الاول في ان يرد في حضمه العبد عتق الوكيل عدا فاعا اذ لم قل الوكالة
 بطلان فاما ان يكون في فوهة اخرى فلا الحارة لا بطل الموت فيكون الحرة العمل
 ففضل في ان جماعه اسير وانما كان في فوهة واحدة فاعا فيهم فاسعده المادى
 ساسا لما لم يشتر في العمل احسن الاتعافك الوحد فها ان اخذها فها فاعا من
 كل واحد منهم في حيث اسعاه وساق الما كما هم لو كانوا طارفا في سلمه
 احدهم وسلطه في من لم يكن عليهم احدهم لاجل وكما لو جعل ذلك بهر الجمع
 الناس لم يكن على في اسعاه في كرات اذا جعلها فها لجماعه معين ففضل
 قال رحمه الله لو اساعده رجلا او اودع عبده وحل في دفعه فيه وقد المساحر والمودع
 انه لو عا في معرفته ولا حله فهو كالمس من مع فيه او ممن هو وورثه فاعا في
 ما من من ان كان لهما تصعافا جوا او في دفعه في العدا اذا كان الحال هره وهذا طاهر
 لا بد من له القطع بعد العرف واما السهم في هذا ان القطع ان لم يعرفه الاكس
 من الظاهر فاحتمال في حوره في وضعها والفتن ان لا الذي فيه وهذا الوجه مع جوا
 فانه لم يسطر جوار وضعه والفتن العرف والطلب ففضل ان اخذ

البعث ما وجد عهد الله في هذا اذا اذناك بشرط محصور في حارة العرفان
ولطريق احرام السوط المعاول على الطلوع فما سلك ذلك فانه لا ملكة الاخذ
وسعيه العمل وخبز همل من حرمته وان كان على الاربع مطا لم يصح في الله
لا يجوز بعده والعرفان مطالبة الخان بدعه الامام فان الامام باخرة فهذا هو
اذا بقا من انعامه من جعله الا ان يكون المال المأخوذ من اما حشد وصعده واليه
من شرار الامم والمأخوذ كنهية باب المطالعة في اليزاد في الاكسمة
اع المسألة الاخرة وهو قوله ان المال المأخوذ حرام فان سوط في الطاهر امر ما
ان في صيرها امر محظور لانه لا يملك في الاخرة بطا حرم في الحرة العرفان
لا يصح بعد مقتضى على ان يكون بطا لا الارضية العرفان في سوط الطاهر امر
ولا اما لكه معلوم من الحلال المأخوذ على امر محظور فان ذلك الاخرة
حظية ان شئوه وجوز اصله على حدة وكذا ان كان لا اعتلا من امر
والاخر غير محظور مما لا يحظر في حق المأخوذ في حق من يصر في حلال
فان لم سوط الطاهر امر محظور ولا مباح ولا يصح من امر محظور في الله
الاجرة في حقه العرفان في سوط في العدم ما في الامم العرفان في سوط
الاحد وان ما اخذ العرفان سوط الزاد في الامم العرفان في سوط
الشرط المبدع في ذلك الموزن اذا جعل على الاربع والواحد اربع لا يملك
المبدع حال الاخذ في مال السر ذكر في الامم العرفان في سوط
مورد صاحب الزاد في باب العرفان الى سوط في حرمته ويطل الله في الزاد
ذلك محمول على ذكره في حقه الله وهو كذا في الزاد في العرفان في سوط
ان قال لا اعطيك السوط واما اعطيك به على الزاد في حرمته ان لا يملك
المسار الشاخر مماثلة العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط في الامم
على ما ذكر ولا يظهر في الزاد في الامم العرفان في سوط في الامم

مع حل الى غيره في سوط في حرمته ويطل الله في الزاد في العرفان في سوط
على ما ذكر في الزاد في الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط
هو الذي يصحبه الشرط في الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط
كل الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط
ذلك وان كان في حقه في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
وما مله له محمول في الزاد في الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط
سوط في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
حرم الشرط المبدع في الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط
فوله ان يصح في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
المسألة في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
فكان الله عند الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط
في الزاد في الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط
اد او حذر في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
ان من حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
يطل الله في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
من الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط في الامم العرفان في سوط
كان في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
العرفان في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
منه في الزاد في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
ما من يعترف في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
موصف احدها في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته
في الزاد في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته في حرمته

الخبر على الحد من افعاله واطرافه فخله سرط الحار باب الحطوة فاحذره فان لم يدر
من خدمه لانه لما كان العبد المذنب في مقامه فخطو الخزان ملك العوض ان كان له
المه انا الله والحق قال احبب لاسحاها العجوة وان كان صهرها لم يحطو
مما عطف الاصل الا من يمتص في السر وطعنا لا الاعداء محفوف عطاياهم
ولا يصعد على الارباب في ملك ملاب سائر رجل فاسوا الحزمه صلى الاجار ومن
العداها وان كان في فلهما والحق من امرها ان يسمو به حذره صفاه
الحزمه فستره فالامر من ذلك كله في ذلك الخبر في بحر ما لا يحصى
او علمته في المديحه او دفع من يومه عنه ولا سرط على الظاهر امر المحظوظ
في كسب الاجرة لا المبروط في المديح وما احذر احذر من امره ولا مديح من امر
هو عايد القاب فكل في التيقن الاخر لا ادر الوجه الذي يضره وهو العبد
في مقامه ما في حتمه من الجملة ان السرط المشهور في الحان حوا قال ملك
في مقامه وادان ما ملك فاذا ادر السرط في الهام فخطو ولا يملك
عبد في الجملة قال اذا اعطى العني سائر عرس
الهام به في حاله من الاساها وطبع له في الحزن وذكر ان المعطى
المعاني من عرس ما ذكرنا في السرط فانه خاصه في العبد في امره وفي
لما ذكرنا في الخبر في العبد الملك السرط محصور او في سرط ساو المظنون في
العطى لانه ان العبد يسمو عليها فان السرط في المعطى هذا ذكر في
فعله هذا الصلوا في ادر السرط في الظاهر ان السرط في المعطى
محظوظ في مقامه اذا ملك في الخبر ان له ملك في ذلك الا انه ملك حرام في قوله
امرنا الصبر ثم وانما في امره خلا والوجه الاول فان ما ذكر في
ادان في الظاهر سرط محظوظ وادان السرط الملك ثم خزان مبروقه وان سرط في
في سلبا وقع الملك في الاموال في السرط محظوظ في عبيد ان يصدق في ذلك

وأما أدرك الغرس وما في الظاهر ولا مخرج في الصبر فله طيب ما لم يؤخذ لأخيه
 ولا أخيه أو يصدوقه ذكر في آخر هذا الفصل وأما أعطى العهد سأل حبه أباها
 خالها ولا ينزها الصدوقية والى وصرك إذا أعطى الله ما لم يسطر أم محطو وأو غير
 محطو ولم يسطر في الظاهر من الأمان المطون غيره أن الرضا المعطى لمن الوحي
 قسم عليهما وأما في الحظوظ على المحطض من هذا الصلابة فله أنه إذا أدرك الأمان
 الحظوظ في الظاهر في الوحي والماحور وأما أدرك الحظوظ غير العبد من الوحي
 ذلك بعد وفاء مع الله في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 أحدهما مسألة المتبوع في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 أن الخطأ الله عليه السلام في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 على العوض الماحور في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 برعايته في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 قال دخل الأباطرة في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 فهذا إذا كان في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 ووقعوا أم بينهم حسن في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 الحيرة والمعرفه في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 ماحور وأما شارطوا في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 حياه في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 عبر الباب هذا أن الأمان المسير في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 ما من عاقل الذي أن يكون الحرس على التواضع المستاجر بها حديث من الله في الحلفاء
 الأمان تفرغ ما جازت وانكره المسافر في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 أتوا الله عليه ولا يدره إلا الله في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين
 فاعلم أنه في ذلك ما لم يسطر في ذلك حاكمه من المسلمين

[illegible][illegible]

هنا قال تعالى انقلب النصارى على اعقابهم هذه الاحتمالات هذه المسئلة محمولة على ان النصارى من غير
ملحظة المسمى على يدي مثله في العاقبة لا يصح توكله اما حيدري يكون الخلاص
سلبا من الله سواء كان قوما ملكا او اولاد فار كان الاب سلمتهم سلمتها لها والوحي
كان صاعنا لوجوه احدها انه حين مضى ترك والاخر انه في علي ما بين سلمته الى ان
قاما اذ كان السلم من جهة المالك والجملة وحدث من حمية فلا يصفه والاولى ان
الاولى من خط في العادة على يد المسمى يكون من انهما فانه يصح عبدا وتوكله في
كل كرك والقرينة صفة من المذهب ان الاب سلمته في الوحيين جميعا سواء كان
معته يربط الاب لحفظها او بعد الاب اسدا سلمته له في اسامه الارواح
فان قيل لا يكون فيهم قبر الاب وكان الاب سلمته لهم سلمتها الله لحفظها
له احب مشرك فاما قوله ترجمه الله اليهم ان شرط انهم سلموا فانها سلمت
المسمى عن ربنا سلمته له فواجهه انه ان ذلك المسمى هو واحد صاحب المسئلة
يصح ان يصفه الراعي له ان ذلك لا يصح من حيث هو بل هو في حق كل من وافق له
عاد بهر حصة المسمى في كل احد منهم يوما وليلة ففوق كل ذلك فمضى
الوجه صان ما اسما سلمته لبلادها منه نظروا في ذلك وانما الفصل في
قال رحمه الله في دفع زمك معهما الى الجحيم انهما وحفظهما من سحرهما
بقية ووجه صلاه فوب انك علمت بها ووجه دفعهما ان كان له حله في دفعها
والاولى وقال الصاع في كل ريب داسه من الجحيم فاما كان له حله في دفعها
له حله في دفعها سلمته الى سمعته كان صاعا الى الله فمضى في ذلك حله في دفعها
له حله في دفعها سلمته الى سمعته كان صاعا الى الله فمضى في ذلك حله في دفعها
الان نور ما عاب قال رحمه الله في ذلك دفع الصاع في ذلك الصاع له حله في دفعها
مناذرة لهما الى موصوعه في ذلك تسهم فحرم ما عكس له في دفعه الغلبة اذ كان
غير محوف فلا ضمان عليهما كالحق قال كان دفع شلحه الى سبع ليعلموا انهم في ذلك

و غاب المنصري قدامه فخره الله بعد العاكة في ملكه الشعله فان قال باع بعدا
 اوسه لم يصمد اذ لم يبعه فاحدها من المعصية منه قاله فاحدها من المعصية منه
 به الحرام و بعثوا على فها من معها الحرام و بعثوا على فها من معها الحرام
 حرامه و قال على الحرام مرم هو الحرام و هذا ظاهر على قوله ان السوءات المصان
 كما ذكره في كتاب السوءات فبزه منه **له** و مع ما لا يتجمل له
 الى باع سلمه من فلان باع منه الحرام و قد وقع الى الجوارح الله به الحرام
 الله من عريان و وقع ما لا يتجمل له من الحرام و قد وقع الى الجوارح الله به الحرام
 فيه ما ذكره في كتاب السوءات فبزه منه **له** و مع ما لا يتجمل له
 لو اسأرحه الله **له** و مع ما لا يتجمل له
 و احرقه فلان و **له** و مع ما لا يتجمل له
 في انكاد له قاله **له** و مع ما لا يتجمل له
 و السامرة الاولى **له** و مع ما لا يتجمل له
 البا في انكاد الله **له** و مع ما لا يتجمل له
 على الاجير الا ان يكون من دونه اقامه الله عليه و يكون القول قوله معه خلاف
 ما ردعوا الا الحرام السوءات و الله على المستأجر و قد خوفوا ذكره قاله من امرنا
 تطلعه و فحق في ايام الزمان و ذكرنا في هذا الباب اذ اذ مع بعضه الى الرجل ليرهاها
 هو جرد الحق منه في الزمان و لم يكن عليها ان يكون له ما لا يتجمل له
 البقرة اذ ادعى العاصم خانه منه **له** قال رحمه الله و اذ استخرج كل
 غيره و له معتر الباء و ايام الرعايه و قال الاجير هو حاد من قوله الله على فله
 الزمان يعني عليه حابه ان الله في صاحبها الله من حابه فان لم يكن على الحرام الميراث
 من حابه و ليس به و ذلك سائر الزمان و الحرام السوءات علف الله ما علفه لا يرد
 الله و قد اورد لمرور و لم يكن من الحرام و قد اورد الله و قد اورد الله لا يرد الاجير

[illegible]

فأنجى الله وتعالى عن كل حدٍّ مضٍ طهر المصطفى من كل نجاسة مع أسرار الصانع
 جلال المظاهر يومًا فلما وصله واحداً الطحين من سعة علي بن أبي طالب يوم معة وقوع
 الرضى من صاحبه سجد لهما الطحين لوصفه الأحد ولصاحبه لفته منه فالأصغر
 لحضره هدران نكر الاجابة الأولى بحجة أو عن حجة اما الجدة في اجابة الآخر
 عطاءه لا الاجرة تلمد لوجوب الجدة اما في دفع بعض عبد الله الثاني في ان كفى هذا وعد
 والمان ان عاده الرجل اذا جازى بها كذا ما زاد الرضى اخذها كان لغيره
 الاحارة العاشرة فاما السيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 فان يعلم منه نزل حجة من السيد الثاني فلا يعود اما الاستطراد بحجة من
 ووزل السائر بعد كذا من السيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 ان كفى من العزم غير من السيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 مان كان شاعراً وموصياً في السيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 حالك لطفه فاما ادب السيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 صار القول قوله من السيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 في دفعه لغيره ولم يتشبه به في دفعه لغيره من السيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 والآخر والسيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 شرط الصانع على استيفاء من كذا في دفعه لغيره من السيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 عاكس له اذ الذي الرضى لغيره في دفعه لغيره من السيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 المشرك ومن كان حكمه من السيد الثاني في اجابة صاحب الجدة اخذها من غير
 موعظاً في غير الاحط السيد واخر السيد ما لا يصح ان يكون او غيرها على
 وجه يعلم من حاتم انه لم يهاجروا السيد الا لعامله محمد بن عثمان ذكره في غير
 الباب وهو السيد والى عليه من مال الارباب الذي ذكره في غير الباب
 ان رضى او الباس له السيد او ما ذكره في اول الباب حسن وادفع

[illegible]

المجلد الثاني

الظاهر والأخفى ^{في} أن صفة القلب لا يهاون عن نظره إلا من فاهما لا الخاطئة أصبه الله
وقد ذكرنا ما تقدم له لا يكون عاصا الفضل الظاهر إلا أربع من يلو وحقيق
السلام هذه البراءة على حاله فالتزم لصاحب البراءة التي يعرف وضاحتها وهما ذكر
في الزايد إلا أن يتوهم أنها فاسدة في بعض عيول إن حاله لما بينهما فلو الما صلا
التي كان لها في الظاهر البراه أصعب أسقاط الما ذكر هذه المسئلة ومو صير
في الزايد مسئلة البراه الله لا يجوز لغيره أربع معار المسلمين
في أمره ذلك أن يدعو له البراه وذكرها سابقا مع ما كان هناك معار المسلمين
أهل الله صله وذكرها البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
البراه لك المعبر البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
العز في بيان الأول البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
الامام أو عاقله البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
أما صير نفسه البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
أو البراه وكذا البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
قال الشيخ في نفسه البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
السرازم نفسه البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
وضايع الأربعة البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
في الأربعة ملكة والسنة عاقلها البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
عاقا يصير عاقلها واجعا البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
أحد أو الأربعة البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
مفعبة والأربعة البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
المسئلة قال أدرك الأربع البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا
عاقا ما قاله البراه ما بين حال الأربع لزمه العز في يكون مصوبا

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

الله ولغات ارض من اجور حذر معا عليها سالعنه خاصه بدل الخزم اقسما الله
بعد ذلك فوقع موضع الساق في الاخر فان طلبة شربته مصر سابه لعله تصفو فنه
وهذا الصانع كلاله ووجهه طاهر ولو اهاد الدرع السام عن مؤمن كان شرا له
الاغارة المطلقة فاذا خرج منه خان حكه ما كنز افض **قال رحمه الله**
مع عذري واهار الماخر عليها الخزم ان يكون عكس الماخر ان يمنع من مواضع كبر
وان خزر على البع وهذري المجد لا يمنع وقد امتنع ليرحمه اما ان يكون مع الماخر
من العنقه وهو حبه او يودي الماخر او هو كالعنقه ليرصد كفا حذر من البع
سابع الجمع فاما سمها ما ليس بوقت وقفل من غير ان يصفه الخافه فاهو ووهو
عزيمه وقفا قال الشعله لا يبع فهاوا ولنا بها مع لا بها اماع والمانا ارجحها
وهي احاطت بعصم ليس العرو صبعه ادانت **قال رحمه الله**
وبع فيه الجوار والوفى اليوم كما يصنع بعض من استماله على فاهو عليه من الماء
والعقد والعلم وكذلك العنقه **باب في الشرب**
رفعوا ما بين بعض الاوده وناقوه الى ارض لهم ان اخرجهم ان على هذا الدرع
ومرقة فاراحهم الياوم في ذلك عياله اشام احب ان يكون لما وخرزاه
ان يعمله ما سوا الثا والرايون له خبز الماء ولا في ولا يجوز له الانتفاع به من
ذلك الا بالادب الماخر والادب ان يكون خبز الماء هو ابله والمالعيه فله
على ان يصير من خبز الماء وعصه ارجح حوله ما سوا من محول الماء خبز له وليس
الماء فله لا من خبز في خبزها فاصحاب الماخر ان حوله عن خبزها ولا في
انتفاع الناس بهذا الماء ووجه الانتفاع من العنقه لا عسل فغن هذا وظل يركب
فيس الله زوجه انه لو الماخر خبز اذ لو يصنع صاحب الماخره المسله على ان
الضاد صاحبها فحصل الضاليم هذه المسله منع في ثله فصول ارجحها
ما العنقه حوله لا وادار ذلك وعلى اى فيه يجوز وكفه العنقه ذلك

[illegible]

الماء وضع الى تصباج واخذوا خبز وعصا صافا لا من عند يدي ما احذوا الخبز من
فصل الماء رجاءه ونصر ما بعده لخصر الماخذوا وانضج صاحب العبد ان يذبح الفصيلة
الى النار رجاءه ونصر ما بعده لخصر الماخذوا وانضج صاحب العبد ان يذبح الفصيلة
عادلك فان عطل الاول عذره ولم يخن ما فيه لم يزنه الماخذوا ولا احطوا في الحاقه فخرج
به احدا للوليد على الاخرة منه المشقة وضيقا فاسرع ما علق فوجه لا
سرع له ذلك فخرجوا ان يظهروا ما في انفسهم فبما فيه لزمه الجمل من كل الماخذوا او
منه قالوا فيهم اذله فاسمع من واد الارض قوم فمروا بجمهر اسامه
على الماخذوا ان كان صاحب الماخذوا سقاها فاعلمه ولم يحول الارض صر ولم يحول الماخذوا معه
لمحوز معه وفراجه من الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
تحمه الله في عذريته في الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
منه ولما اراد ان يذبح الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
الاشتمال امتان الله الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
ظاهر لانه قالوا فيهم اذله فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
معدا من الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
في الصياحه الى سبيل الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
في هذه الموضع لانه قالوا فيهم اذله فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
في هذه الموضع لانه قالوا فيهم اذله فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
العبد من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
منه انه يجوز لخصر الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
منه الا بالذبح من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
في العبدان يكونوا جرحهم من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
انه لا يجوز لخصر الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض

ما اخذوا لخصر الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
ذلك صير الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
انه يجوز لخصر الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
منه على صاحب الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
ايود الى الارض وهو ان يذبح الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
المالك وهو ان يذبح الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
بذلك الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
لما يذبح الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
الاصح الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
قالوا الواد في جرح الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
بذلك الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
الحق والسبب للثبوت وما لا يذبحه والاصح على جرح الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض
هو مصداقه فادام ذلك فهو علم الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
الحق الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
العين الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
كان ملكا فاحض مع العبد من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
في الاذنه وهو حبسه في فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
فجرح في فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
احسن ما كليل الاخرى وهو سائر يكلمهم من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
لا على صاحب العبد في موضع لخصر الماخذوا من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
ناعه فان ما في الاخرة فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض
ان يذبح منه بعد ذلك وقال اصحابه لولا ان كان من واد الارض فاسمع من واد الارض فاسمع من واد الارض

ك

في الصلابة بل يكون الارض بعضها التصلب من الارض وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
خيزله من مع من الماء في بطرقات في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
الاحد هلا في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
فاجس العانة لا لا الساعه واما حور الاستعداد اشعل الملك ورا حور السور
بدينته فان حور السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
سوا الادي في الارض وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
من في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
من في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
لها من في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
علا على السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
اولاد في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
فان في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
في دار السلام وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
في دار الحرب وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
سكن في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
سكن في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
من في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
علا في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
من في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
اد في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
فلس في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
جوزان يكون عوض الارض السحيق على الماء على الارض

الارض او في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
بقا في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
عليه الارض السحيق على الماء على الارض
السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
اليه كما دفع الله فطما السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
الارض وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
كما حور السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
مسلمه وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
ولان راعه اسير في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
منه واما السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
مشرك في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
بارهم في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
فاله في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
اهو في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
امصار في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
فكم في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
من في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
فما في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
علم ادعي من الله في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
اليه وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
الارض وبقية الارض السحيق على الماء على الارض
الضار في السور وبقية الارض السحيق على الماء على الارض

[illegible][illegible]

[illegible]

الحاشية قالوا قد اختلفوا في معنى هذه الآية
مع الامراض صالحة يكون مع البر والعدل في الدنيا والآخرة
والاول من العيوب واما الثاني فانه في الدنيا والآخرة
وجوبها قالوا في موضع المالك من دابة ان يصح عطلها لانه الشئ في عمله فاصلا ومنه
المشقة في دابة البدن والبر في قول قصص قالوا في قوله المالك
في وجوه العيب فهو اذ لا يملك العيب ويملك العيب المالك من البر والعدل
في ذكره الله في موضع اخر في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك
الفضل قالوا في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
سواء في الدنيا والآخرة في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
قالوا في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
المسرى لو كان في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
ما فيه وسلمه كان في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
قال السمع مع قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
ذلك الظاهر من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
في مرض سبب الالف في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
الله حاله الموع والسلم في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
احد او اما الملك الظاهر واما البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
كأنه في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
السرى يعزى في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
الافواه الله في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
وذلك الموع والسلم في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل
السمع والسلم في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل في قوله المالك من البر والعدل

[illegible][illegible]

[illegible]

فوقها واسمها الكرك من غيره فله حصة من غير غيره **باب القول في الرخ**
الرخ عبد حائه واشترى بعضه الصلح الذي حضاها وفيه نوع من الحيوان المعصور من غير أن يحركه
عن مكانه من قبله غيره لا يصح الرخ ولو كان ذلك عضلا فجلد لا يكون مصوغا له
ما فيه فله نصف عضلا بلخ وماذا ذكره في موضع آخر من هذا الباب في غيره وذكره في غيرها
غيره وأكلها الحرون جازا الملك الحمار من الرخ يطلب بعضها الرخ والسارق فلما أكلها حافاة
للمر كوا لحيص من غيرها أخذت فهو محمول على الرخ ويرد عنه الرخ كالسارق لأنه إذا
لهرج منه ذلك فهو ذبيحة له لا يصح الرخ وإذا أكله حمله وليس عليه بعدا سفلانا
عبد لأنه ليس بالملك إلا إذا ارتفع من الرخ وأصله الرخ وفيه الحيوان وسلم
الحيوان لله **باب** في غير ذلك من الرخ وهو خلاف مع الهاري عليه السلام **باب** في
استهلاك غيره **باب** في غير ذلك من الرخ وهو خلاف مع الهاري عليه السلام **باب** في
من فحل آخره **باب** في غير ذلك من الرخ وهو خلاف مع الهاري عليه السلام **باب** في
رحم الله له ذلك **باب** في غير ذلك من الرخ وهو خلاف مع الهاري عليه السلام **باب** في
الاحتياط جلاء **باب** في غير ذلك من الرخ وهو خلاف مع الهاري عليه السلام **باب** في
القول في الرخ **باب** في غير ذلك من الرخ وهو خلاف مع الهاري عليه السلام **باب** في
المهرضة هذا **باب** في غير ذلك من الرخ وهو خلاف مع الهاري عليه السلام **باب** في
أحد العرج عا من غير أن يذكره في غيره **باب** في غير ذلك من الرخ وهو خلاف مع الهاري عليه السلام **باب** في
فلان ذلك استهلاك غيره لو وجد أحدهما قال فلان الحطة أحذر الرخ عن إجارته
فبدل ذلك على ما لا يجوز ذلك الرخ لا يصح العايب من الحطة وهذا القول الأول
الاستهلاك والباري في القول في الرخ لا يصح العايب من الحطة وهذا القول الأول
فلو أن ذلك استهلاك ما كان رزوح حائل الطعام ما كان الرخ ولا المصلحة له لأنه إذا
سلك استهلاك غيره فإن ما عايب الحطة فيه ويخفى عليه الشك في هذا الاستهلاك هل
ينقطع عن الملك وإما حله لميلان ويخفى عليه الشك بطريق الملك وسيله والبر

من البدل على الاول لاحد عنه لا بد له من غيره اولاً غيره بل الودعه خائف عليها
فذلك وهو بطر اما مع من لم يضمن لها الخلل والضرر والارواح الا ان نص في المولى
والوصي والوكيل ان يوفى من الدماء اليه جوارها ما دلت عليها وفيه الشتر وان الدماء
البار وفالعالم فله من المضاف **فاما اذا سرت عن غيره من ذهاب**
الغصن فهو لا بد له من غيره فله قوله **انه الله مكرت في** **الاصا عليه** **الاعلم**
واذا علم من ربح **عبد** **لست** **اليضا** **بما** **لا** **يكن** **العقوبات** **لها** **يرحمها** **و**
الصافي **فاما** **اذا** **رد** **ها** **عليه** **فمن** **مضى** **عن** **السبيل** **العاس** **البار** **وهو** **المضاف** **او** **الملك**
العرا **فاما** **غير** **فله** **لا** **يكون** **في** **غيره** **بجسدا** **او** **فصل** **تحت** **الله** **هي** **توا** **المال** **المخود** **يرمي**
المالك **على** **عروجه** **الحسن** **المالك** **المخود** **لحق** **عليه** **ز** **علي** **من** **احد** **ذكي**
ع **مسل** **لحقها** **فمن** **مضى** **عنه** **فان** **الحق** **في** **المال** **المخود** **لحق** **العصه** **و** **ذكي** **من** **عليه** **له**
كأن **صلى** **ذكي** **في** **التمتع** **في** **مقتضى** **الزاد** **في** **مقتضى** **كأن** **شمال** **الآخر** **يرمي**
المالك **الاربي** **ان** **المعصوب** **من** **غيره** **ولكن** **لحق** **الزاد** **البر** **الضمان** **اذا** **غار** **وصلى**
يرمي **المالك** **على** **ان** **يرمي** **من** **غيره** **الله** **له** **يرمي** **المال** **المخود** **على** **فحق** **الفرص** **الفاصل**
اذا **خذه** **الاسان** **من** **لنفسه** **من** **غيره** **فحق** **المسألة** **الماله** **قال** **رحمه** **الله** **لوجه** **حاج** **دا** **هم**
من **جهد** **الشوال** **وهو** **من** **غيره** **لنفسه** **لوجه** **عبد** **لحق** **الودع** **الله** **له** **يرمي** **وهو**
فصل **ولا** **خود** **الآخر** **من** **المال** **في** **خ** **ان** **يكون** **الربح** **له** **على** **اصا** **من** **غيره** **كل**
شك **كأن** **هنا** **من** **لنفسه** **من** **غيره** **لنفسه** **كانت** **تساوية** **الحا** **له** **لحق** **عنه** **الضمان** **خ** **ان** **يرمي**
سائر **اسلا** **واسع** **عنه** **يرحم** **الآخر** **بمسار** **السع** **وسبقه** **ول** **العلة** **لن** **لن** **يرمي**
هذا **المع** **فما** **العاصم** **اذا** **خرا** **من** **المعصوب** **ويج** **فما** **احد** **فيه** **قوله** **انه** **رحمه** **الله** **من** **كره**
قواص **الملك** **على** **العصا** **السرف** **ان** **يصدر** **من** **البر** **ورد** **العرا** **المالك** **و** **ذكي** **فصل**
اسهل **المعصوب** **من** **الزاد** **ان** **يكون** **العصا** **ولا** **المصروف** **فصل** **ان**
لحق **سائر** **من** **فما** **احد** **فيه** **قوله** **انه** **رحمه** **الله** **من** **كره** **في** **موضع** **ارده** **علا** **وله** **لن** **فمنه** **وقل**

منه **البدل** **على** **الاول** **لاحد** **عنه** **لا** **بد** **له** **من** **غيره** **اولاً** **غيره** **بل** **الودعه** **خائف** **عليها**
فذلك **وهو** **بطر** **اما** **مع** **من** **لم** **يضمن** **لها** **الخلل** **والضرر** **والارواح** **الا** **ان** **نص** **في** **المولى**
والوصي **والوكيل** **ان** **يوفى** **من** **الدماء** **اليه** **جوارها** **ما** **دلت** **عليها** **وفي** **هه** **الشتر** **وان** **الدماء**
البار **وفالعالم** **فله** **من** **المضاف** **فاما** **اذا** **سرت** **عن** **غيره** **من** **ذهاب**
الغصن **فهو** **لا** **بد** **له** **من** **غيره** **فله** **قوله** **انه** **الله** **مكرت** **في** **وه** **الاصا** **عليه** **الاعلم**
واذا **علم** **من** **ربح** **عبد** **لست** **اليضا** **بما** **لا** **يكن** **العقوبات** **لها** **يرحمها** **و**
الصافي **فاما** **اذا** **رد** **ها** **عليه** **فمن** **مضى** **عن** **السبيل** **العاس** **البار** **وهو** **المضاف** **او** **الملك**
العرا **فاما** **غير** **فله** **لا** **يكون** **في** **غيره** **بجسدا** **او** **فصل** **تحت** **الله** **هي** **توا** **المال** **المخود** **يرمي**
المالك **على** **عروجه** **الحسن** **المالك** **المخود** **لحق** **عليه** **ز** **علي** **من** **احد** **ذكي**
ع **مسل** **لحقها** **فمن** **مضى** **عنه** **فان** **الحق** **في** **المال** **المخود** **لحق** **العصه** **و** **ذكي** **من** **عليه** **له**
كأن **صلى** **ذكي** **في** **التمتع** **في** **مقتضى** **الزاد** **في** **مقتضى** **كأن** **شمال** **الآخر** **يرمي**
المالك **الاربي** **ان** **المعصوب** **من** **غيره** **ولكن** **لحق** **الزاد** **البر** **الضمان** **اذا** **غار** **وصلى**
يرمي **المالك** **على** **ان** **يرمي** **من** **غيره** **الله** **له** **يرمي** **المال** **المخود** **على** **فحق** **الفرص** **الفاصل**
اذا **خذه** **الاسان** **من** **لنفسه** **من** **غيره** **فحق** **المسألة** **الماله** **قال** **رحمه** **الله** **لوجه** **حاج** **دا** **هم**
من **جهد** **الشوال** **وهو** **من** **غيره** **لنفسه** **لوجه** **عبد** **لحق** **الودع** **الله** **له** **يرمي** **وهو**
فصل **ولا** **خود** **الآخر** **من** **المال** **في** **خ** **ان** **يكون** **الربح** **له** **على** **اصا** **من** **غيره** **كل**
شك **كأن** **هنا** **من** **لنفسه** **من** **غيره** **لنفسه** **كانت** **تساوية** **الحا** **له** **لحق** **عنه** **الضمان** **خ** **ان** **يرمي**
سائر **اسلا** **واسع** **عنه** **يرحم** **الآخر** **بمسار** **السع** **وسبقه** **ول** **العلة** **لن** **لن** **يرمي**
هذا **المع** **فما** **العاصم** **اذا** **خرا** **من** **المعصوب** **ويج** **فما** **احد** **فيه** **قوله** **انه** **رحمه** **الله** **من** **كره**
قواص **الملك** **على** **العصا** **السرف** **ان** **يصدر** **من** **البر** **ورد** **العرا** **المالك** **و** **ذكي** **فصل**
اسهل **المعصوب** **من** **الزاد** **ان** **يكون** **العصا** **ولا** **المصروف** **فصل** **ان**
لحق **سائر** **من** **فما** **احد** **فيه** **قوله** **انه** **رحمه** **الله** **من** **كره** **في** **موضع** **ارده** **علا** **وله** **لن** **فمنه** **وقل**

المعصوبه وان رحمه الله ان طرأ المالك العن المعصوب في هذا الذي في مع العصب
وه فقال العالم عليه انك قد لست الموضع كان له في معصاها الى موضع طرأ
ذكوه في باب الزاد العن الموضع من الرقاوى **فصل** **ان** **رحمه** **الله** **عليه**
فان **المعصوب** **طعنا** **فاطعه** **المالك** **او** **ذوي** **عنه** **البر** **من** **غيره** **من** **الضمان** **ذكي** **في**
ما **لا** **يرمي** **الاول** **او** **قوله** **الاصا** **ان** **رد** **ها** **عليه** **ومضى** **من** **غيره** **بما** **احد** **ها** **كشلتان**
و **ذكي** **فله** **يرمي** **المال** **لحق** **عنه** **الصاحبه** **قال** **رحمه** **الله** **من** **كره** **في** **مقتضى** **لحق** **ها** **وسلها**
زاد **في** **هذا** **الاربي** **من** **الضمان** **ان** **الاربي** **على** **الاربي** **فان** **العاصم** **فما** **لحق** **له**
على **الاربي** **يرمي** **فله** **من** **على** **من** **المال** **او** **ذوي** **عنه** **ادار** **في** **مقتضى** **الموضع** **فما** **يرمي** **لا** **يرمي**
رحمه **الله** **ان** **المودع** **لو** **اودع** **الودعه** **غيره** **من** **عس** **ان** **المالك** **فان** **هنا** **البار** **فله** **لا** **يرمي** **الا**
زاد **في** **هذا** **المودع** **الاول** **فان** **له** **البر** **من** **له** **من** **حطب** **عنها** **ولا** **يرمي** **فصل**

[illegible]

العبري على هذا ان العبري عنك كما تشار ولا عزه بل الوضوء خلا وعنه ما
حال ضمان بل انه عاين عنها وادق قول الاصول المهدى اليه والعليه وادق
اله لغيره بل لا يحل ان يصح المهدى اليه وقع وصل اليه لا غايه بل لاجلها وبقا وضو
اله كانت عليك الشكر. فادق قولها كسها ساء وادق خلافه لم يرجع الى العسه
فالبينه واما قوله راجع الى رجب آخر ان التوفي حكمه هل هو ان فاما واما في وضو
ام لا ما في الميع ووجه الكذا في ذكر رجب الى العليه منه فمن كون رجه الله والاداء
في فصل بلم يقع فاما في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
مواضع من كل الميع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
المعصية واما في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
التي هو في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
الانوار اما في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
ادامك في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
وان بعد ذلك في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
دواب الانفال في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
خلقه وحججه ما في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
بكت غير من ربه في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
فصل فان كان في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
فان الامر في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
ان يترك ما في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع في فصل بلم يقع
او الب والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

[illegible][illegible]

العبد ليعمل الخ لانه اسقط حقه من الجماعة وذكر في فصل السواك المحض
وذكر في باب الامار الاكراه ادا را او را در حق مي دهد الباقى القسم الثاني
فان من فعله المالك ولا خاضعة واما وضع الغنم في العنبر الاساسه وصاحبه والظلم في
هذا القسم يقع وفصل اخرها وحكمها انما هي في ما يوطئه والمالك يحكم المسير الى
هو العام الثاني في الحصر في ملكه اما العام الثاني فانه في ملكه وضع الغنم والعنبر الاساسه
من المالك فانه لانه العنبر الذي في ملكه انما هو في ملكه المالك ولا خاضعة
واما اول الباب والعنبر في ملكه انما هو في ملكه المالك ولا خاضعة
فان ملكه على وجه العنبر في ملكه المالك ولا خاضعة
المالك فانه يرفع الغنم في ملكه المالك ولا خاضعة
العنبر لاجل المالك في ملكه المالك ولا خاضعة
فان ملكه على وجه العنبر في ملكه المالك ولا خاضعة
وجهه ان في ملكه المالك ولا خاضعة
في العنبر لاجل المالك في ملكه المالك ولا خاضعة
المالك يوصفه في ملكه المالك ولا خاضعة
في الراد في ملكه المالك ولا خاضعة
المالك في ملكه المالك ولا خاضعة
اجاز القبول في ملكه المالك ولا خاضعة
سوق على ملكه المالك ولا خاضعة
العنبر في ملكه المالك ولا خاضعة
انما هو في ملكه المالك ولا خاضعة
وصفها الباري في العنبر لانه اسقط حقه من الجماعة وذكر في فصل السواك المحض
العنبر لاجل المالك في ملكه المالك ولا خاضعة

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

ما له في قلوبهم ليرغموا حتى يصرقوا في اكلها وفجر الوارت فالمرص وار
 حاد فاذ لحارصوا الما في وجهه الرب لقم الوار صرعه وفي الارض لا يضا
 اليراقوي صرعه ووجهه الرب فاذ يحميه وكرت ان كان لب ما عره
 حار له ان تقوده ما عليه اذ الربك المسوار للمعه الذي ساه فصل
 فاذ يحميه الله فان كان الخار يحمي اما ان يوجهه الى الحاكم فصل هذا البر
 فالله الحار يحميه الله اذ الربك يحمي الخار يحمي دفعه الى الحاكم فان كان
 اما ان يكون الله معطى فصل في الحاكم كس على كماله الماظر الا ان
 احدهما ان يكون معطى فصل في الحاكم كس على كماله الماظر الا ان
 من وجهه على وجهه فصل في الحاكم كس على كماله الماظر الا ان
 حاله الله معطى فصل في الحاكم كس على كماله الماظر الا ان
 سبل الماظر فصل في الحاكم كس على كماله الماظر الا ان
 الماظر فصل في الحاكم كس على كماله الماظر الا ان
 من ذلك كما لا منع ولا اله الناح الان يعلم له سله ولا يحري دفعه ولا جود
 دفعه اليه واما ان يعلم له عن مع ما له اذ اناع واول من ماله لم يعلم
 انه غير ناع ذكره في فصل التوبه كرواق وقال في هذا الفصل ان كان
 بالماض مع الله المسلوب من الماظر ماله ولا حوله وذلك
 عليه من الماظر ولا حاده التسم اليه ليرحمه ان يحمي من الحاكم سساعوا ومن
 من توبه ذكره في فصل الماظر وفي هذا الماظر ذكره في فصل التوبه كرواق
 من الماظر كرواق على الماظر من عله الماظر من الماظر ليرحمه ذلك
 جعل دفعه بلحان من ماله من ماله ليرحمه ذلك
 فاذ كان الماظر الماظر من ماله من ماله ليرحمه ذلك
 الكلام في ما ذكره الماظر او كذا اسم ماله الماظر من الماظر

المال في ذكر رحمه الله قول اخبرنا الظاهر ان الأموال الخزمية المستهلكة وغير
ان يكون هذا القول الجرح على ما سبق في معنى ذكر مسال هذا القول في الاوفاي والهادي
حفظاً وذكر رحمه الله وفيه القول الاول ان كل من ضاع به شيء في الظاهر اياه
فالمرب حلاله سواء اقر بالامر في اوجابه غيره لم يسع الاسه قال في ذكر شبه ورد
المال في زمن قوت به كذا هذا وذكر وفيه القول الآخر ان المخرج حرام في
الصدق على كونه له من بعض المال هناك فالظاهر ان حرامه وان احملا يكون
حرامه على وجهه ليس ظاهره واللب ان يذم الامن عليه والظاهر ان ما عليه السلام
ما دخل الامن فيه جميع ما خارج من المال وان احملا يكون في حرامه فهو ملك لهم
دون الصالح لانه احد الظاهر ولم يرع احوال الفضل في ما قلنا ان المال
والاجير من العيون له فليكن الزاد ان يكون عليه من خبري حرامه او احوال
منه جازا فاعل عن طبيا واحكامه وان احملا بالامر في حرامه من
احكامه الا وان كان في الحدي يكون له من لال الظاهر في حرامه من حرامه
فصل في ذكر الجمع بين العيون في حرامه ما في حرامه من حرامه من حرامه
الحلال فاخرام وعلم في حرامه فانه لا حرام له ما في حرامه من حرامه
ياولي من الحرام وهو ان حرامه جمعه حلال الحرام من حرامه من حرامه
علمه في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه
حرامه ما فيه فانه حرام وان احملا يكون في حرامه من حرامه من حرامه
فانه لا راي في ذلك الا بهذا الاسامي الحدي الذي لا يعلم حرامه واحكامه من الامن واما
يعلم له خبري في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه
القول في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه
في حرامه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه
الامر من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه من حرامه

العمل

ونفس العمل لا غنى فاشهد بان له ذمما البائع لكنه ناعه ووهبه فله ذم في
الاقاداره سبب تصرفه في الاو احيى اع سبطه اع العز وفي ذم و باب
ما عرفت من السوء وذكره في باب المطامير ما فاكه امان كان السع طعنه فاطعم
عنه له الخلفان على ذلك العرف قالوا لنور ذمنا اولاده المعاد لا المشابهة
طرفا كان الاقارب منهم من انا ذمنا الاستلاط من جهه وحب الفضل اعلمهم
قالوا فوجبه اع العلم واما ان الشبهه لك من جهه الوارثه في السوء اعلم الوارثه
في الباطن في المبادي الاستلاطية و هو الموضع فوضف ما فيك الطعم وعنه من الخلق وان
وقع ذلك من الوارثه مع المشتري في الاولاد فاشهد بان له ذم في جهه ضمانه لان الوارثه
حين اسره سري فاسان كان له ذم في جهه الال البائع من اعه سبطه اع السوء وفيه
فصل واما ذم من لم يملكه فدخلوا امانا يكون باعضوا او مشاهدا والمعتص
مما يرى عرفه لكنه في المسئلة هو ان لا يذم في ذم فانه كان معصوا او
عليه التواصل الاستلطا عه ما امت و ان صاحبا الى ذم من صدر العير علما لكنه
ان يعد عليه ذم في العوض واما ان كان مستهلكا فانه انا ذم مع عوض وان لم
في الفصل الخ على بيع المير سري فهو المبيعة الاصلاح الامر معهم لان العوض
في الفصل هو المشتري يحري امترا ان اثاره بملك الموصوع فهو انا ذم مسطو
ان لا يطهره وانه لا يطهره و يجب اصلاحه معه ذكره في الفصل الاول من المطامير
الزاجات واما ذم من الباطن في الباطن انا ذم مع معلوم في الاضرار بعونه الضامه
ولا امر في ذم في حصر الباطن وانه ذم في المالك اثار السوء في الباطن في الباطن
واما ان كان المالك معلوما او الباطن في جهه معلومه في الباطن في الباطن في الباطن
ذلك الان سبب خلفه ما في **الفصل في حصر الاموال** ما حوده على
امور محظورة واما في جهه حصر المذهب في الاموال الباطن في الباطن في الباطن
سبب حصرها ان يكون ذلك من حصر الخلف واما في حصره واما في حصرها ان يكون ذلك من حصر الخلف

جوابه العفة والعصه والماله المودع في نفسه وما سده ذلك والحرى وأجره لا
يعلم المراد من قوله لا خير من الخالصين وجه حرمه فان لك لا خير في
صالحهم على السوء وطول العوم من الراداد فلما التزم الذي حرم من الماله والغير
الحرف قد ذكر في الفصل الاول من المطالع الراداد انه لا خير في لك لا بد من هذه
الحمله لانه اما حرم لغير وجهين اما انك بعدد مع الصالحه ولما ان العمل بمقاله
لا يكون عليه اتحاد ذكر العمل على الام في آخر العسل المذكر لهذا الحق فلما انما
على هذا العمل معلوما والجزء معلومه فليس هناك اخرى فحرام لا يجرم ذلك
فلما ان الامام وقام الامام وكان يعني الولايه فقد دخل في غيره الحمله لان ذلك انما
حرم لانه امر اخر من الوجهين ذكره في الشرح وهو الذي ذكره في من التمه وكان
عسل العود لا خير في ذكره في مسائل الهاب من الراداد في ذكره في باب ررررررر
من الاواه فصلا واذا تمت هذه الحمله فيمن في ررررر الله في رررررر
لله توحيد لا يحرام وهو واحد غلام احد وجوده في ررررر ررررر ررررر ررررر
ويعقد عليه ويوقد عليه هذا المالك في ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر
الراعي ذكر في موضع منها وفي الاجرة من الراداد في ذكره في مسائل المطالع
الاولان على ان الراداد لا خير في ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر
مطالع الاربعه لان الامام لا خير في ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر
الله وجهه وهو السرط الذي عليه عواصر المالك الا ان ررررر ررررر ررررر ررررر
الصالح في الارز من ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر
لوررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر ررررر
منه لانه كان عمله ذكر في الفصل الاول من المطالع في الشرح معناه ان كان عمله
من ذلك الماله المقصوب فصل فلما المصروف في اما الاجور لا الراعي ررررر
يدعوا اما بدعه لعمد ذلك العوم لوررررر في الشرح فبقا فاد الرسله لاهم في رررر

[illegible]

وقطب المحذور ذكره في فصل المحذور وكيفية وجوبها وذكر في أصله أن العود بعد
 على ما يقتضيه ويركز على الأرباب في العبد ولا يعبر عنها في العبد إلا في ما سألوا أسأله
 ما لا يكره من أحواله وطب الأجر وان كان المعلوم غير ما له نعم من خير أمور
 محظورة نحو حريمه الصبي بسط الحرف وما سبه ذلك وذكر في موضع آخر أنه لا مال
 للمال المحذور وان يعاود على الوجه المباح إذا كان الأمر المحظور في الصبر وذكر في
 أصله أن العبد من المحذور من العود ومسه له وان عيش ذلك عقره لعقد
 ذكره في فصل العبد على الشرط والعص من الراديات قال في ذلك من حرمه وطلب من
 هذا الزم الله تعالى وعلومها ما علمت المحذور من الزم الله تعالى في ذلك
 في حصر الزمان كان بها أصل لا تترك له العبد على ما سأل في أما الوجه الرابع
 وهو أن شرطه في الظاهر ما لم يحظروا ويعاودوا عليه حوالا بسببه وأخبره للمورد أن شرط
 الراديات للمعص من يعاود ذلك العبد المحذور والعبد المستوطب المحترم عند
 دفع المال فور حلفه ذلك أسأله في وجه الله وركب في فصل المحذور وكيفية وجوبها
 العبد المحذور في أحد وجهه وذكر في فصل العبد ما سأل في الأصل في الحرف والفق
 دفع الزمان ما لم يركب ذلك مع ما سأل في ذلك من دفع الزمان في صاحب الراديات
 أحرمت من الشرط المبرم لأحرم حرام المانع منه من دفع الزمان في الله فأسأله في
 فأوجهه في وجه الشرط الأول في كتاب الله عز وجل أن لا مال للمعص من الشرط فحتم
 فلا الوعفاء له من أن يقول لا مال للمعص من الشرط المبرم ولكن في نفسه من الشرط
 المبرم بأن القول في مال المعص من الشرط وفي المعص من أصله
 قوله وجه الله وذكر في ذكره في قول الله عز وجل لا مال للمعص من الشرط فحتم
 العبد والمعص من ذلك في الشرع المبرم في مال المظالم من الراديات وذكر وجه الله
 في أصله أن المظالم المعص من الراديات وبما اختار المبرم من الراديات المظالم
 وقع كالرعي في مؤمره الصدوق وهو أوجه لأصوله وجه الله لا غيره المال إذا

[illegible]

[illegible]

احكام من الله في هذه العبدات ان توضع ايام اولي المقدم فكل ما
الزيت من حرقه والله يعلم في الصفات خصال المذهب فيه. ما كان من ذلك واما
يعرف على البرع خفا المظاهر ولا سيما في انهم على العبد والوهم كما ساء
الذي قال كان جمع واجبا فانه دخلوا اما ان يكون المعنى معبر عن المبالغة في
من الجمع واما ان يكون المعنى معبر عن المبالغة في الجمع والمبالغة في الجمع
معبر عن الجمع واما ان يكون المعنى معبر عن المبالغة في الجمع والمبالغة في الجمع
فانه بطرفا في حلقه المذهب في المبالغة في مقدار الحصر وان يقولوا فهو
الحال ان ساءلوا في الحقيقه وانما هو كسر حوسه واسا حركه الجمع في العبد
ويكون الوجه في حركه الحقيقه في المبالغة في العبد الذي في المبالغة في العبد
القول في حركه الحقيقه في المبالغة في العبد الذي في المبالغة في العبد
صلى الله عليه وسلم في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك
الوارث في العبد الذي في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك
في باب المظاهر وفي ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك
صافا كونه لم يرض عنه والمبالغة في العبد الذي في ذلك انما هو في ذلك
ما تضمنها كالوديع انما هو في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك
بحم الحاله المبالغة في العبد الذي في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك
ذكره في الفصل الثاني من مسائل المبالغة في العبد الذي في ذلك انما هو في ذلك
وفي باب العبد الذي في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك
كالوديع في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك
وبعبر عن مظاهر المبالغة في العبد الذي في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك
المسئله حكم المبالغة في العبد الذي في ذلك انما هو في ذلك انما هو في ذلك
وان كانت عليه المظاهر المتعارفه فعلى ما اعلم من المذهب وفيه نظر فصول

فان قيل نعم ما له مع اوقهه وقت يصرفه فما لم يسمع في هذا الظاهر بعد والامر
بصرفه وكذا في كل ما كان له ان ينفذ في غير ما كان منصرفا في
دفعه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
بصرفه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
فان قيل نعم ما له مع اوقهه وقت يصرفه فما لم يسمع في هذا الظاهر بعد والامر
بصرفه وكذا في كل ما كان له ان ينفذ في غير ما كان منصرفا في
دفعه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
بصرفه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
فان قيل نعم ما له مع اوقهه وقت يصرفه فما لم يسمع في هذا الظاهر بعد والامر
بصرفه وكذا في كل ما كان له ان ينفذ في غير ما كان منصرفا في
دفعه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
بصرفه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه

وذلك في ذكره مواضع من الاوقه والارباب لا يجوز ذلك الامان الحاكم وكره
والعاده لا يجوز ان ينفذ في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
بصرفه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
بصرفه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
فان قيل نعم ما له مع اوقهه وقت يصرفه فما لم يسمع في هذا الظاهر بعد والامر
بصرفه وكذا في كل ما كان له ان ينفذ في غير ما كان منصرفا في
دفعه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
بصرفه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
فان قيل نعم ما له مع اوقهه وقت يصرفه فما لم يسمع في هذا الظاهر بعد والامر
بصرفه وكذا في كل ما كان له ان ينفذ في غير ما كان منصرفا في
دفعه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه
بصرفه وانما لم يسمع في دفعه في غير ما كان له ان ينفذ في دفعه

[illegible]

على الملك اصلاحه بما ذكر فان تعذر اصلاح بعضهم صرحه اني الصالح وان لا
يلزم ان عبد الامراء من انهم هم ذكر رحمه الله اخذ هذا القول من
الزيادة لانه لا يصح الاستحالة اذا كان الخالفه وقد ذكر موضع اخر من
العصا ما ظهره الظاهر وعندها خفي على الجاهل وان حله الله لو سلك سائره
عشره وداها لم لا يؤمر بها جملتها بل انما يؤمر به وجهه المانع العذر اصلاحه
فان يعذر اصلاح بعضهم صرحه اني الصالح وهذا محمول على المباحه اذا كان
العذر من صانعهم صرحه اني صرحه اني الصالح وهذا محمول على المباحه اذا كان
يعذر اصلاح بعضهم صرحه اني الصالح وهذا محمول على المباحه اذا كان
الملك المرسوم لم يرضه الصالحين بل انما يؤمر به وجهه المانع العذر اصلاحه
بواجب من الصالحين من غير حجب **القول في استنباط**
بينه سائرهم بل انما يؤمر به وجهه المانع العذر اصلاحه
ذكرت ما رايت في مجموعهم من انهم هم ذكر رحمه الله اخذ هذا القول من
قوله رحمه الله في بعض من انهم هم ذكر رحمه الله اخذ هذا القول من
وقال في قوله تعالى في بعض من انهم هم ذكر رحمه الله اخذ هذا القول من
لا يلزمه البيان وضرب في قول جامع له في ان يكون هو الذي هو الصالح من غيره
لا هو اجماع اصوله عاماد كره رحمه الله من دخل الباب المصنوع من انهم هم
جاء من الاسرار في قوله تعالى في بعض من انهم هم ذكر رحمه الله اخذ هذا القول من
لا يلزمه وذكر في العله ما يراه في قوله تعالى في بعض من انهم هم ذكر رحمه الله اخذ هذا القول من
في المتن وان اخذ من غيرهم يسئل عليه في قوله تعالى في بعض من انهم هم ذكر رحمه الله اخذ هذا القول من
ليرفع وضوء العله ان ساهرا كذا في قوله تعالى في بعض من انهم هم ذكر رحمه الله اخذ هذا القول من
لما ذكره رحمه الله في قوله تعالى في بعض من انهم هم ذكر رحمه الله اخذ هذا القول من
عصا ولا دانا عن قوله لزمه الاستحالة معه او ما سئل في قوله تعالى في بعض من انهم هم ذكر رحمه الله اخذ هذا القول من

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

فأراد مع عرسه الخال والعم من المبروع أنه اسما له لمعه لصاحب العرسه كرى
الخال لول لمعه معها عرسه وكان العرسه قد أن الأعره اذا كانت نوع من
المرافق واسع عرسه نوع النكران خاصا كما أوغار بنو نيسه في البرق سافره اليه
بفد فالتس عرسه من ذلك وأداما وحكم العرسه من الكرى لمعه وأما العرسه
من الله واليه الله فارد مع الخال عرسه ليس العرسه لهم الخال
للمرافق صاحب العرسه فبما اسما لها المبروع الله يعرفه وله نوع الخال
لزمه الأعره اذا كانا من الله فاما المبروع وعما بها لك اسكن المرافق
فمن وشكر ومات الله فبما اسما لها المبروع فلو كان الوارب يعومهم
الوروب فماله فبما اسما لها المبروع فلو كان الوارب يعومهم
الكرامه لان فبما اسما لها المبروع فلو كان الوارب يعومهم
الملك فهو كالوصيد فبما اسما لها المبروع فلو كان الوارب يعومهم
ولجوها فيكون من الله فبما اسما لها المبروع فلو كان الوارب يعومهم
طوب الأعره ملك المبروع فبما اسما لها المبروع فلو كان الوارب يعومهم
فاله ملك المبروع فبما اسما لها المبروع فلو كان الوارب يعومهم
منه من المبروع فلو كان المبروع فبما اسما لها المبروع فلو كان الوارب يعومهم
عرسه فبما اسما لها المبروع فلو كان المبروع فبما اسما لها المبروع
فهو حال الجاه وسطا موت وان فاد وعما اليك الى ان موت فبما اسما لها المبروع
الوصيه حكمة قال ان من فلك دعو اليك بعد الموت والأعره الى حال حياته
فاد كان كذلك قال المبروع فبما اسما لها المبروع فلو كان الوارب يعومهم
فان كان من المبروع فبما اسما لها المبروع فلو كان الوارب يعومهم
كالخمر فبما اسما لها المبروع فلو كان المبروع فبما اسما لها المبروع
له طوبه من عرسه فبما اسما لها المبروع فلو كان المبروع فبما اسما لها المبروع

أخبره عليه ولما طهها والحمد لله ذلك أنه إذا ثبت البيع في المداكل المحترمة
عليه وأما الذي بعده فبأنه إذا جاز أن يحل عليه أجرة فهو فله أن يعرضه ويبيع
من كان يتره في الجارة العاصدة وأما بعد ذلك المبدأ في البيع والبيع
هذا الوقت فصل في أنواع الوقف وذكر أحكامه
ذكر رحمه الله ما دل على ذلك عليه فقام في قوله وفي الخبر أصناف الوقف
وأحكامه وأما أحكام الوقف في بعض الأحكام ومنها ما هو في البيع والمساواة
أما أحكامها ما عدم في بعض الأحكام ومنها ما هو في البيع والمساواة
فإنه لا يجوز ما فيه إلا أن يكون في الوقف ما كان صالحاً عاماً لا يشترط أن يكون
في ذلك الوقف عليه من غير أن يكون في الوقف ما كان صالحاً عاماً لا يشترط
المسعة لذكره في الوقف الشروط والمساواة في البيع والمساواة في البيع
وهذا وجه الخلل فيها فأن الوقف في البيع والمساواة في البيع والمساواة في البيع
خلاف ما حاشاه ذكره في الوقف والمساواة في البيع والمساواة في البيع
نكتها السائر في نكتها الحاشية في نكتها ما هو في الوقف والمساواة في البيع
من أن الأذن في الوقف والمساواة في البيع والمساواة في البيع والمساواة في البيع
والسيرة لا يحكم فاما حكم الحاشية في الوقف والمساواة في البيع والمساواة في البيع
الحصر والمساواة في الوقف والمساواة في البيع والمساواة في البيع والمساواة في البيع
وأما في الحاشية في الوقف والمساواة في البيع والمساواة في البيع والمساواة في البيع
بالمساواة في الوقف والمساواة في البيع والمساواة في البيع والمساواة في البيع
المباح فوجه الخلل فيه وسبب عدم طهره فأنه يجوز الرجوع في البيع والمساواة في البيع
الموقوف للمرجوع منه وان لم يرجع له في الوقف والمساواة في البيع والمساواة في البيع
فوجه المساواة أنه لا يلتزم بالرجوع في الوقف والمساواة في البيع والمساواة في البيع
موسمها من الوقف والمساواة في البيع والمساواة في البيع والمساواة في البيع

[illegible]

الفضل الخ الوفاة وقت زيد فمات زيد ذكر هذا السلسل في المال الأول لا في
وذكرها هنا في الزاد انب الاله لم يذكر حكم المصروف لكنه ذكر صحة
الوقف والاضافة من طلبها ما يطلبه له يقول لم يرد وقفه لا يقول ان طلبه
يجوز الخالة فالسبح والخلافة هذه المسئلة مع من يقول ان الوقف من غير ان
المصرف وان نعمة الله فان قال الوقف جاري على المصروف لم ينشأ ولا تسلك ولا تسلك
مع ذلك وقولها ما هو مع المصروف كلاهما غير ذكره في الفصل الأول من الوفاة
فيما احفظ في ذكرها وهو الفصل الوفاة وقف وتوى به المصارف
صحة ذلك المصروف قال الخ اما فانك لا تراه خصصا للوقف الذي هو
وكلامه نعم وليس به ذلك اذ انا قد في المصروف ان اية المصروف في القلة
بدرجته لان هذه الهيئة لا حكم لها ما شاء في مسلة بعد ذلك وهو ان به التخصيص اما
بورها لا ينظر ظاهر فاما قوله جعل المصروف وصفا في قوله ترحم الله فذكر
في وقت لو يوى الوقف لم يرد عن موصوفه بل في المصروف ولا يورثه الله ولا
ما خص به ان يكون صالحا للمصروف مع بعد ذلك في جعله الوقف او اياه
وقد استمره الارض وحقها عليها ونص في الله ان يكون وقفا فخصصه منه في
انه كما هو الوقف في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف
لم يورثه الوقف في سعة وصرفه الى المصروف في المصروف في المصروف في المصروف
عنه الى المصروف فاما قوله في المصروف انه لا يورثه الله في المصروف في المصروف في المصروف
اذا اذ الحجة في المصروف اوصافه ان يكون المصروف في المصروف في المصروف في المصروف
المصروف في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف
لفظ الوقف لا يقول لا يحق له الوقف لان الحجة في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف
مورد واما قوله سكت وقبل ما حصل المصروف وانه بعد الوقف الحجة في المصروف في المصروف في المصروف
الوصافان اوصافه ان يكون المصروف في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف في المصروف

الموت فاما الخدح مع اوصافها الحية في الحاله يكون ذلك لاجله واما ادراكه
والانجيل فصار كمن فيقول انك قد اذكر الربا في اول الفصل الاول انه لا
بعد ان يكون حيا وان يصير في الوقت في الجوانه وان يقول بكم فاما هذا
فبعد ان يرد به دفع المالك في حصر الميراث فيه فان ذلك القول في
الحاجه واليه اذ قال عبد الخطيه اذ لا اسباب يد الميراث لك نكاحا ولا شه
فاما اذ قال وقت عليه ارجع على نعمه ان يعاقد ذكر الربا اذ اذ اراد
به في الارض كان في الحصر في الارض فصار هذا الصالحه عن الوقت فاما اذ لم
يوه الوقت فذلك لان في حصر الميراث في الوقت في الحصر في الارض
لا داع له مع ما به في الارض في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر
والربا في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث
اراد به الوقت في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر
وصرفه في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث
ومن ان يقول في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر
الربا في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث
قال ذلك في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث
من وقت في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث
الحصر في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث
ما لم يكن في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث
ضرب بذلك في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث
جميع ما لم يكن في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث في حصر الميراث
ذكره في الفصل الاول من الجوانه وان قال في حصر الميراث في حصر الميراث

الوقت فاعرف وقتاً من جملة هذه السبل في الافاضة وفتح وهو الحيوان في يوم
ما لم ينفذ فيه كحل من هذه المسئلة في الربادات في الفصل الثاني
فيه اما ان ينفذ في مفرق الوقت في الشرح واما الشبهة في هذا اذا فرض
الحوان على ان ينفذ ما في مفرق الوقت هل ينفذ ذلك السطر
ام لا فقلت ان ينفذ ذلك السطر فليس الوقت في المصل والساح وسط السطر
كالمثل هو اعتق الحان هو اسبوع ملا يطها بطل الشرط لان ما يله الحرة فهو
كر انما هو ابر العار هو فيه فهو وقت فعبداً في غيره في الموقفة في ان
كل مصلح في الحكم المصلح في ان ينفذ المصالح ما مع ما في الحكم المصلح
وعلى ما في الحكم المصلح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ
حكم المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
وما في مفرق وقتها في حكم المصلح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
في حكم المصلح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
وهو ان المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
ام لا في ذلك الفصل اذا سري في ذلك في الشرح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
العلة ليست في حكم المصلح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
او العلة في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
المسألة على ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
الصلوات الربادات في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
ما في مفرق وقتها في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
عليه ملك العارة مشابهاً في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
مشابهاً في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح
والمراد ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح في ان ينفذ المصالح

[illegible]

[illegible][illegible]

ثم انزل ذلك الموقوف ذكره في الزاد من له قال رحمه الله قد
وقد انما وجهه على سبغ وحياته يكون للغير بعد وفاته ما عدا الارض لظنه ان
الوقف من جميع الخزانة ذكره في هذه المسئلة وهذا من جملة الموقوفات
لا يمان ذلك البتة من الموقوف في حال المرض فحصل منه
وذلك انه لم يله الوصية اذا كان من مرض الموت الا في مسئلة واحدة وهو ان لا يورث
لما تزوج به فاما وجهه على الوارث فقد ذكرناه في مسئلة الوصية له ذكره في الزاد
في الفصل الاول فربما اخبره والد اوقف من وجهه في مرض الموت وهو
من مرض الموت ايه كالموصية للوارث اذا مات في مرض الموت. وقال الصالح في لفظ
عليه من وجهه بطل هذا الوقف ومن العيب في ذلك ان لا يكون الوقف من
عقله عليه من وجهه مع العتق وسبع العبد في ذلك ذكره في وجه الفصل
بمقال ايضا اصولا يورث في الفصل الاول من الاوقفات فاما وجهه في الوقف
يؤدي الى ذلك ذكره في الفصل الاول من الاوقفات فاما وجهه في الوقف
حصل من وجهه في عتق العتق وانما ذكره في كتاب الوقف في الزاد فاقربوه
لخليفة والوري وسبعة ومائة فاك. في الوقف من سابع والبر ولاسد
العتق كما يتوهم في اوقف من مسئلة له في الوقف والله واد اوقف الخ وجمع
ما له من مات فظن ان امار الوتيرة انما يرد اوقف في المسئلة وان امار الوتيرة
الوقف كله انما كان البرية في الوقف وانما وجهه في الوقف وذكرنا ايضا وجهه الله
وهذا الباب فربما من هذه المسئلة انه لو وقف المرض من وجهه في الوقف وهو انما يورث
ان اياه الوتيرة جادوا في الخيرة رد الى الباب والمسئلة في الوقف على ما مر من
فيما ان المسئلة على الباب من المسئلة يكون وفقا وبما سمع وكان ذلك يصاعدا
جوار الوقف مع الاسماء وعلى جوار المسئلة من غير ذلك انه قال في الزاد
ان ما خط من الوقف في الوقف يكون ما لا وفقا خلافا لما قاله في عتق عليه السلام في
على وجهه المسئلة مع الوقف وهذا انما ذكره في الزاد في الفصل الاول من الوقف

وذكر في فصل المسئلة ايضا وقب الشايع في اخذ المسئلة لا يفي له يورث الى الجاهل من
ان الاطلاق الشريك في المسئلة ان ظاهرا وهذا لا يجوز واما الخبير المسئلة يورث ذلك الى
مع الوقت وانما خصه بالسر وقب وفقا وهذا لا يجوز فانما كان من وجهه في المسئلة على وجهه
في عتق اليه وانما اطلاق في هذه المسئلة وقف المسئلة جادوا على وجهه وذكره في الزاد
انه على الفصل الذي ذكرناه وهو ان كان يحمل المسئلة لا يجوز ان كان الزاد جادوا في
هذا الفصل اذا كان ذلك لا يجوز في المسئلة في المسئلة خلافا من المسئلة في الزاد لا يجوز
خلاف وان كان المذكور في المسئلة على وجهه في المسئلة فاما وجهه في الزاد في الوقف
فان من ذلك مع مسئلة المرض في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
فاما على وجهه في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
وقال الان الثالث من وجهه في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
على وجهه في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
كما في ايقافه في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
الوقوف فيكون ذلك اوقف من وجهه في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
وجهه الله في الزاد ان اوقف من وجهه في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
او وقف انما ذكرت في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
الى اسفل زاده الموت فقتل ان وجهه الله واد اوقف في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
واما في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
كما في وجهه في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
مخاوا وان كان الباقي من الوقف لانه اشهر من وجهه في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
اذ انصرف المرض في ماله من اقل من عتق من وجهه في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
استبعدت القدر ومات فان ذلك في الثالث من وجهه في المسئلة في عتق من وجهه في المسئلة في الزاد في الوقف
الوصية في الوقف ماله فانه سطر فان اضافة الى حال الوقف في الاوقفات ولاس لال الوتيرة وانما

منه الى حال العدم والاعمال كعب ومنه من فان ذلك لا يدل على انه كان وقته في
 حال العدم ولا اعلم انه ذكر في الاوكر في البدل الاول في سلبه المخرج اذ اوقف
 صاحب في الربوات في العمل الاول في الاوقاف اذ اجاز الوقف على الخطر وهو العدم
 جاز ان يفت في اخر حصر من اجاز محبة الى يده من موهب كالطائر او الحمار او السبع
 مع انه اذا ان وقعت في اخر حصر من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر او الحمار
 في حال العدم ولا يفت في المثلث واما السبع في المثلث يجوز ان يخرج منه في حال العدم كما
 لا يفت في المثلث على شرط واما سبعة قبل ذلك فعند ذلك في كتاب العتق انه اذا
 فاقبها في غيره فان سئل في اخر حصر من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 يرد الى المثلث وهو سبعة فقل ذلك واما ذلك الوقف فحصر ان يكون مثله فحصر
 الوقف اذا لم يقطع موصوفه منسب له اذ اوقفه على رجل في ثبات
 الوقف عليه هو المثلث فله قوله تعالى الله فليذكر في قوله لا يضره في المصالح
 وان كان وقفا لقطع موصوفه فانه يرد عليه الى المصالح المبررة في وجه ذلك انه
 لا خلاف في ان ذلك يكون في موهبه واثبات ولا للواقف في ذلك الى المصالح فلاك
 اذا وجد الرافض ولا يعلم له وقف ان يقطع موصوفه في ثبات له في الرافض عليهم
 ولا يجوز ان يقال انهم موصوفه اذ ذكر هذا المصالح في فصل الوقف في شرط
 والوقف موصوفه في الباب الاول من الاوكر وذكر في قوله تعالى في وقت
 ان ذلك كان في ذلك يكون لورثه الوقف عليه كماله الذي عليه المثلث ووقفه
 في الوجه انما ساق استحقها الوقف عليه في حياته وكان من اجرة الرجل في حاله
 سبعة في قوله واثباته كماله ووقفه في الشفعة وكذا الحال على من كان في الشفعة عليه في
 الذي مع سبعة موهبه من الشفعة فحصر في اموال واما السبع في ذلك كره في الاوكر
 في الربوات مع ما قال رحمه الله وعلى اصل في عليه السلام او وقف شئ على نفسه
 عشرتين على القرضا فماتت الاوقف قبل المصالح عشرتين كان ذلك لورثه الواقف

الى انام عشرتين ثم يكون المصالح اذ ذكر في باب الوقف الموقوفه باب
 الوقف على الاقارب هـ فان وقف سبعة اقارب والاقارب في المصالح
 فان العرب المصالح في ذلك قارب الطون من اصل الاباء والامهات فيكون الوقف
 عليه وارثان فان عطا الاباعد لم يوطئ به الا في حق ما في الوقف عليه في
 القدر من غير مصلح ذكر على ذلك المصالح في قوله تعالى في سبعة ذوى القربى
 من الجنس واحار السيرة والكلام في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 قارب الطون فيكون الوقف عليه في المصالح في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 خلاف المصالح الاقارب وقدره في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 فلا يوزن فيه ومن الاقارب في الاقارب في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 وجب اعتبار موهبه موهبه في الاقارب في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 من الامور التي لا بد من الاقارب في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 المست وان كان في الاقارب في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 مع الاقارب وكذلك في الاقارب في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 من الاقارب في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 او في قوله وان لم يكن له موهبه من الاقارب في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 اقارب فلان الاقارب في الاقارب في سبعة موهبه من اجاز محبة الى يدها من موهب كالطائر
 مشله خلاف من العلم الى الوضحة الذي ذكره فلان في المصالح في الاقارب
 فالاقارب ام بيتوى الذي يقصد كلام السيد رحمه الله انه بيتوى
 الجمع كمال من دون على اولاده انه يدخل فيه الذكر والانثى لان
 الابن سوا للجمع واذا وقف على الميت لم يدخل فيه الاعيان في العلم وكذا
 وقف على احوال العالوية يدخل فيه الذكر والانثى كذلك هذا القياس في
 وقف على ذوى القربى لان يجب ان بيتوى في الاقارب با بعد الاقارب

ما دل الجمع وبه اجماع الجواب فلما قوله رحمه الله يستوي في التفسير
 والمعهده ان إطلاق اللفظ يعني التبيين كالمثلث في جزاء ولا يلزم
 ولط ان النافع في المعج فان في معالجته في هذا النافع اولها ان
 لهم المعنى المعطاة وانما يعطى كما ذكره اذ اوقف اذ اعلى هذا الكلام
 من في الذين المعزاة التي يعصه العاقل لان من ذلك لا يستحق
 فومعنا السوية ولا يشبه الوقت على اهل حاد كاه او على في السكة من المعزاة
 لان هذا لا يعين المستحق فضا لا كاه لما لم يعين من جهة جازمه المصلا ب
 المال لا على المال في انعام لما لم يعين من جهة جازمه المصلا ب
 وهو ان رحمه الله في مثله الوقت على اهل الحاد في انعام اهل الجاهة
 اذ كان في المعزاة لا يرد ولا يطول السهم بل يحولون في المعزاة
 اذ كان كذلك كان البصل اعين او يعبر في وقت استراة
 في الوقت ومع الاستراة هو الاوقف لا في مكان الاستراة
 المشبه اذ اوقف على استراة الناس لم يبق في الاستراة في الناس
 سعة العلم به او لم اجزاء فيه نظره ما في الوقت
 المشترط ومن وقت سببا على رجل سببا في الوقت وغيره في
 مع خصم في حق الوقت عليه من ذلك الموصوف في الناس في جواز ذلك
 على وجهه في مع الوقت على الوقت عليه ما في ذلك الموصوف في
 اسما رجح الى الزايف او وثقه وهذا معصية من معصية الله في معصية
 ما فيه في المعزاة المصالح بعد انقائه وبه على من في معصية الله في معصية
 وهذا معصية قوله رحمه الله لا يولد كوقف اقطع معصية في ذلك المعصية
 ومنهم من معصية هذا الوقت لعدم التام في معصية الله في معصية الله
 في المعزاة على ان انصرف منها النفس من حيا في ثم تنصرف اليه بعد وفاته في هذا

الوقت ولا تصرف في الغلة اياها على ما على الشروط فان على المعزاة وسكت في شرط
 هذا الشريط مع الشروط وقد صرفت الربا كات اصلا هو في الوقت على المعزاة
 في وقت بعد زمان ارجت ووجب ما فيه لغير ما عصب والافضل ان لا يقع اسما ومن ذلك
 له والوقف يصح من وقف وخصه في المعزاة لا في الوقف وهو من جهة الله
 هو السبب على اصل وهو ان العهم والخصه لا في الوقف على السبب على الوقف
 ان هذا المصنف الذي في اسما الله في الوقف لا في الوقف في الوقف
 لفظه الوقت لا في لفظه الوقف لان الوقف لا في الوقف في الوقف
 من الزمان من سبب الا في الوقف لا في الوقف في الوقف
 في لفظه ولا يصح لخصه في الوقف لا في الوقف في الوقف
 لا اكله فلا ينفذ في الوقف لا في الوقف في الوقف
 في وقف كاه في الوقف لا في الوقف في الوقف
 وهو نوعا منه لا في الوقف لا في الوقف في الوقف
 المحقق في عامر المسلمين لا في الوقف لا في الوقف في الوقف
 الا في الحاد في الوقف لا في الوقف في الوقف
 طابق في الوقف لا في الوقف في الوقف
 في الوقف لا في الوقف في الوقف
 لفظا في الوقف لا في الوقف في الوقف
 السبب لا في الوقف لا في الوقف في الوقف
 بينهما في الوقف لا في الوقف في الوقف
 او على ولا في الوقف لا في الوقف في الوقف
 الادل من الادواف فالوقف لا في الوقف في الوقف
 قال السبب في الوقف لا في الوقف في الوقف

لأم الخصى يرجع إلى لفظ الوصف في زمان فهو له ما ذكره رحمه الله وهو
 أن يقول والله لا أعلم إلا ما أوصى بهما الشيخ لأنه مختص بالكلام في وقت قال
 فإن لو وصف على العزاء إلى دم القبره فقال أريدت منافعها إلى ما عسى محمد
 لأن الخصى يرجع إلى الزمان وكذا الكلام وفيتها على العزاء إليه ما فهمت
 قال أريدت فعزها فإن في لفظ الخصى يرجع إلى العزاء كما قال أريدت بعض
 العزاء فإن قال أريدت بفتح الهمزة لاس من العزاء فإن لم يكن وقت عليه إذا
 أفهم عرفت وما إذا لم يرد ذلك وليس شرطاً وقد أعرفت أنه قوله فإن قيل لو كان
 الواقع معزاً بأن يكون فيه المودع عليه دون التمسك به كما ذكرنا في وقت
 وقت على العزاء أو إذا بدت فيه كيف تكون أجبنا أن الزمضيه كلامان
 أربع ذلك وهو في غاية كماله إذا كان في سعة الوقت كذا يكون
 أن أمراً كالمعنى في ذلك الكلام الآن هاهنا يسرع وهو ما ورد على الخصى
 لأن قوله على العزاء الاندواء الواقع عند الإطلاق لا يمكن من حمله ولا يرى
 وجهاً له على ما في أسفله الإطلاق كان في وقت عليه من الخصى إلى ما لا يصلح إلا أن
 ما علمه التعريف به وحده لفظاً طاهر فإن قالوا لا بد من أن كل مع الفقه
 أو لا يجوز له إلا أن يأخذ منها نصيبه قلنا لا بد من أن يأخذ منها نصيبه وإن أخذ
 الجميع لأنه لا فرق بين وصف على العزاء مطلقاً أو في وقت وفي أحد ذكر في كتاب
 الوصايا الخلافه في ذلك وإذا وصف أرضاً على ما يستعملها فلا فرق بين وقت
 فيها نصيبه ففتح كل سنة معزاً من عزمها إلى اليوم لا بد من ذلك فإنه جعل له
 العصل لا وذكر في الأبحاث في فصل الولية للأولاد أنه لو وصف أرضاً وجعلها
 في يمينه أو أجازها لمن باعها نصيبه ساقطاً عنها أجازت ماله ولو وقت
 لم يخلعه أرضاً على رجل على ولاده أو ولاده أو ما يبايعه أو دخل في ذلك
 من الكلام لا مع العبد وذكر في أولاد البنات مع أولاد السراة لأن الوارث

الجمع والابتداء وصدق المراكات نحو هذا إذا وقف على الصلاة فبها وأولاد
 أولاده وإن مات بعد الصلاة رجع حصته إلى غيره من الأولاد ولا يجرى
 جري الزكاة من زيادة الملت ويكون ميراثه أن يقول وقت على زيد فكانت
 على غيره من أهل البيت لو أنه قال السنو وحسن بنو علي والعبيد من
 الأولاد كما قال رحمه الله في الوقف على أبيه ما به يد حقه الأصابع إنما
 لأن أبيه الأولاد لا يتناول الجمع أو غيره من غير ما هو عليه ولو ردت الأولاد
 لربح الأعيان كما ماتت كذا سبب قال المصنف وأجاب القزويني في
 المراكات وكذلك أن قال رحمه الله في الوقف على أبيه ما به يد حقه الأصابع
 إلا أن يقول على أولاد أبيه يد حقه الأصابع وعلى غيره ما كان القزويني
 على أن المصنف ذكره في الآية من غير ما هو عليه من غير ما هو عليه ولو ردت
 فإن كان الواقف سبب في الوقف على أبيه ما به يد حقه الأصابع وعلى غيره ما كان
 السبب مطلقا في الوقف فبها يد حقه الأصابع وعلى غيره ما كان القزويني في
 فصل الوقف الموقوف على غيره من غير ما هو عليه من غير ما هو عليه ولو ردت
 زيد لم يوقف مائة مائة كان واقفا على الأولاد زيد كان شرط الموت
 زيد ولا يملك الأولاد ما كان حقه على زيد على غيره وكان يدسني
 ذلك الوقف ولو قيل الواقف أشقز الوقف عامر في مشيئة
 ومن وقف شيئا على العز أو شرط أن لا يعطى إلا لأشخاص من خارج الوقف
 وصرف القدر في المصروف الذي شرط الواقف وكان في ميراثه رحمه الله
 من لم يعل قوله من القولين وخطي من خالف الناس على السلم في أحكامه فمن
 موافقه بل كان محققا لأن السهو أن عليه البر في العصبان على العاص
 ولا إكسال الله لربح على مذهبه ولا تخلف القول في المسائل بل كان حاز
 اهتمامه وسئل عليه أجزم مسائل الأفاقي فصل قال رحمه الله ووقف

بغيره وما لم يطالبه التلاعن فإذ باع على العتق على أن يكون علمه المنة
جباية الوقف وموت ومعه عبد على طاعته ولا يطالبه بأداء الوارث ان
أراده من غير الوارث العاقبة به عازا الكتاب ويجوز أن يشاء الفصل في
الوقف للسر وطوال الكلام فيها مع فصل أحدهما في هذا الوقف وهذا الأسهمه
وأما الكلام وإن لم يطالب كيف سقط عنه فحصل مذهبه في ذلك أن الوقف
لا يلزم أن يقول وقت هذا الماعلم المطام فسقط بذلك عنه مذهب الأثر
دون ما قبله الأثر من بعد على ذكره رحمه الله في باب المطام وقيل إن ذلك
ينطلق من هذا الوقف الاختصاص والريكات على مذهبهم رحمه الله قال القزويني
أن مصرف المطام هو الصالح والوقف صنف منها وكذا في الجهر والشبه
ذلك ولا اعتنى بالريكة فصرفها العتق على وجهه من غير البيع والبيع
مصرف الصالح لا يجوز صرفه إلى الوقف الذي هو من غير البيع فإن قيل كيف
يصرف هذه المسألة على أن يكون لها أصله عليه السلام في مصرف من الاعتناء
كالريكة من بينهم السبل إلى وجه القربى في مصرف الوقف على الغنى
على مذهبهم والثاني أن يقول وقت هذه الأثر على يكون علمها المنة
اليعمل من المطام بهذا أو خلافه فله قول في مصرف من مصرف
الوقف الشتر على البركات أنه لا يبيع وذكر في مصرف أن من أضافها
للفتحة الوقف والريكة خرج من طاعته في البيع من ذلك إلا أن الفتح
على مذهبهم أن ذلك جاز لو جهن أحدهما أنه رحمه الله لا يفتل ذلك في القربى
والريكة في قوله الأخير ذكره في آخر فصل الوقف المستزود في البركات
وذكر لك الطاعه لأن حكمها وفي هذا الباب وأما الثاني في ذكر
ذلك صرف في الفصل الأول من الأوقاف في البركات حين ذكر أن الوقف
على الشيء الوقوف صحيح فأن ذكر ذلك هو وقت ادعى على نصي وعلى القنار

يعمل فيكون علمها المنة المنة من الطاعه والريكات والذوق فاما الفضل
الذي في فضل المسألة وهو قوله لا يطر المنة إلى من أضافه البركات في ذكره في
مبدأ التوكلة للأوقاف فصل قال رحمه الله وفي المصنف عليه السلام ويجوز
الرجل على مذهبهم ولله أدان في سبل يدين الوارث لا أسطر فمهم يكون ذرية
أو في حكمه ذلك لأن هذا لا يجوز أن يكون على نصي وسقط هذا
بغير أدان وانقضى من ذرية مصرف من مصرف في مصرف والريكة في مصرف
وقف على مصرف ولا يرى في القزويني في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
بغير أدان وانقضى من ذرية مصرف من مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
الله على ذكر لك لوك على المناصب في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
الكتاب وقوله رحمه الله في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
الريكة من مصرف الله على في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
وليس المنة في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
بغير في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
المسألة مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
أن يقال في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
أصل الوقف صحيح لأنه إذا كان في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
أصل الوقف فاما مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
فيه كذا في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
الوصف كذا في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
والكتاب في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
فأولئك في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف
فصل قال رحمه الله وأما في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف في مصرف

الى امرها فاعرف ان هذا المصنف عليه ايضا قال رضي الله عنه الواحد هو ان لا يعسر
 امرها او يوفق ذلك لها بل هو من اجل الوفاء لا يشبه ذلك اذا سكرت عن الفهم
 به فاعرف ان المصنف عليها من اجل ان لا يصح على ما ذكره في الاقدام له ان الفهم بها
 ان ما اذا كان لا يوفق له معناه عند الوفاء فله ان لا يحصل له افعالها بل هو
 من اجل انه لا يميز له ان يعطى ظاهره واما ان لا يوفق له من اجله فله ان لا يحصل له
 لا ما لا يعطى له بل هو لا يوفق له واما من اجل ان لا يحصل له من اجل ان لا يحصل له
 في نظيره فله ان لا يحصل له من اجل ان لا يحصل له من اجل ان لا يحصل له من اجل
 في السرح حرقه لان المصنف هو ان لا يعطى له بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له
 واما من اجل ان لا يحصل له من اجل ان لا يحصل له من اجل ان لا يحصل له من اجل
 المصنف له بل هو لا يوفق له لان ذلك سأل لفظه المصنف عليه ان كان في المصنف
 لا يجوز ان يعطى له بل هو لا يوفق له واما اذا كان معه ان لا يعطى له بل هو لا يوفق له
 فله ان لا يحصل له بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له من اجل ان لا يحصل له
 وكان في غير الوفاء له المصنف ما لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له من اجل ان لا يحصل له
 ذكره في غيره واما اذا كان له ان لا يعطى له بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له
 لفظه المصنف عليه فله ان لا يعطى له بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له من اجل
 ما لا يعطى له بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له من اجل ان لا يحصل له من اجل
 فان ذلك في المصنف عليه واما من اجل ان لا يحصل له بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له
 اللفظ له بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له
 من مصنف المصنف عليه واما من اجل ان لا يحصل له بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له
 للعلم ولا من المصنف عليه بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له بل هو لا يوفق له من اجل
 يعجز ذلك ما فيه عاره انما هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له بل هو لا يوفق له من اجل
 بالمرءة ان لا يحصل له بل هو لا يوفق له من اجل ان لا يحصل له بل هو لا يوفق له من اجل

[illegible]

ان يوسف صنف الى المصالح كلها ما جعله له لوزنه الواقف ان لم يكن الواقف
 خا وهذه المسئلة وزنها فاما تقدم وقال اذا اجمعت هذه المسئلة التي يصل الواقف عليه
 لان العايزه ما بعد للعرضه في كونهما مسددا او اكل اطل ان يكون العرضه خيرا
 كذلك ما هو تابع لها وفي مصنفه هو اما **مسئله** قال زحيد الله ولو لم
 فاج باب الخبز يوصي احواله منه بله يحتاج الخبز في الواقف الى الباب المدلل
 حاد للثوب بعد وكذا للماء في **مسئله** ان اذا استعمل عبد المحرر في الحال
باب صفة المتولي **مسئله** قال زحيد الله ولو لم
 وما لا يجوز في الولايه **مسئله** ان اذا استعمل عبد من جهة العيزه كالأرضه
 والاند على الامام والادعاء **مسئله** ان فيها الى توليه العيزه لوزنه الا با
 على الذل ولا يباح له **مسئله** ان اذا كان في الفرض فيها ان ما كان
 مسددا من جهة العيزه **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 فورد كزحيد الله **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 التي لا تحتاج فيها الى **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 ان يسهل الحاله فاما في **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 للعايزه ان يعزلها عن الولايه **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 مال المورث عليه **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 عفا من مص قاضي او وصي من اوصي وقيل لا لان العايزه لما دعوا الى العقد
 كان زحيمه وهو انما هو في **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 الاجتهاد بقوله اهل من خصه الحد الامام والحداد وبه من ان اجتمع جميعا
 ذكر هذه الحاله في الزناكات وذكر في اجز النفل اهل الموصو ارحله
 لمراعاة احوال النعم ولا يوصيها وصيها **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 اهل الجحيم فالأمر لله ضامن لما تصرف فيه فكانه زحيد الله الخ في كتابه

نت

ان يوسف صنف الى المصالح كلها ما جعله له لوزنه الواقف ان لم يكن الواقف
 خا وهذه المسئلة وزنها فاما تقدم وقال اذا اجمعت هذه المسئلة التي يصل الواقف عليه
 لان العايزه ما بعد للعرضه في كونهما مسددا او اكل اطل ان يكون العرضه خيرا
 كذلك ما هو تابع لها وفي مصنفه هو اما **مسئله** قال زحيد الله ولو لم
 فاج باب الخبز يوصي احواله منه بله يحتاج الخبز في الواقف الى الباب المدلل
 حاد للثوب بعد وكذا للماء في **مسئله** ان اذا استعمل عبد المحرر في الحال
باب صفة المتولي **مسئله** قال زحيد الله ولو لم
 وما لا يجوز في الولايه **مسئله** ان اذا استعمل عبد من جهة العيزه كالأرضه
 والاند على الامام والادعاء **مسئله** ان فيها الى توليه العيزه لوزنه الا با
 على الذل ولا يباح له **مسئله** ان اذا كان في الفرض فيها ان ما كان
 مسددا من جهة العيزه **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 فورد كزحيد الله **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 التي لا تحتاج فيها الى **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 ان يسهل الحاله فاما في **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 للعايزه ان يعزلها عن الولايه **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 مال المورث عليه **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 عفا من مص قاضي او وصي من اوصي وقيل لا لان العايزه لما دعوا الى العقد
 كان زحيمه وهو انما هو في **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 الاجتهاد بقوله اهل من خصه الحد الامام والحداد وبه من ان اجتمع جميعا
 ذكر هذه الحاله في الزناكات وذكر في اجز النفل اهل الموصو ارحله
 لمراعاة احوال النعم ولا يوصيها وصيها **مسئله** ان في منق كالقاضي والمتولي فاما الوصي
 اهل الجحيم فالأمر لله ضامن لما تصرف فيه فكانه زحيد الله الخ في كتابه

الثاني يصح فامرته اذ انكرها كجاء في الباجه وذكر في الاماكن ان
 المولى اذا كان مرجعه المواقف وهو ان من الجاهل ان يكون من المأمن
 الجاهل منه وطعته الى غيره وذكر في الزكيات ان الامام يولد المواقف في غير
 ولا بد من بعض المواقف التي لا بد منها فحكمة امره ولا يكون فيها ولا بد من ذلك
 القاضي لانه ليس له ان يفسد موضع لم يولد فيه ولا لئلا من اخذنا فقه النواحي كلها
 وحكي فيها احكامها وبشرطه ولا يحتاج الى امر غيره فيه فصار
 قال رحمه والولايات لا يوزن كالنقض ولا يات الاوقاف وغيرها فلو مات
 الواقف مضافا الى ان في الوقف وصرفه عليه في مصرفه ضمن المقتضى
 فيود كغيره في مواضع من الزكيات **مسألة** قال رحمه الله في نقل
 وفي نقل الاماكن الاوقاف وهو من اليه التولية في ذلك ان المولى لا يعرف المولى
 وله العام ما تولاه مرفعه وذكر في الزكيات كجوه قال الاجتناب في زوال
 ولا المولى يولد لا يولد من الامه سواها من الجاهل والواقف في الجاهل
 ان هذا التولية ان يولد امر الواقف في ذلك في موضع اخر من هذا
 الفضل ان التولية او من اليه في المواقف ولا بد من الوقف في حيا
 الوضيه قال في موضع اخر كذا في الوقف في الوقف في الوقف
 اليه ويجوز له ان يولد غيره اذ احاطت به جميع امور وهو في التولية
 كغيره الواقف والله في ذلك لا بد من الوقف في ذلك حاله من موت
 الوصي الذي يولد قال في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 المولى في هذا الوجه لان اسم المولى لا يعرف موت الموصي وبعد المطاع
 ولانه فضل قال رحمه الله في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 لا تولاه ولجعله في يدي لا يولد في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 الا ان يحكم المولى في يديه ولا يولد في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف

الوضاه ان امره عليه من مال الوصيه من الوصي لا من ماله فصل في المواقف
 الله فيكون المولى الوقف من الموصي الوقف ما حور لغيره من ماله الا ان يولد
 الجاهل الواقف يولد ما كان في الوقف اذ احاطت به جميع امور الموصي في الوقف في الوقف في الوقف
 على الواقف ذكرها في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 ان المولى لا يولد في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 صحيح ولا يلزم العسر في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 او ان لا يولد في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 الموقوف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 المسحوك في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 سبكه في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 بدنه في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 لا يولد في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 انه لو كان مساحا في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 من اجته الواقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 كانه يصير مضافا في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 كان عليه من لغيره ولا يحاط به لغيره في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 الحاحكم اسماء او سميت من توبه ولا يولد في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
مسألة قال رحمه الله في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 اذا اسلمه لمهلك الحاحكم ما هو في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 هذه المسألة بط مشيئة له قال رحمه الله في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 وقفه في يديه ما اصابها من تركه في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف
 على الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف في الوقف

العبر او كذا علم العباد كل موضع يعرف فيه الوهوه عليه وضع بهم بالنسبه
 وفيه ان هناك ثلثه اقسام لا تخاف الموت فيكون الوهوه عليهم انهم انتموا العلة
 فمما هم الان يوسوسون له لئلا يفسدوا الرجوع الى الحاكم فصل
 فالحكمه والموت اذا وقع في الوهوه بالسرار فيه فاسره كان له اخذ كراهات
 العباد والى الله من الريح لانه استعاضا فوجد من الجوار ومعاونه فوجد ان كرهه
 الرابع دفع الاثم من الريح لآخرها الموت وان كان له الماحه اكراما
 بالآثار لان الاحياء واسر على من الملأ في الرأيه والسرور والازم
 فصل فاذا دفع الموت الى الوهوه لم يفسد لم يفسد من غير ارجاء
 عريه لك فذلك لم يفسد اخبر هذا العباد فان ركب المستأجر من العبد
 من الخزي ليس بعد عزى عباد وان كان الاول في ذلك فله الله لعمره
 والوجه وقد ان الموت في بعض نصيب العبد في علة الوهوه واداع
 ذلك مما علة لانه لا يحكم المصوب له واما قوله في بعض ما هم مردها
 علة والوجه فيه انه يكون من حصصه في العلة على الحزمه هذا وان كان فيه
 مع الملك من وجه فليس فيه ملك على الحزمه فان لم يكن في الوهوه الا انما
 علة الخال لم لا يعرف انما لم لا فوجد علة من الوهوه ليس الخال في ان الوجه
 الذي عليه وان كان الاول في بعض ما هم ركبها الله فصل فاذ اذ افك
 وفتح العباد جاز فافقونا ان موضع في احد كما يقول في المير فافك
 فان ربه الله فمما يطعن في الحزمه او ربه ومثلها فافقنا ان نضع في ميزانك
 الى الحاكم في الحاكم ان ياذن بفتحها لمن يراه صلاحا ولا يراعي عبادا ولا يفتقره توان
 يكون ما ذكرنا علة الوجه وهذا حصل في بعض احدها ان يكون رحمه الله مفصل سراجا
 مثل الوادي في قطع السحاب فيحرقها وان كان في احدها وهو قطع السحاب ولا
 لم يزل ان في الاثر وهو الوادي في مثيله واحصاه لعمره وحمل انما الخج

من هذه الثلثه ان يكون على من ربه الحاكم ان ياذن في احكامه الهادي من ذلك
 حكمه لا يحكم المرأه اليه عليها ومن ذكر في احكام الوهوه من الزباد
 ان مثل الوادي في حكمه الطريق فلو كان الامر كذلك لكان حزمه سحارها باليه في
 الطريق في انه يكون له صا لا له ما ليس له ماله ومن ولا يجوز ان يذال اعلى وفتحها
 فمما هي الا ان هناك ان هذا الجوز الحاكم ان يبعثه وهذا بطر فصل
 فان ربه الله ولو سمع الوصي من الموصيه ان يبعثه في ذلك انها ووهو مرفا له
 بها ووصيه في ثبتهما فعل الوصي كما يشاء عليه ان يعرف ما حزمه المير في ان
 اخرى عليها فمما ان بعد ذلك ما سمع من الوصي في كل ما احره في ربهها فاما وجوه
 الصان عليه سعيها فطاهر في الرأيه في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 فاما الخلام في ان كان في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 فمن لا يذال الله الوهوه في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 ذلك في كل ما لم يذال الله الوهوه في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 الوهوه من الرأيه في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 الا انما لم يذال الله الوهوه في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 فصل فاك رحمه الله واداع في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 امرها واحدا ان لا يحرم عليها لعمه حاز ذلك اذا كان في ربهها في ربهها في ربهها
 رحمه الله والواحد الوهوه لعمه حاز ذلك اذا كان في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 ربه في الاجرة عذ لك وحيا طاهر في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 لعمه في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 لعمه في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها
 حزمه ما ذكرنا في الاجر المسله فصل فاك رحمه الله ولودع الموت في ربهها في ربهها في ربهها
 ربه الوهوه في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها في ربهها

اسما عنها لا اذن ان ذلك وكذا يصح في السداد اراد الماني بمصداقها فما هي السبا
 فلا له ربح من بعد والباقي صار له مسعر في ما طاهر واما السبعة وفيه المسألة
 ان قوله اذا وجع الله للماني كان موقوفه لربك فيس اهلان وقت الذي اذ لم يخرار
 نرجح الى السابعة بطرف فصل قال رحمه الله في احوال الموانع
 الوقت من اجل ان صاحبها قد خرج من غيره الى القمار في ذلك من احواله
 ضاعه لما عليه من غير ما لم يجمع مع الضاعه كما لو كان في ذلك من غير
 اذ في فصل قال رحمه الله ولو وقف لصاوة في ذلك من غير
 الا قال المهر من غير ما كان في من يري في القمار في ذلك من غير
 فالقول ان الماني يصح ذلك في القمار في ذلك من غير
 من القمار ان يصح او لا يصح في القمار في ذلك من غير
 بول الوالي في صاوتين او واحد امل ان يكون في ذلك من غير
 وهو في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 اه لا يصح له ان يملك بعضه في القمار في ذلك من غير
 ذلك اذا تعري منه فبح ان يروى ما يروى في القمار في ذلك من غير
 سالا ساقط المظلمة او العود لتعدي المناجعة في القمار في ذلك من غير
 بخاصه المولى في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 ويرجع الى الاجماع بعد الخلفه فان كان اجماعهم بعد على محله في ذلك
 على المولى في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 الشروط وكذا في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 حتى لو اذنت في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 اذا اذنت في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 فلا يصح عليه وما صرف فيه بعد موقوفه في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير

فان قال الخبير في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 الخبير انما يصح اذا كان من غير في القمار في ذلك من غير
 عليه بعد ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 المصنف اذا اذنت في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 ان لا يصح من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 ونحو ذلك وهو لا يصح في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 بعد القاري في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 زجل لا يصح من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 الجسد حاد لا يصح في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 ادخل في صاوتيه في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 عليه ارجال القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 لا يملك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 المعايير في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 صفة الله في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 فصل قال رحمه الله فان كان الماني في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 المحظور في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 المهيمن في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 لا يصح في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 هذا في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 ان مرد في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير
 الله في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير في القمار في ذلك من غير

فصل في ادب المني

ان اخبرني الخبري ان له زمان بر كذا في انا هاتك العن المسند مما فيه فانه فمما
بالعرفان الوفاء لاصح ما فيه فان لك المسئلة انما يفصل لا ان اصلاح ورفع القصة
ان كان مع العرفان ان المسئلة من اوصاف اليه بعض المحرم في ذكر كتاب
السجدة ردا الى الذي اجاز من السجدة عليه وان كان قد ذكر في موضع اخر ما فيه
فصل وان رتبه انما هو في الامم الوفاء اذ في ما فيه من الاصلاح اما فيها
فاما لا ما فيه وقيل ما فيها من السجدة اذ ما فيه وذهب الى ان السجدة في الامم
الامر يجوز عودها بعد الناس الى ايجها والحصر وما فيه من السجدة في الامم
فان رتبه الله واد اوفت على كل او سجد او غيرها مما فيه من السجدة في الامم
الى السجدة ولا رجوع الى الوفاء ولا الى الوفاء عليه اعلم
عن رتبه واما الى الوفاء عليه فانه لا يصح الا انما في السجدة في الامم
لا ان السجدة في الامم هو في السجدة في الامم
من حمله العرفان رتبه لان رتبه من حمله السجدة في الامم
من عود من العرفان في حله السجدة في الامم
وقال وجعله ان رتبه من حمله السجدة في الامم
والوفاء وطهر لك العار به وها من حمله السجدة في الامم
صرف من حمله السجدة في الامم
مع هذا المالك رتبه ان رتبه الله عسى المسئلة الا ان رتبه في السجدة في الامم
دون السجدة في الامم في السجدة في الامم
في السجدة في الامم في السجدة في الامم
معها في السجدة في الامم في السجدة في الامم
كان عود ان رتبه في السجدة في الامم في السجدة في الامم
معها في السجدة في الامم في السجدة في الامم

[illegible]

[illegible]

قالوا ان كان الخلف من غير الشجر فليس المعروف مطالبه المسحوق لا
 الخافيه الا انه كان الخلف من غير الشجر فليس المعروف مطالبه المسحوق لا
 حانه واما مطالب الخافيه و كان احسانه لمطالبه مرامها لا وكان احد
 مهاجريه معها المسحوق مع بهاغ المطلب وان من المطلب لم يرجع على المسحوق
 الخافيه هو المطلب كتاب العوج في التذليل مسائل الحق المعلق
 عاشر طرأ الى الكتاب مسائل الحق المعلق على شرط ودرابه اعالاه اذ اهل
 زحار عدي خزان لم اضرب فلان انه يعول في الخافيه اخرج من اجرامه لانه
 محب و في و ساطفه و اما ما سطره و قد سطر في لدا الوريه و هو ظاهر
 و لما التزم منه ان لم يترك من اليبس و قد سطر في و سطر منه طامد كره
 رحمه الله ان هذه الحروف هي التي ينبغي ان لا يترك من اليبس و قد سطر في و سطر منه طامد كره
 ذكره في كتاب الطلاق و قد سطر في و سطر منه طامد كره
 هذا المظن الماردها فان سطر في و سطر منه طامد كره
 و احملوا في اذ اهل الخافيه و سطر في و سطر منه طامد كره
 معروف و قد سطر في و سطر منه طامد كره
 المسله مشهوره و قد سطر في و سطر منه طامد كره
 كزي و كل ما هو في الخافيه و سطر في و سطر منه طامد كره
 حل الخلف محب و هو في ملكه فهو ما ملكت حلالا و الخلف و الخلف لم يرجع و ذكر
 في الباب انه لو باعته بعد التملك من عاكر الى ملكه لم يرجع فاعادته و لو باعته
 عليه السلام و هو قوله لا عن من الملك و هو قوله في عهده حسبه و احملها على
 لا ان يكون غير خافيه من ملكه و قبل بيعته الى ملكه ذكره في الفقه الا ان مسائل
 العقب و كثره وجهه في ان العوض من الملك اليك فامر بعلومه كما لو قال
 كل طلاق و ملك كل من يرجع فاعادته و المسله مبيه على العقب لا تقع و بل الملك
 و ما ذكره في هذه المسله يعني ان يكون خافيه لطلاقه مبيه و لكن ان كان ما ذكره

واستمر العاشرون من اهل البيت الذين دخلت الدار فابطلت ثم طلق ثم طلعوا من الدار
 الى البيت فاجتمعوا خلف كاهنهم على في القوف اذا طلعها من نروج بها بعد هذا
 حيث الاملاط وعلها ان طلعها بعد الفين ثم نروجها جوا وادونه خط الز
 طلع وكذا ذلك ان والى ان نروجت بيت فانت طالت ثم طلعها من نروج بها
 طلع وان كل اهل الدار او بعضها طلقوا طلعوا ان نروجها بعد الطلاق منه او بعد
 داره خطا وبحث امره هي طلق طلع في صلوة تروى عن علي بن ابي طالب في الصلاة
 وبعده المشايخ كلها في الموضع ودرخان جمعها الحجة طلع في الاملاط وما ذكره
 السيد رحمه الله في مثال الحق بعض ان يكون عدة النساء طلعها خلاف ما ذكره
 الله وهو الجمع وامامه الاملاط به بعض ان امصا في المشايخ الا اذا
 ما الله ان لا يترك بعد على الفين بعضها وذكره في الصلاة في الاول نروج
 الفين واما اذا قل ان دخلت الدار فانت طالع فانه على الفين في الكاح ودلت
 الخراج راي اهل البيت وكذا ذلك في العنق فبعض من قال ان الفين والحق
مسألة واذا اهل من سنن من عدي في الصلاة فبعض من عدي في الصلاة
 عقابا نزلها من طاعة وبقوله انها من الصلاة فبعض من عدي في الصلاة
 في بعض منه والصلوة في عدة المسألة مع في صلوات اجوز في الدار ان من سنن من
 عنده من اوصاف العبد الفناء او رتبا وصفي في عدة منه ما في الدراكات
 مع العنق على وبارح عليه السلام اما الكتاب فانه النجاسة في طلعها واما الصلاة
 ولا يكون الزكرك على ذلك وهو زينة في الصلاة ان رتبا من سنة فهو ذلك
 من عديت ولا وهو سنن من رتبا اما الدراكات فبعض من عدي في الصلاة
 مع على الباب والزمن من رتبا العرف وبقوله عليه من جهه الشيخ فهو ان سنن
 باجي من رتبا الجاين وبقوله على وسرهم من رتبا منه ورضوان ودلت
 الشافعي على ان بعض المليك والامسا صلوات الله عليهم اجمعين

[illegible]

[illegible]

فقل هو ان قلنا لو ولد له محو عنه غاوا الحرف اذ اخرج له قوله في ذلك
فقلنا ما كان غاوا فاجابه فليحضر العتق فاما وجه الفصل الاول فلهذا ذكره
رحمه الله لانه ظهر لنا بعد ان اخرج الكلام اول فكراره والسحر وان العالم
عدوا من حركه الجارية اولا فالجميع ملوك كون فكراره مع الملك محمد بن العباس
ولما سمعوا به وحال شيوخ العتق عليهم والارباب السجابه فاما الكلام فانه لا يصح الخلق
فان من ملوكنا فاصول الله عليه السلام قال من قال في العتق
ان يملك فله من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
لم يرضوا فاقم من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
مع ذلك كما وعدت الله في رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
مهم من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
يكون من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
يراد الله اوجب البيع ولا يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
وكذلك قول الله في العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
حصل الاول بعد الاحكام من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
الملك لم يرضوا بعد لان البيع لم يوجد وان كان مما يوجب الملك والاحكام
الى ذلك انما لم يرضوا لان الملك قد اقبل عليه وورق صلى الله عليه وآله لا يرضى مما لا يملك
ان لم يرضوا فاسد لا يوجب الملك بل العتق فمع العتق وبعد ان يرضوا الملك
عنه فليرضوا وكون ذلك البيع شرط الحرف المبيع فاما قوله ان يكون حاشا فمعناه ان قد
الحرف فقل رحمه الله قال كل ملوك في رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
وهو قول الله في العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
على الله الملك بعد رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق
قال رحمه الله وادان العتق لجرم اولادهم عيسى بن قادمه من رضى العتق ان يملك من رضى العتق ان يملك من رضى العتق

[illegible][illegible]

ان من هذه ما ذكره وذكر ان كان نفسه لصهر لها المعنى وهو العبد
اسم العبد قال في رواية اخرى ان كان ادى ساما الصبا
فان لم يكن ادى ساما كان لشركته معه مراما اذ المعنى على المذهب ما ذكره
لا مارك البرموني اسمها والعبد الذي يخصصه مريم في قوله عليه السلام
انه لو كان عن نصيبه او جمعه ما لاداه كان حرا ولت المالك قال الحنبل
ومجرب قال في المحبة وقد كان العبد لا يصح فهد اسم العبد اليه المام سواء وقع الخلاء
في نفسه او جمعه ما لا يعلم مما ادها حرا قال في الحديث قد ادها اذا كان
نصيبه من عتقه والعبد شاذي عشر فله بعد العبد في ايام النسخة ولم يزل العبد
ان يعطى ما حرم منه الى شركته معه نصيبه قال في حديثه من تركه كما كان
في نصيبه كانه اى لم يردعه من نصيبه في النسخة بينهما نصيب والمالك
في كتابهما معا فاص **قال في حكمة** ان من لم ينجح عليه السلام ولم يوج
امه لم يكن مورا من مرام ولزومه قال في حديثه من اعبر الساجور
في العبد حلال ملكه قال في ماري ما في حديثه من الحلال والحرام
هو العبد فاما ما روي عن عاقله السلام فلا يصح فيه العبد والسمي وحكى عليه السلام
وقال في العبد عليه السلام ان عاقله السلام لما مات في النسخة اولاد وكان اولاده
معاد ولم يروا ان نصيب النصارى الامهات مع ما في النسخة من نصيب
قال في حكمة الله والذى يخصصه مريم عليه السلام ادها عتق في حال العبد وقوله من
تخرج عتقه ولا مال له فيه فهو حرم عليه ان يصح في عتقه قال في حكمة الله
والنوري في سره والى ليل وما كان في سره في النسخة ولا يصح العبد محسبا
له مال في محسب الملك حار المرو فوجد ان عتقه كما لو كان محسبا ولا
العبد لما ربه العبد فوجد ان عتقه في حال العبد قال الشيخ قوله
والعبد لا يملك في النسخة من نظر فانه سار من اسرى نصيبه من العبد

المتشرك من عبث العمل الذي اشره دور فاعلم ان هذا لك قالوا ان العمل الواجب
 والحاد لله لم يعم العنق افنت
 واراد الشرح عاوجه العبد والجملة بعد المصروف كان في الجاه فهمم اليق
 سلامه كبرى الموصى له في ذلك الامانة وفي الاعاوا اذا كانا معك على الشرط
 وله الحق في العمل فالحال ان يكون في سعة العمل ان يوصيه محبة وحقه
 الثالثة ان يكون هذا اعطاء العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 وخمس كذا احدث من العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 ان الله بان
 فالصحة تكون سعة العمل في العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 احدهما ذكره الضام في العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 اوجه عليه او قصره في العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 لا يمتنع اليك عليه السلام في العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 خارجة ان امراك بكلام من عملها بما راعها مع الكلام بعزمه الميراث والحق في العمل
 ذكره في كتاب الامانة في العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 نعم الميراث كذا احدث من العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 والجرا في العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 نعم الميراث كذا احدث من العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 الوجه المحرم وهو ان السيرة في العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 وعرض في العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 هو السيرة في العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل
 فمن اسما على الشرط والجرا في العمل الذي لا يمتنع به من مع الميراث والحق في العمل

[illegible][illegible]

هذا العهد وما أسد ذلك وأما قوله العهد الأول فيقول أحبارها لأن الشريعة
في لفظ الزوج ومصرف طاعة كلامه وليا وأوجه البلاء ما قبله فيعلق أحبارها في زمانها
وأن لم يردت إجماع النص فيصرف طاعة الانطلاق في وقوع هر الطلاق من الحاشي في الحرف
عليها فصار كل الزوج حاشي كعوضا عن ذلك الأمر في دفع عن ذلك الحرف فصار
معاوضة المعاقبة خارج إلى الرضا لا إلى الإكراه لأن إجماع عمره حاشي الحرف
الارضاء فصار **فصل** في بيان فساد هذا الطلاق في عهد ابن عباس الجرجاني
إلى القول في بطلان الإكراه في طلاق المأثورة في عهد ابن عباس الجرجاني في الحاشي
في طلب الإكراه أو العهد بالعوض المبرور خلافاً لما في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
الأعزض في الفقه والمزوط والباله لو حلف في طلاق امرأته بطل
فان هذا الطلاق لم يخله لم يخله فاما عهد الرابع في طلاق المأثورة في عهد
وله سلطان بن قتيبة وأما عهد الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
الطلاق في عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
أو الحاشي في عهد الحلف بالطلاق من المأثورة في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
في عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
لم يرد في عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
وذكر ذلك لو كان طلاقاً في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
عنداً في عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
لو كان طلاقاً في عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
ذلك ما قبله وأما عهد الخامس في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
في عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
ذلك الدعوى في عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
ذلك الدعوى فاما أن تجد إلى الدعوى في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
الدعوى إجماعاً من الدعوى في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق

ما وعلقوا المسألة في كلام السيد رحمه الله بقوله أن إجماع ابن عباس الجرجاني في طلاق
وأعلم أن حكم العاقل في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
فان عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
وهو عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
الروح في عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
حزق في عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
عند ذلك عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
ملك المولى له عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
المؤمنين عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
أثبت عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
لو أن عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
السبعة عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
أو ليس عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
كان عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
الروح عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
آخر عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
ذلك عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
عند ذلك عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
سما عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
من المأثورة عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
أو ليس عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق
السبع عهد ابن عباس الجرجاني في عهد ابن عباس الجرجاني في طلاق

[illegible][illegible]

بالمعروف من اجل ما ابعده الربا من هذا اذا اناذوا فصرنا العذرلة فصل
 قال رحمه الله قال عز وجل لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل
 منة فلا يعضد كلامي في هذا قوله واليونس في سورة زكريا انا لا اظن ان
 هذا من اجل ما ابعده الربا من هذا اذا اناذوا فصرنا العذرلة فصل
 ان لا يكون كسار الربا من اجل العود قال في حوزة ائمة الله حط الله من
 المنهي وفيها التعميم الحد الذي لا بد من صحاح لا بد من التعميم على عباده والسيد
 لا بد من عذر في صحاح لا العذر منكم اعاطه من الله تعالى في قوله تعالى
 ان العاقبة اما فاحشة وذكر ان القول في سائر النسخة في قوله تعالى ذكره ابو بكر
 في مع الاحكام في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 منه مع الاحكام في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 لما اذن الله تعالى في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 فصل في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 عليه السلام في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 ابو بكر في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 مع منية في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 اطلاقا اذا اذن الله تعالى في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 فصل في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 عا وصبر عن وضوءه واداءه عليه السلام في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 الكسابة في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 حقه والحق في السنين في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 قول الله عز وجل في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر
 ما لا يحرمه السلام في قوله تعالى لو كان على ربك عذر لكان على ربك عذر

[illegible]

كان مع الامة في ايراد اية او ايهام الاله على المسلم فهو
 حرام ان يصل كذا في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 بعد ذلك احله الله على اربعة كفار غير قال في الحاشية لانه لم يلق الحزب
 ذكره المتأخر فاصح هذه الجملة ما قلناه لانه اذا كان في بيت من بيت في علو سرك
 موحد لم يطر حتى اذا ذكر احد اركان كونه مضافا لانه الله فان حلق
 وعكس اياه الله تعالى في ان طاعة اعمد انهم على الخلق كمن الشكر والامسا
 مريته والامسا كما قلنا في العود في ذلك مذهب من المسلمين فقال رحمه الله
 في اية كذا في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 والآخر ان قالوا ان اية كذا في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 فان رحمه الله تعالى قال في الله ان حشد عدا الله في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 كان قصده ان لا يعزوا كل عز قائم عليه في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 يكون في مسئلة جعل الحجاز العبر لحكم الحجة اذ اعلم ان اية واحدة في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 قال العرفه ان لا يعمل جميع الاحكام في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 لان الامام عند الجميع على الفهم الذي يتوهم فيهم فالماذ انوي في هذه
 حصر الله من مذهب في علمه انهم ما حشدوا ما اعلم انهم في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 ولا يابا ان لا يعزوا في اسمعاه هو المعنى في هذا اساره الى ان لا
 يكون يساوان ولا لاهل الله حشدا في الحال العبر على ذكره في مسائل
 منها ومجموعها ان الله عز وجل في الاصل في هذا الباب ان القبر لا يصور الا في حال
 من حيث الحزب على المماحي في المسجل في صورته الصوفي والكرب وادامه في
 كلامه في السلام المعلق على الشرط ان لم يرض معه حين فانه لا يصور في الحزب
 في الكرب وليس من كل حال فلا يصور فيها البس الا ان تتجلى لك على مع
 الحزب على المسجل اما الله الحلال في عامه في العرفه في

ومن وجه الحجة ما ذكره رحمه الله في الاية وهو ان الله لا يتقبل من الذين
 سخطوا يقولون لا نعلم قدر ولا يعزوا في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 لم يكن في القاصون ان يقولوا لم يلق الحزب من غير ان يعزوه قال في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 مما هو في ما ذكره السرد خلافا لذكره في علو الحزب في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 رحمه الله ما كتب والله لا يفعل كذا في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 ذكره في قوله اسم لا فعل كذا في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 احكام المولى اذا كان في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 هو الحزب من المشيكل في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 قالوا وجهه في منع ايهما في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 تكفي احده عليه في السرعة في كذا في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 من جهة الحاضر والعام او من جهة الماضي في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 كل من اكره عليها لم يعزوا في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 يعزوا ولا يعزوه في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 فاما ان اعاد الى نفسه فليكن في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 يكون او في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 فيصير ذلك فليصلها من مذهب في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 بعد ذلك في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 وعزوا في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 احيها في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 ان يكون الحزب من مذهب في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 سرك الحزب وان يرد عاصيته ما في حقه في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة
 من الحزب في يومه او الطلاق في يومه اذ اعلم ان اية واحدة

هذا الوجه به عرقه انذبه فمها والاداء مسال الامام والاصح ان الجواهر
ان خلقوا الظل واليضا عايله ان الحلف بذلك لازم في الشرع خصوصا
ولتقديمه والسرع وان احذر ان يقول ان ذلك احتياط لا وجه له
لان فيه سادس وجه وان كان فيه صلاحا من جهة كبر المناس ان ادعوا الى
الحلف الاطلاق مع موعده والبرهان الذي يدعي عليهم وان لم يرضوا
حاصلا ان انزل من ذوي الزوجة والتحليل فانه من احوال الناس ما لو
اليلز عنه والاداء مسال الامام والاداء من ان يرض عنه من ان يرضوا
على ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا
لهم به حظه واداء هذه الحمله فادعوه في ان يرضوا من ان يرضوا
الظلال في ارضه امام محال وكان يوي في ان يرضوا من ان يرضوا
الذي يرضه المن فله من فله من على من ان يرضوا من ان يرضوا
عمر ارضه عليه والاعمار به وان حقه الله وان يرضوا من ان يرضوا
خير الاداء العالي ولوي الحالف ان الله يرضه من ان يرضوا من ان يرضوا
اسما في زمانه من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا
الحالف من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا
المن عن حواها الاطلاق المن في اسما في حواها من ان يرضوا من ان يرضوا
فصل هذه الحمله منه عاقر ساه وهو ان المن يرضه عليه الامام من ان يرضوا
الله واما لا من عاقر من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا
عاقر حقه الامام من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا
هذا الظاهر لان ذلك حضم واما فعل في ان يرضوا من ان يرضوا
ايضا عاقر من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا
في ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا من ان يرضوا

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or philosophical treatise. The text is written in a cursive style and spans the entire page.

Handwritten text in Arabic script, likely a religious or philosophical treatise. The text is written in a cursive style and spans the entire page.

في ذنوبه وذنوبه ذلك ان الله يعاوان من حال المطهر في الكفارة وذنوب
 حال الاطعام فقال من اراد ما يطعمون اهليكم فكل من علم حاله انه يطعم من اوسط
 ما يطعم اهليسا جارا طاميه والكفارة اذا كان من وضع ذنوب الكفارة فكل من علم من
 حاله انه لا يطعم او وسطا ما يطعم اهليسا له خراطعاه من الله قال رحمه
 الله فان علم في يوم وعسا هم في يوم اخر حار قص
 رحمه الله وانا اخبر رجل مما لخصه من الامور حاجات الشكر في ذنوبه
 وعمله من غير احكامه لا لمرءه عندكم من الناس فبما ان الله في احكامه في شمس
 خزي مخزي الحشر هما سعلوا في العبر في اخذوا من عيشه لا من غير احكامه الحما
 وما حكر كالكفارة وقد كرهه بعضا في ما لا يشاء الله في ذنوبه وقال في علم
 على من كثر الاحكام للبار وخار الخضر مناهم اذا ما جهل الورد المسئلة والعام اذا ولد
 العبر من غير علمه وفما هما ورد في القتل والاحكام من احكامه وورد في المسئلة
 وذنوب من الله ورحمة خوله في ما لا يشاء ما حركت الارض في كل من كان من ماله
 وجوب العبر في الحشر اول فله بعد احواله من احواله من غير احكامه وراى ان ذلك
 عز وجل فله ان احكامه المحمدي مخزي الحشر وكان احكامه ملين ما وجو
 وطهر الامنع وجوبه كما كان ان يعبر احكامه في ذنوبه الله في فصل
 الكفارة عن قوس من جبراه كان احكامه مناهم ما لا يشاء من الله تعالى
 وما كان له من الناس يطلب لهم اوسع ما حصل من الحر والنامل والى هذه الطرية
 له ان يسهل وذنوبه ما لا يشاء من الورد من الورد الى الله تعالى على
 ما لا يسهل من جبراه في صلاه والعمارة في ذنوبه وجوب الكفارة في ذنوبه وعز ذلك
 قوي عذره وجوب المسئلة الى الله الحرام في ذنوبه في حار الاحكام ما كثر
 اذا كان في ذنوبه في ذنوبه من يسهل من ذنوبه في ذنوبه في ذنوبه في ذنوبه
 الله والاهوي عذري الاعتناء والكفارة في علم من جمع المالك كسار الورد في ذنوبه

كم

والطاهر في ذنوبه وذنوبه الله في الورد في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 اعتق عذره في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 فاما اذا اراد المالك من ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 مع معارفه وذنوبه في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 البقرة في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 وليس البقرة في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 نعم ان سائر البقرة في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 وكما ان الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 اما في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 لود مع الهمس انا في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 رحمه الله والادام عذره من ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 من ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 المضرد في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 بعضه في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 ان البقرة في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 المعطى في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 من ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 العبر في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 صاع من ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 الكفارة في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه
 لخر الان في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه الله في ذنوبه

لحقه الوصل لكونه المثل في كونه **فجعل ذلك الكائن** ان كان له علم بالامر
فما يجوز ان لا يعلم عاين وهو الاعمال في عاين ذلك لا يعلم المثل في المثل
فيه فتكون الالب لدا اوصيه **فصل في حجة الله** فان كان على الرجل بدور وعمل
وكفارة علفه فمطال لاعمق وانها فحدا لا تعلم فانها في عاين ادا اوصيه
من الملك وان كان سائر الحق وان كثرها تخرج جميع الملك بعد هذا
لا يعلم جميع الملك كايون فان لم يعلم الملك جميع الحق وان خرج الى العاين فخرج
فصل وان حجة الله وكفارة الصام خوز فصيحة في مسكن في احد اراي
المكفر ذلك مطلقا **فصل** في الاخطاء في الامانة ان كان العاين
الملك بان **التدوير** **مسائل الفاظ الالب** في تجميع البذر الا ان يكون
الله والصبر فاما الفاظ التدوير فله سهم الى صبره في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
ان يقول **الحج عاين** فله سهم وعادته في التدوير في تجميع البذر ان يقول **بذر**
او غير ذلك الاول في اول الفصل في الارباء في التدوير فله سهم في الارباء في حاله
من الفاظ الصبر بوجه واحد وهو ان قال بذر في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
تسببه فان عاين في امره ذلك وان لم يعلمه في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
التدوير في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
بانه في ذلك الله عاين او في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
هذا الله العاين ان كان البذر في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
اعطى في البذر في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
اعطى في البذر في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
لا يفرق ان يقول **لعله** البذر في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
احله في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
لشركه في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها

كان في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
صبره في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
انه اذا قال **سبح** في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
بلغة العبد والاسماعيل في قوله **لهم** اوضح فله لا يخلو اما ان يهبط الى الخاب
فيكون بذر في ذلك ارباضا علمه في حجة الله في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
به في الخاب كان الخاب في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
ط اما الله قال **لعله** في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
الامر لا يصح بل هو في الفاظ المحل فيكون بذر في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
الامان في التدوير لا يخلو اما ان يخرج من المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
وجه الا الحاراه فان لم يضر فوجه الحاراه في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
الحاراه في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
ولحسها في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
الادان في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
لزمه في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
والا يصرف في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
عاشتها في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
قال في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
توزع في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
فله في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
خالف في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها
فقال ان قال **فعل** في المخرج ان يعطى اسألها في تجميع البذر في المخرج ان يعطى اسألها

محم على الصالحين انفس العرف ما هو فاح ولا موضع العرو وموضع العرو
محم ما ربه الله فان الله تعالى ذكرى في كتابه من قال رب اني
لمؤمن اذ جعله لا يدرى لو جعل لوحا ملاء كزى انهم وقيل الوعد
في كتابه وانما جعله وحيث في الكتاب فان يوي ما كتب الخاتمة التي كان
محركا المستر من الله في الاذكاره فان الله تعالى ذكرى انهم
يملأ على نبي وحي لا يظلمه وان كان رسول الله ان الاشياء ما عرفت الى الله بها
عرا له تكون طوعا لا قوا لا يري له من الله على كل امر في السقاة وهما الذين
وفي جميع ذلك مع الاعاصا لله وان في الراد في جميع الصروف على الله
موضع الرب فلو على النار الذين لم يملأوا في جميع ذلك في
ان من قال على موضع من يومك رب فان عاد في كتابه السبع في
ذلك لا يكون من راد من الله في كتابه في كتابه
فان جعل الله من قال جعلت ان من من الله في كتابه في كتابه في
ما ذكر في الراد ان من من الله في كتابه في كتابه في كتابه في
الاذكاره ان من من الله في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
ان الله تعالى ذكرى في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
الى العرو في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
على العرو في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
لوح على من راد من الله في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
والاذكاره ان الله تعالى ذكرى في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
صالحين من الراد في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
ولو لم يكن عليه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
من من راد من الله في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في

نالي ما يدعه المتناكر في جعله المتناكر في نظر فان كان في كتابه في كتابه في كتابه في
ان من من الله في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
ما من من الله في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
وسمى الى المتناكر في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
الشهيد في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
فان الله تعالى ذكرى في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
ما من من الله في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
العرو في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
الان يكون في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
من من المتناكر في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
سبحا والصرف في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
قال الله تعالى ذكرى في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
الله تعالى ذكرى في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
ذكرى في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
باني فان الله تعالى ذكرى في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
والعرو في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
الاذكاره في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
النبي في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
الوفاء في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
في الاذكاره في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في
وفي كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في كتابه في

يقول قوله كلفه فأسله وخلفه ايمان يكون التماسه ما نضل الى فيه
ملكك دون ما يضل الى على وجه الملك ذاته ان يوحى بما يضل الملك والعدل والحق
الملك والبر والحق وما شئت ذلك ان بعد الدار وما حمله على هو الما
لن الامار الذي ما الملك والحق واد اضافة الى الملك الملك هو ما ذكره في
ملكه الضيق وحقان يقول الملك هذا العبد لله في العبد وما اسسه ذلك
مشيئة الله وان خلفه امره جميع ما كان ان كان من غير ما كان في حقها
ضابطه امره من غير قطع وقطعه ان وما كان على العبد من غير ما كان الى العبد
فانما هو الصلح على الوجه مع ولا من غير من الملك من غير ما كان في حقها
الى ما كان في حقها هو الحقوب اليه انه عليه كثر في قوله وقال الرسول هو
كذلك فملكك على نفسه ذلك فملك الخطوب الى العبد في حقها هو الحقوب
هو الحاطم انك معه وقال الرزق الله في العبد في حقها هو الحقوب
فلا راي هذا العبد لا يوفى معامته فلا يارعه ولا يوفى في حقها هو الحقوب
وهو معامته في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب
فلا يارعه الحاسم في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب
كذلك هو على نفسه ما راي في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب
ما له ليس هو على ما راي في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب
الملك وان كان في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب
من له في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب
في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب
نفسه من ما ان فعل كثر في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب
او ما كان في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب
فلسا حله في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب في حقها هو الحقوب

[illegible]

أو يزيد عليه من الزلزال وسواه فحده فلا كلما سافر فصار فلان من أمته والصحة غير
 اهتاف فله مع ما لا توقع الشظى وعرك انك لم اعمل كذا في الله عال اعمل
 كذا في جمع منه كذا في المعاني ولا في وقوعه في العمل الذي لا كذا وسار
 بخاروس كذا عبد الله له لا يحد مع الاكثره قاله الذي يسميها المصداق
 حصل مع الاكثره ولس كذا ما ترجع اليه بعد من قولك في حقه فانه يقيم بالكرام
 كالطمان والهاوي ولا كذا في عمله كذا في البيع والشراء في سبيله المسله
 فقام فان لم يكن مع هذه المسله على ما في حقه على السلام فليس كذا احسنه
 الله من حيث عليه السلام اما ذكره في الشرح في حقه في الاكثره في غرضه في
 منه حقه في صوته في كذا في قوله عليه السلام ان من لم يزل يراصد ولا
 ير الله حمله على انه فاك كذا سبيل الماكيد قاله في قوله في الماكيد فاما على
 حصول الخبر في طاعة الله فحده نظر لا في حقه في قوله في الماكيد فاما على
 ومن اسرقه فاما في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في
 والوجه في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في
 ولم يكن في حقه في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في
 على الماكيد في حقه في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في
 فضل قال رحمه الله فان كان الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في
 وقال الماكيد في حقه في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في
 من الماكيد في حقه في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في
 على ذلك الوجه او اهتم على ذلك ان هذا ليس بل في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في
 الوفاء في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في
 فله في حقه في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في
 الضلاله في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في قوله في الماكيد في

التفتوا واداءوا السطران الوفا وهه الاول اذ صرقة وكذا بقى سائر الزخام
 فلو اننا عدا جاز الشاير بالمتصرفين بعد اعلان الاحتياط وهه هامة ويمكن ان يكون
 منه من يولى على علم السبكه واداء كان كذا صرقة فاه لازم بالمرحله كما ذكرنا في
 مهاجرة الزمان وهه على ان الصبر على كتمانته فان قيل خور ان خبر انظر في الدرس
 انه اوجه بلط الهبة وذلك لانهم بالمرحله وليس في اوجه واما انهم في
 كان لفظ الهبة من كذا ما ذكره بعد ان به لو فاك فان كان لفظ الهبة
 العبر واللفظ على انه مع الصبر لا به جعله من واما انهم في اوجه واما انهم في
 يكون لفظ الهبة من كذا ما ذكره بعد ان به لو فاك فان كان لفظ الهبة
 الهبة ولفظه على انه مع الصبر لا به جعله من واما انهم في اوجه واما انهم في
 لا مع انهم من كذا ما ذكره بعد ان به لو فاك فان كان لفظ الهبة
 به الحجاب واللفظ على انه مع الصبر لا به جعله من واما انهم في اوجه واما انهم في
 عماره ولا حكمه واما انهم من كذا ما ذكره بعد ان به لو فاك فان كان لفظ الهبة
 من كذا ما ذكره بعد ان به لو فاك فان كان لفظ الهبة
 كان بوي الحجاب ام لا فلهذا كان اللفظ على الحجاب ام لا فلهذا كان اللفظ على الحجاب
 كانوا الحجاب وكان اللفظ على الحجاب ام لا فلهذا كان اللفظ على الحجاب
 حكمه والاخره من كذا ما ذكره بعد ان به لو فاك فان كان لفظ الهبة
 والعلو ولفظه على انه مع الصبر لا به جعله من واما انهم في اوجه واما انهم في
 الا بالاولى ولفظه على انه مع الصبر لا به جعله من واما انهم في اوجه واما انهم في
 العود ولفظه على انه مع الصبر لا به جعله من واما انهم في اوجه واما انهم في
 من السبلون له كذا ما ذكره بعد ان به لو فاك فان كان لفظ الهبة
 امام من على ان يكون ناجية لا تجزى بها حكم العلم وكذا ما ذكره بعد ان به
 في تمامه على كذا ما ذكره بعد ان به لو فاك فان كان لفظ الهبة

ان لا يخط بالعقود لانه كان حماله وان فلما لا سقط بالعقود
 الحاكمة لانه قال النور ان لم يرفع الى الحاكمة فانه ان قلنا ان
 حق من سب المطالب الى المختوم فانه لا سقط بتركه المرفعة بحسب الحاكمة
 اليه وذكرنا في فصل العبر ان العبري هو من حقوق الله تعالى ومن حقوق ام
 اسك الله ليس سالك ولا فصاح من الخصام من حقوق من ينصير بعضه والاول
 يظهر من ان مصر غير كماله من ان لا فصاح الله يتعلق به حوالا من اول
 حتى انهم اما معلوم ان اول فصاح وليس في ذلك ارباب الا فصاح والى هذا
 منه على ان العبري من حقوق الله تعالى ليس سالك ولا فصاح من كماله
 لغيره وقد بطرود ذكره الله في السرح فانه انما سقط بعقود
 ذكر في مثله من العلم امام الله العبري فانه لا يخط به من خلا للسابق
 على من فصاح من العبري فهو ان لم يرفع من فصاح او فصاح او هو لور ان
 العبري مباح بل لا ما روي ان زجلا قال للبط الله عليه اعد له وروي انه قال
 ما عول فقال الله عليه من بعد ان اعد له ولم يعز به وروي انه مباح قال
 رحمه الله في حواله ان ذلك العباد ليعا له يجوز منه العقول على انه مباح
 ولا يسمع ان يكون الحق او حاق مع ذلك يجوز منه العقول كالفصاح والبرص وما
 اسبها وحوار العقول بل لا على انه يرفع وحيات الامه هذه عانة السرح وقرضا
 براسه الى العقول وحي العبري لتمام فاد احار لتمام حوالا لشموم فصل
 فانه رحمه الله والعباد اقرى ما في به انه يرفع من حرر وان قطع ولم يصدق
 المالك ظاهره في حق الله السلام **فصل في حلال الشرب**
 مسئلة ولا خلاف على من شرب المشكر اذا كان بعد كليله وفي سائر احوال
 ولا خلاف ان الشرب في نون من سب ما علم امر بالسرفه وليس في
 نفس عن اصحاب الامم بعين وورد الامم في الجرد بعد الشهود وكان

الله زوجه اذا امر الرجل من سب ما شرب حمو او مشكر او سهر حلال بها
 رايه سكران المشكر بامر بافاده الحرد وعليه واداسه شارب ولجدر عاوس
 بذلك امر بافاده العبري عليه **فصل** في زجه والزباد والسهاكه
 في اليهودي ان يسمع عاوجه اليهود عليه كالسهاكه وعن الجرد فان
 اليهود اذا زوجه لم يجد فالعبري دون زجر من المباحة والاحاسنة
 يومهم الحار الكا ما قال في عن البط الله عليه ان قال في حركه وسكر
 كان من العبري واول الجرد ان زجر في المشكر كانه سكر سكر المشكر
 حب ان يكون من العبري واوله في سكره الا حاق في **فصل** في زجه الله
 واداسه حردا يهودي سكره ولا يخط عليه وقد ثبت ان زجر في سكره
 اليهودي المان يخرم فلما لم يخرم اذ يهر ذلك لم ساوله الا زجره ولم يجر
 اذ يهر لم يجر ذلك لان في الحار الذي لا له الا زجره فان سكره في المشكر ان كان
 في موضع حردا لتمام سكره **فصل** في زجه الله واداسه سكران
 عاوجل بها رايه سكران حردا لا العباد حمو ام في به الحيلة لا موز عطاها
 كما روي ان زجلا فاحس في الام غير فقال العباد حردا من سكرها وحردا ادعى ان
 انه كان حردا منها اسقط عنه الجرد فحردا فاما ان يدعى لك تمام عليه الجرد
 لانه لو كان كرها لذكر فلما لم يذكر فالظاهر انه كان حردا **فصل** في زجه الله واداسه
 حردا المشكر لا لم ولم يعلم له حردا بطريقه في بعض سكره **فصل** في زجه الله
 وغيره الثاني في زجه الله بالمرب بالباطل في السب موضع خصوص حردا في الجرد
 في الحرد الذي يرب بعضه عليه حاد سكره ومعلوم انه لا يخط في جمع من الجرد
فصل في زجه الله واداسه حردا على احث انه سكره بالبرقة والله يتبرر
 في المشهود عليه لا قوله الا ان اوله قال في كماله لتمام ذلك وان قال في
 قول الله منه ومن الباطية وان احث في الباطية في كماله الله **فصل** في زجه الله

[illegible]

الحكومة عبد الحليم ولسع فاذ احضر الحاكم بها الرضا والى الله عليه ان
يأمره ومارى عن فعله السلام واذ هو في كادح والها وكبرها دية معقولة
فوقه انما في الضلحها لم يحجوه من الله ووجهه الراس انما هو
الحاكم فبلغت الحجة والفرج في معرفه حقيقته الى هذا الصرح والمعزفة والحمد لسلطان
في مبداء الحج والامر الذي جعله واجر المالح واحدهما انهم هما بحسب صلاح
الذين من حكم الحاكم ما في حكمه يسر على الخارج عتريا امدوا واهل الامام
على احواله السلام ولا يوسد احدا الحكومة والامر وضراوتها وحيث
صلح ولا يسر من صحتها لا يلزم الخارج ان يكون هناك اجيال الامام والحج
لا الماروا والمالحة ووجد بعد ذلك من الله واخوته المعطلة المارة
الره في الحكومة الابداسك في الحكومة معطلة مارة الله في الرادال
ولم يجد بعض من نص انتباهه وحده وحكومة مسله والمعرفة
الحكومة اصل احدهما المحي عليه لو كان عبد الحميد لك من فيه فان كان
فيه فان كان عسر الفقه اوسدها ووجد ذلك من دية الحجة عليه اراكاب
حراو المار انما في العوا انساب وكل ما يسر من موعة ذلك العوا انم
من الية بعينه ومارى ان عتيا عليه الم حكم من صرت لسانه لحسان اسمهم
من حذو الشواصه عتيا لا من الكان بل لك من الله فانه رجل
لحاشا لوجها احدهما لا في كبر طائفة ولم يصل الى حوفة انه خبده جاحده
دور الية والوجه وها ظاهرا من الخراجه او وضل الا الجوف لوجده الية
فلا يصل الى الله وجب ان يكون الحكومة ديهما مسئلة ولو ان جماعة اقتبلوا خرج
من سهر جاف لم يس الخراج لم يخرج المخرج مطالبه احدهم ما لم يعلم الخراج من الله
ولو ضربت خطا حسان حديد وعتها فاعاد الخروصا بعد ان امكن
الضربة ما كان الورد عليه اسعالة من الشفا لا ان سلكس لهر عليه سولا

والاولى غيرى فانه محرم لانه يكون في النكاح الذي امر به النبي صلى الله عليه
والاستباحة من رتب هذه النكاح فالسبح اما صور هذه المسألة
اذا لم يرع الاول لم يلزم من عهده اهل الحلة فحسد يكون السهولة باطله والعصاة
لزمه واما اذا راعى الاول لم يلزم من عهده اهل الحلة سقطت العصاة وحكم السهولة
بأنها حرة **فصل في القضاء في النكاح**
لما عاينوا بالولاء وانما يجب الإبقاء على الأحكام في الزينة والاحكام
الاولى بدون الفلأ فاما اختار الولي حكمه ولو لم يوافق عليه من قبل
دعوه ومهم من يوفيه مشتمل معمد ومتمثل بغيره من اهل المصالح والاهم
دعى على من غير اصحابه لاني علم من اهل المصالح والاهم وعلى الخط اليه وحكم
بالفود على الباين ولو اخرجنا فاعلمنا مخرج الى القول بالاعتدال لا سقط عنه الفود
بل ذلك والشكر ان اهل الزينة المصاح كماله المزمع الجرم مثله ولو
صرب تجل جلا فيك فلع ام تر اسه وضربه الاخر بحسب مات نظر فان كان
الغائب فبشيء ضربه على وجه الموت من مثله كما قال ابن حنبل حكم عليهم بحكم واحد
فان اجمع لم يطره من حلقه فحسبته لجره فله النكاح لا يلزم المستكر من
العبودية والذبي صرية اسد ان كان ضربه صرا يعلم من حاله انه يوفى لا يجله
خصام الضوب الى حركته الموت فلهود لمره دون غيره وان لم يعزل ذلك
من حاله ومات الغائب من ضربته لم يملكه لزوم الفود سواء ذكر أو أنثى
في الباب الاول من كتاب الزنا قال القاضي بطلان بطلان فاما في مريد
من اني الحرجين ما بان انما انما في الخراجات فمما قاله فان كان حرمه حدة
حسية او حصة والاحضرت عهده او وسطه يعزى ذلك ان الفلأ هو الملا
وعلى الخارج الاول والاحضرت حدة والوحدة وذلك ظاهر لان الخراجة الثانية
قاله الباين والاولى بها لا ينفرد لك فيها فوجب ان يعلق الحكم على السبق وذكر

في الزنا ان حصة قال القاضي لجره ما بان الفاس او لم يستعاضا الجرم فخرج
وجب الفصل على الخارج الا ان يورضه بضربه بحسب صرا لو لم يكن كان مهيأ
ان يكون ضربه على وجه الموت منه والاعط فادان حركته لزمهما الفصل
قاله الا فانه كان الخراجة بعد ما ضرب الاول عهده لم يكره ان يورض كان
قاله رحمه الله في مسائل الفصل من الزنا باب
الخارج وحكم العاقل **فصل** في حكمه في الزينة والاحكام
لو اخرج له على ان حاصلا فخر احدهم حمله والاخر روعه والحراداره
فعله مونه ان ذلك فلا يورض من حركته او سله ولم يورضه فله فعل طهر في
قله والري مع فالرود لا موت وانما مودا دخله مع امسات الحر حمله
فقد الرع بمنزلة رفع الشبهة اما كسبه فله قله الا حدة اشهاد الفصل
منه والاداره بعد الصلب ان كان لها ما في قتله وهو اضافاً الى مثله
ولو ان امرأة فقلت رجل انما احببت به صحت الا فانه ولم يوجب القضا
في ذلك الزنا فان كان رجل امرأة فاما استعاضا فانه في ذلك من حركته
العصاة ان الفصل لو كان من حلفا على القابل فلامعه لدفع نصف اية البهوان
ليرتضخها ولا يجوز بيع دمه مال مسس له وساله اولاد صغار
فصل في العواقل انه يكون طاماً وقلة ولزمه الفود فان جار في الفصل
الاحس بحكم لجانته والفود لازم فان والاولى انما امره بذلك لم يضر عليه الا
بالسنة له تعلق خوفه في نفسه وفي الفصل الاول من بر بعهده اما امره انطال
حده وفصل من هذا فاذ ان يقول المرأة بعد ما عدا لول عليها امره بذلك
او اخرج العمد في الحال صح في الوحيه حجة لانها ما دعاها لاسط حقا في حدة
العبود ذلك فله الحرك لرس فيه حوا انطال الصبح للزوج لانه لم يورض فحده
العمد من الحارة ولا يكون قولها احببت دعوى منها وهو قول في النكاح
الوحيه قاله رحمه الله الذي لم يورض في الزنا ان كان مرد في النكاح

ثم قال المراءى ما ذكره بذلك أو كذا في مذهب الإمامية له ما يروى أسفاط
 حبيب و القائل من مستله وأدراك في التوبة عند فضاء
 فاستوفى الحاصل الصافي مما يلحق الصغار وحضور العيص من حصصهم
 الآية له وحكمهم أسهل ما ذكره فان عموما الصغار وأحوالهم من
 الآية ولا يوصى المقتول فيما أحكم ان يصير الصغار وكذا لما في
 حكمهم لان حق العاصم في بطلان حول المال مستله وأدراك في
 غير ذلك غيره أو غيره من هذه المودع وحكمه التوبة في المحمود لا يصح فله
 فان رتب طاعة لمرأه فله لزمه التوبة لان الرجل ان كان غير محض في
 الجلود ان كان محضاً في الجلود والتمرد دون العمل لا يدون ويكفر بالمال
 هو الإمام ومن كان من قبله مستله تزل من حاله من راجحه
 فابن المخرج بعد عن زمان ليا كان فها المخرج من ذلك بطلان كان
 اربا في صح وما كان في الصح فمعرض بعد ذلك ما عرض فعل المخرج ان
 المراجعة ان كان سبعين أو ان التام رأس المخرج وله عودته فاستقر كان
 الحان ما حذر بالوجه من مستله تزل من حاله وليرى واوله فليس
 عليه الم التوبة والتعذر انما الهم في الطاعة وعليه التمسك مما به ومن الله
 يعطى وهذه المسئلة فما انتقل في ان كان المراد به ادراك الصالحات ولا واحة
 لتمام التوبة والتوبة لا يرد في ذلك الا ان يكون المراد به المحرم ان يورفع منه
 التبريط في سبب الخطا واما ان كان المراد به ادراك الفاعل عمداً فمعه لا يلزمه التوبة
 والتمرد عن اول الهم منه بطلان له ذكر ما تقدم في مسئلة ما بين ان له يجب
 عليه تسليم النفس الإمام واعلامه لهم من غير ما ذكره اصله موضع الحسن
 هو الباب لو ان جماعة كانوا لا يعرفون الموت ان عيبت احكامهم في الاعمال ما
 فلهم وان ساء احكامهم فيه واحده وليس للمام عند ذلك وفي هذه المسئلة

له ويجوز لوقته المقتول من القتل صلتا ادا
 لهدم الفجر من مستله ويجوز لوقته المقتول من القتل صلتا ادا
 علم منه القتل فاما ان كان القاتل او ساء هذه العاصمة ولا يصح بانكاره بعد المراءى
 في الراداب فان سببه ساهل والاصح انه ليس له فله ان لا يحكمه الحان
 فاما العاصم فان القاتل يصير مذكور في الراداب واما ذكره وجه واحد
 فان هو ادراك القاتل فله المسئلة مستله
علاوة الدرع قال رحمه الله ادا مل عود دعه له عن يمينه او ماله لم يحرم
 عليه من ذكره في المفاضة قال رحمه الله في الراداب قال رحمه الله في الرابع انه فصله
 او يفرقه دعه ادا كان لا يدع المحرم الا ان كان الرابع في خبره
 الفرب غاؤه الدرع فهو ادا علمه على طه العبد ولا يستر في خبره او
 ماله الم المفاضة قال لودخل جماعة من رجل فاسهوا ماله وعاد في طه
 الرجل لورهم سارع المال منهم لم يكن ذلك الا ان يعلمهم من جماعهم من راي
 والحال هذه فاجاب لهدم وفات ان حوالا لا ينفون عليه من ذكره في الراداب واول
 في المفاضة واوله ما عتبه بصلا لخصته وادركه الا في وصية دعه عتبه
 ولم يكن ذلك باستزمنه لم يكن عليه شيء فاما ان وجب عليه التمسك الظاهر
 فادركه فله علاوة الدرع ولم يعلم ذلك فعليه التمسك عما ادعاه فان رها
 فلا يصح عليه ولا لزمه التوبة وتكون عليه طه في المصروف على علمه ذكره في
 المفاضة ما **ما في فيه الخبر** في العترة والحنث والحسن ادا القصة
 ما حمله خازن كان الحسن قاتل لاصغر حكمه وذلك مستله
 فادركه لمرأه دوا فستظا الحسن من سرتها كان ذلك خطا سوا حبيب فاستطاع
 الحسن او بعضه عليها لوان جسمه ديم حاد ادا قال في الراداب رتب اربوا
 فاستطاع الولي ادا راي الوالد لا يملكه التوبة وان سببه من كذا فعتنه ان كان الحسن
 بان في حله فان لم ير حله فلا لزمه من العاصم مستله وفي امره حيلة

ثم اعزها طهرى اشكى فعمره فحزرت فاستقط واذا امتيا ان كان سقوطه
 من العار به وجب العزة عليها فان سقطت امره حسبها من الزنا عليها كان
 عليها العزة لو راها من غير الحرام والافلب **المالك** ولا يسي لها من ذلك
 مسئلة **والجمع** الكفارة والعزة **باب العفو** **والعفو** هو ان يترك
 ما وقع عليه من الذنوب او ما وقع عليه من الذنوب او ما وقع عليه من الذنوب
 العاقبة على مسدود كماله خط في العاص كان له خط في العفو وذكر في الزيادة
 مثله **مسئله** هو ان يترك ما وقع عليه من الذنوب او ما وقع عليه من الذنوب
 كان العفو مطلقا ولا يسي عليه في ربه او في ربه او في ربه او في ربه
 حصته من الرية فان غل العفو مطلقا ولا يسي عليه في ربه او في ربه او في ربه
 العفو على من يخط عليه السلام فانه ذكر فيه انه اذ ما غل العفو كان له
 المطالبة بالدية الا ان يكون عفا عنها انصا وقال نص رحمه الله بعد هذه المسئلة في
 قال غفر حلام عي من المالك الى اولاد السراير ووجه النهي في قوله **مسئله**
 من الرية فلما اخذوا المالك فاعادوا من ذمة ان هذا العفو لغيره ان يكون المولى
 من ذمة المالك ان يكون المولى من ذمة المولى فان راد التبراه من ذمة المولى
 كان ذلك براه من الرية والعصا جمعوا وان اذ اذ من ذمة المولى كان ذلك براه
 من العصا من ذمة المولى ومن ذلك كذا اذ اسلم المولى في ذمة المولى ولم يشرهم
 بمطالبة به ولا بغيره ان سبهم **مسئله** وادعوا الخروج على الخادم
 وادعوا الخادم من ذمة المولى من ذمة المولى من ذمة المولى من ذمة المولى
 المولى او الرية انه اذ التبراه من تلك الخواجة كان براه منها فاجرت بعدها
 وقال في احوالها وذكر لك ان اراه من ان شها ولم يعلم من رها فهو جبار اذا
 ذكر قديرا في قها من راي بعد ذلك ان لا ترضى المولى لحرر **مسئله**
 فادعوا في ليا المولى بالدية واحذوها كان لرباب ديون العاص المطالبة الاولى

يدوبهم وقال الله وحكمه ما رماوا المولى كذا لو كان غا المقتول مهره
 مسئلة **فادعوا** احد الصبي الخنز فاسطحا ابواها على سي ولم يكن
 الخنز حيا انه عند بلوعة مع علمه به وبالخرجه الى الخنز فالحجروا ان كانا
 زنا صا على ابوها عند البلوغ لم يكن لهما له اعراض عليه بعد ذلك قال الشيخ رحمه
 الشبهة لبيان ان يريها انه لا يعطى والادانج **باب** من الخواجة فوق ان شها واحدا
 لم يخذلوا ان شها برهما لا سعة به فان ذلك يكون موقوفا على اجارها بعد البلوغ
 فادعوا له ذلك الحاله جارا والابيض لهما الرجوع عنه **فصل**
 في كونهما ميتة من الزيادة لبيان من كل مسئلة الى موضوعها قال رحمه الله
 فاذ اخطأ في قهر مطا رحمه وقال حلا عملا على وجه لا يجوز له قتله لرمه سلم
 بعه القصاص فما عليه من المطالبة لا يكون عذرا لله في تاجير تسليم بعه القصاص
فصل قال رحمه الله واذا ادعى جرحا بعد ذلك كذا فانه لا يطر وان صدقه
 الوارث له فله دون المولى المحكوم عليه فمضى الاول قال هذا قل مع الاول لا يصح
 وقد كان كثر المتزلمين من الرية انما هو في المقتول اذ الخار القصاص كانه
 اسقط الرية فادعوا له الرية كانه اسقط القصاص في احوالها لا جرحها اذا كان
 كذلك قال الشيخ المشبه وهذا لا يحسار يكون بالقول وبالفعل اما اذا كان ذلك
 بالفعل فهو ظاهر لانه اذا اسبغ القصاص فلامطالبة له بالدية وقد ذكر لك ان شها
 الرية ليس له ان يطالب بعد ذلك القصاص فلما اراد الحسار يصح بالمولى لحوال يمول
 احبب القصاص فمضى الرية فادعوا لاجرب الرية سقط القصاص فعلى هذا
 اذا احارها حرام سقط الاخر عند الحسار لاجرحها فاسقط الاخر بعد ذلك ليس
 له ان يمول الاخر **فصل** قال رحمه الله ولو ادعى جرحا على احواله فادعوا
 له الصبح الرشوى هذا القول رحمه يقول انه فيه ظلم وانما طالع القصاص او الرية قال ادعى
 عدلك واتوا المدعي عليه فان كان له سبب على عوا حكمه بها وان لم يكن

جلب المدي عليه انه يخرج اياه حيا من بين يديه بالقضاء او دمه ولا يلحق به ما
 فيه من **فصل** في اداء الجماعة واجرا واخرا لا وليا البرية وبقية وغيره
 كما هو لو قتلوا عبد الزمهم منه فاحله خلافا والله في المشقة انه يلزم
 على اجد منهم به **فصل** قال رحمه الله واذا قطع زعمه غير من
 بعض الساعدين في حقه المباح وحده به وحكمه **فصل**
 واذا خرج رجلان على احدهما وبه والاخر في حبه فمر البدر على القاهر
 من الحرجة واخذ برسم حرجه الحجة ما كان لهما هو المخرج حجة دور
 من حرجه به **فصل** قال واذا اعلو حل بصره لصريحا وعصب مائة فاقول
 منه لسيده مسقط على عهده واصانه شحه لم يكن على من يعلق به سى كان سقوطه
 كان متوليا من فعله دون غيره **فصل** واذا انكسر من الركن وال
 انه ويرى في رقبته السبعة فلا يمنع ارجح به بصره **فصل** في الشرب
 ما يصح به الشرب وغيره **فصل** في ما لا يصح به الشرب
 لو خضص العزم جاز انه ما حلت في قربة اياه وعلم عند حقه وفتح في الشارب
 نظر وان كان ذممه في موضع يغلب على النظر انه يسع في الشارب طالب
 وحله العاقل عنه ولا يحضر له ان يجهل واركان الاعمال من ان
 جعلت الفتنة لان الجهل ان احسن له حكم الحمد يكونه سئل الفتنة
 في الاعمال اذا كان ذلك صرا او خفية وليس كذلك وضع الضميمة
 قربة النار وانما الركان وضعت في موضع لا يغلب النظر على ذلك فلا
 شيء في الايضاني موضع اخر من هذا الباب لو جمع بين اعيان طريق
 رجل فاشترى ذلك الى وقوعه في ذمة مبيع فيه الموزلة وفات لم
 يضر ذلك عمدا او لزمته البرية دون التزوج وهذا ايضا في الاصل
 الذي ذكره رحمه الله **فصل** في زوجه الله ان لا يخلو

ومع مساله في قربة له فوقع اليه في القارومات له كركل حاسا لا يصح
 له ذلك وقدر انما هو عليه ومعه خبث يغلب النظر على لا يصح في القارومات
 له ذلك كان ضامنا ما ذكره في المشقة الاولى وان كان يجب نصي لغيره من
 عزائه وبعلا وانما حاسا له حاسا لما حرج عهدة فسد العيب وعزفاته لاحاله
 لا يخلو ذلك عمدا ولا خطأ **فصل** قال فان ارسل صبيا لغيره في امر من
 الامور فملك العيب نظر فان كان غير لا ينفصصه المرسل فان كان لا ينفصل القدر
 والبيع فلا ضمان عليه الا ان يكون اكثر منه في ذلك فحسب له ضامنا وكذا من
 دفع اليه اليه الذي طلبه العيب من امرين او غيرهما من غير ان يملكه واكثره من
 والاكثر من مثله واذا حرج لغيره التخليس بدعا على التنازع واليه المجره الما
 هناك في التنازل حياه ذلك يكون عليها حرجا مثله فان زوجه الله فان دفع
 زحلا فاما على احدهما فانكسر من ذلك به كان ذلك عمدا وان كان الاخر
 يبتدئ فليقرن فيه صغيرا كالبيرة على الحرجة فحلت عنه العاقلة مثله
 قال رحمه الله وتجلي من صارت الاخراج فاقطع المزمي احدهما ولم يعلم لهما التمس
 او زما انما انما صارت احدهما فاحسرت الفتنة والنظر الحال له كذا فلا شيء على
 واجد منهما لم يعلم وفاته الا اذا كانت لساخود ذلك ولو ان الجماعة رموه انما الاتحاد
 فاقطع حرجا احدهم المزمي فلو اجد منهم ان حرجه الى صاحبه فاقطع حرجه في غيرة الى
 صهره لم يعمد في ان يكون الا في هذه الباب انه لا يفي الطاهر اذا كانت لساخود
 هذه الصام ولا البرية فلما القشامة حرجا من يونس واحبه عليه من الفصل كانه
 وحرجه لهما وهم اضره من غير سري ذلك ما ذكره فما تقدم من اجماعه لو املوا
 فطر فاسمهم فيكون ليس الفصل كانت القشامة على اهل القرية الى وقوعها الفصل
 فاما ما ذكره في اليد فهو من ذلك الذي عوى في المال لا يصح الا على معين
 وتعمل الصاعا طرفه مراعاة الاحوال ان يعا عليها صاعا في ذلك فاحرج

مهما لم يجمع العصب في الوجود اذ احرقت البتة تقول له مره في حال اخرى
وهو لا يخرج عن اثره فوجبا يكون انهما بينهما نصير مساله
ولو صدم رجل فارتد عظمه في طرفه فغيره فاستقرت في حالها ولو في
تجاسر اضيقها وشارفكم احدها فارتد عظمه في كسر اخر فحرقوا فاستقرت
الفاوزة من صاحب الحرق فمها كل من هو المصادم لها والامس له
رجل طرده من عده ويطبخ عده اكلت الطارده لا بينهما فاقصدت
الايام بعض الحسام المصوب في الممر عده عظم طرده اليها حتى اكلت من ذلك بئر
فان كان اضيق اليها تلك الخشب لسره بئر له لها من الطارده وان كان
الايام اخرى على جرحها الفنا كبر انها هاد لك لم يصرف في كسر في موضع اخر من
هو الباب من طرده من عظام الى موضع اخر من الممر عده اكلت الاربعة من
طرده عده كذا لا يصير يعرفنا كل المشقوعين وقال الصاعده من ساق
الايام بعض الصاعده ذلك في كسر الوكبات الاربعة معتدلة لا يصير هيها وان
احد رماها وان رماها من رقبته لرحلها من وقال الصاعده من طرده اياه من
موقعها فلبس راحدا الى من احمال الطارده يصير لصاحبها وقال الصاعده طرده اياه
الي اياه ولا يثبتها اليه منها الى خطر وصعبه فحرقها عده في حاله عده كان
النصير عليها لا الطارده من له الخذا اصابها الى موضع لا يمكنها الخروج منه اما
اذا طردها من من رماها من عده في كسر لا يصب فاما لا يصير ان النصارى في كل
من النصارى اما العصب والاعصاب وهذا لم يوجده من العصب لا الحياه اما
العصب فانه لا يثبت له كسر من عده عاصت العصب في العده والاعصاب اما
فانه لم يثبتها في كسر من عده عاصت فانه لم يوجده من عده عاصت النصارى في كسر
النصارى في كسر فانه لا يثبت النصارى ان النصارى في كسر من عده عاصت النصارى في كسر
ولا الحياه اذا كان الطارده في الوجه الذي ذكرناه وكذا لم يوجده النصارى

لأنهم هم الامواله فلما كان سألهم مال العرش خبها فقالوا نعم فعمله
لهم ما هم الامواله فقالوا مال العرش عند المرونة وكانوا الواسع العبر
لحفظه فعمله فقالوا مال العرش عند المرونة وكانوا الواسع العبر
عند المرونة وكانوا الواسع العبر في العرش عند المرونة وكانوا
احدها ما هم الامواله فقالوا نعم فعمله فقالوا نعم فعمله
موجها الصواب كان لك مع الهام الامواله فعمله فقالوا نعم فعمله
الصواب مسلما ما ساءا ما ادا طرد هاطرد اسد طرد اسد طرد اسد
الغاية وهو طرد هاطرد اسد طرد اسد طرد اسد طرد اسد
من البرع فانه اصنامهم على اصناما ما ما ادا احرم ما هم الامواله فقالوا نعم فعمله
فانه من كل الحاله عليها الا لاجل العصب والعصب لم يوجد فانه لا يوجد
عليها فلما ادب الدبر على ملك العرش لاجل العصب فانه لم يحمه فانه لم يحمه
له ان رسل من مده على تسليمه الى المالك فان رسل من مده على تسليمه الى صاحبه من غير
حاله لم يصحها كاللفظه فان رسلها من مده على تسليمه الى صاحبه من غير
لما التزم من الخط وكانوا احد اعطه مدها الى مكانها فقلت منها وان لم يوجد
مده العصب لهذا المجمع لانه لما احرمها مده لم يحمه فانه لم يحمه
ولم يحمه على الهام المالك العبر وصعبا ورك حطها فمده مده العصب فانه لم يحمه
اذا احرمها من مدها مدها احزاب لم يحمه الصواب لهذا المجمع وان تسببه ذلك اذا
طرد الهام من احرمها لانه لم يحمه مده العصب فانه لم يحمه ولا التزم حط
فاما اذا ركبها فسلمه من مده فلما ركبها لاجلها فاما اذا ركبها لاجلها فاما اذا
لا يوجد مده الحاله عليها فصار مده مده عليه الى ان ركبها فاما اذا ركبها
فلما لك منها كالي يعرف على المرونة فسلعت مده مده مده مده مده
على احرامها من مدها المرونة المحترق فانه لا يوجد الهام لانه لم يحمه ولا يحمه
وهما لم يحمه من ان لا يعرف فلا وجوب الجباية لا رول الاستيها مدها كالي

وطن البلد مستد معارف من حوائج البشر حله اعظم القافيه القدر
 ان يرضى من الايضار فيه وان خالفه فمعه من حوائجها من القدر
 بعين فمعه من حوائجها فمعه من حوائجها فمعه من حوائجها
 وكان فيها من حوائجها فمعه من حوائجها فمعه من حوائجها
 "المروارث" ذكره والوجه في كتابه لا عين معدة الحرف ودرجته
 الواثبات له وكان عزمه من حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها
 سخاها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 الحافد اكد الرض الحفاد من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 الامور الضال الان يكون احاروا حروفه فمعه من حوائجها فمعه من حوائجها
 ظاهر له به معبود في كمال الحرف فمعه من حوائجها فمعه من حوائجها
 احل السكتة الحرف الحرف من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 في الحرف حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 زحاضت بقوه غير حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 صوره لفته القمه من حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 الضل من الحرف في حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 اوامرت حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 بين فاصلا من حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 وحضه حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 اندلالم الشار في حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 ماله عرف حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 اذا كان جازيها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها

حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 علم الحرف في حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 بند حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 كان حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 زاد الامور حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 علم حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 في الزاد حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 ما ذكره الحرف في حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 بعد اخرى حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 ما من غير حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 فلم يرضى من حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 زحاضت بقوه غير حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 عليه دور الحرف في حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 على الامر ومعها ما من حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 الامور حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 على الامر وحكي حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 هذا الامر حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 ومن حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 بولها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 جزه من حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 فالصالح حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها
 حوائجها فاستأجرها من حوائجها فاستأجرها من حوائجها

في باب الارب وثمانين الارب فحل عليه عذاره في حرج وضا الشار اخره
مرلف الحار بعد ذلك فان لصاحب الحار مطالبه من سامتهما فان الشرح فحلها
لو في باب الاصطبل فصار حرج ما فيها من الارب فاس وملت حبان يكون القاع
صانها فاشاع هذا مسئله وكذلك ما شاع هذه المسئلة وكذا فاشاع
على مسئلة في باب النعل اذا كان حرج الارب على النور كما قال في الطير مسئلة الا
الماد فلما ان الطير اذا ما حرج النور لم يصر صان الطير افع ذلك الامر
الصان في الارب اذا ما حرج وجه الفم وفي هذه المسئلة نظر مسئلة
فاد انظر الى بعض الطلبة من اجل فاعلم الطير معه علمانه واخره ان اذ
المنظم لايصير ما حرجه اذ لم يزل الادراك في هذه مسئلة واد
اخر في حرج فاحرجت غيره فان كان الملا متصلا بالاول في حكم النعل
حيث تعلم انه اذا حرج الاول حرج الثاني لا محالة كان صانها لهما وان كان يعلم
خلافه للنصل الحاصل بينهما اذا حرق البلياء لهوب الزرع او عند ذلك لم يكن
صانها لهما يكون الزرع في حال الحرج الاول قال الشيخ وليس يصح في الزرع بهذا
ومن الحرج على الطير في الزرع الموجب لاثباته فما اسد ذلك وذكره الزيادة
انه لو اقرت اذ في مسجد ومطار ستر فاحرج حرج الشجر والامر ان لا يلزم من قولها
في من ذلك قال الشيخ في المسئلة هذا ان كل فعل لا يوجب حرج غيره وعلم ان حرج
الله يعطى بطرفا كان العار حازبه ان النعل البلياء حرج لانه اذا حرج فعل الارب
فانه حرج لكان الفاعل مع الارب وقد اكلوا ما فعلوه ان من الارب في
النار او مناعه فيها او الفاء في الحرج فانه حرج العار في مسألة المواضع ان حرج
الله يعطى للغير ذلك فاد انظر الى الارب الست من هذه المسئلة لا يوجب النعل
المعلي في الحكم كانه وقع منه فان كان العار عرمت في ذلك فحرج الارب
فمن النعل ما حرج فحرج الارب حرجه فاد انظر الى الارب الست من هذه المسئلة لا

حرج المسئلة كانه فعله وجمادى كره وجه الله من اسعته في عشرة
حرج المسئلة كانه فعله وجمادى كره وجه الله من اسعته في عشرة
سيرة حرجه من حرجه من السوء لا حرج الارب فانه من فعل من شغل النار
والاملا ان العار و هو اعز من غيره فحرج ان شغل الزرع بعد حرج الارب
و حرج الارب وان كان حرجا فاحرج من الارب فاحرجه واحد حرج الارب
وهو ان فعله لا يوجب حرجه فاما اذا كان العار المنع من الارب حرج
لا محالة عند حرج الارب لا حرجا لكانه من فعله كما قلنا في وضع متاع غيره على
النار وخرج المتاع في الماء فانه حرج الارب فانه قطع اصبع غيره حرج الارب
و حرج الارب مع ذلك اذا ستر الزرع العصا فاد انظر الى الارب على الطير حرج
ان يقع منه واقع و حرج الارب مع ذلك اذا وقع او حرج النصل مسئلة
في زاه من حرجها حرجها و نوبه يعرفها استعمالها فنسب الارب من الارب
واكثر حرجها نظر ان كان الارب في يده على سبيل الميابه يهما فستعمل
كل حرجهما و نوبه با زواجه عوصا عما استعمالها الا حرج نوبه فانه يكون
حرج حرجه من غيره لايصير لان يكون بطرفها كحرجه منه وان كان حرج
سهما فحرجه و نوبه براد حرجها سركه و نوبه كان حرجه الحرج المشترك
نص من حرجه حرج الارب فانه مسئلة واد انظر الى حرج الارب
المشركه سهما من عر ان سركه فضاء بعد العمل او حرجت فيه صر الزرع
اذ لم يكن سركه او حرجه الحاضر الميابه و الوجه فيه ظاهر لانه يكون
حرج الغائب مسئلة حرج الارب حرجه طما حرجه بعد حرجه المالك على
المبيع انه لا يصح حرج المبيع ما لم يشمله فان سلكه الى المشتري صر وهذه المسئلة من
مسائل العبد الذي كرهناه في العبد حرج المبيع لا سب يده على الس ولا يصح عاصا
و اداسه ففعله يده طما العر على حرجه العبد وان قضى تمام مسئلة
فاد انظر الى حرج الارب لانه حرجها صر انه ان كان اصابع من فعله ونقصيره

من ماله ما جرد قتله من الحيوان فقال الجور واد امر الناس من
الحيوان ما لا يصرفه كماله والطور الى لوكول فانه ما فعله الله وقول
بالزباب فذكر الله له لا يصرفه الا من فعلها قال فلما اكل العصور
فانه حي زلفه اذا كان صاحبه لا يبطه ولا يمنع اذاه ولا صمان عليه وان عل
فيه وجوه من المعصية قال فلما اكل اصاب حماره عليه قتله ولا صمان عليه
فان الجور من كل حيوان يودي كانه في حقه قال وارى الاف

اذا كان صاحبها حيا كان لها الاكل والبوق والحرها واحرسها واذا مات
يودي الى القبر بالناس والصلوات الملهة في ذلك فها ابيهم الجور الملافه مع
هذه المالك وغيره **باب في جبايات المالك**
واذا افزع عبدا جرد كان صاحب الدار حمار من عطائه سيرة مشتمة او فراسه
ان حماره فان كان له حماره حطا فالحمار للمولى قال ابله العبد مال العبد لم يولد
من ذلك الورقة فتمت فهاها بنو قريش هذه العبد يودي اذا غنم قال فاعل
هنا قوله الا وقال والعجم ما ذكره فوس الله في حقه في الشرح الجور اذا لم
يحتسب العبد وحده ان لم يجمع ما حناه فاما التفرق في قولنا ان التفرق لم
دمه العبد اذا علم التفرق له عبدا في نفسه ولا سيما صاحب ولحقها انها لم
في العبد هو ان لم يجمع له العبد في نفسه مطالبه له الا بعد العتق وما لم يجمع له طوب
في الجور في نفسه فتمت هناك لم يجمع له في نفسه ساعه او يوده اليدان
المعروضه صان حماره مستمسكه فاداه له ام الولد رجلا حطا والى معتبر
وعلمها فعلها ان يسع لولي المتول الى مقدار قيمتها فان كان مواسا لم يولد لولي
الرم الملاف من قيمتها او يوده السلفان فتمت عتقا والى بعضه اصول الحق عليه
السلام ان يكون في الرم مطالبة سداها لاول من قيمتها او يوده المتول الى كانه
اخرها في العمد على اصله كما له ان يتركها في الحط فلما اشتهك مولاه

عليها من ماله ما جرد قتله من الحيوان فقال الجور واد امر الناس من
الحيوان ما لا يصرفه كماله والطور الى لوكول فانه ما فعله الله وقول
بالزباب فذكر الله له لا يصرفه الا من فعلها قال فلما اكل العصور
فانه حي زلفه اذا كان صاحبه لا يبطه ولا يمنع اذاه ولا صمان عليه وان عل
فيه وجوه من المعصية قال فلما اكل اصاب حماره عليه قتله ولا صمان عليه
فان الجور من كل حيوان يودي كانه في حقه قال وارى الاف
اذا كان صاحبها حيا كان لها الاكل والبوق والحرها واحرسها واذا مات
يودي الى القبر بالناس والصلوات الملهة في ذلك فها ابيهم الجور الملافه مع
هذه المالك وغيره **باب في جبايات المالك**
واذا افزع عبدا جرد كان صاحب الدار حمار من عطائه سيرة مشتمة او فراسه
ان حماره فان كان له حماره حطا فالحمار للمولى قال ابله العبد مال العبد لم يولد
من ذلك الورقة فتمت فهاها بنو قريش هذه العبد يودي اذا غنم قال فاعل
هنا قوله الا وقال والعجم ما ذكره فوس الله في حقه في الشرح الجور اذا لم
يحتسب العبد وحده ان لم يجمع ما حناه فاما التفرق في قولنا ان التفرق لم
دمه العبد اذا علم التفرق له عبدا في نفسه ولا سيما صاحب ولحقها انها لم
في العبد هو ان لم يجمع له العبد في نفسه مطالبه له الا بعد العتق وما لم يجمع له طوب
في الجور في نفسه فتمت هناك لم يجمع له في نفسه ساعه او يوده اليدان
المعروضه صان حماره مستمسكه فاداه له ام الولد رجلا حطا والى معتبر
وعلمها فعلها ان يسع لولي المتول الى مقدار قيمتها فان كان مواسا لم يولد لولي
الرم الملاف من قيمتها او يوده السلفان فتمت عتقا والى بعضه اصول الحق عليه
السلام ان يكون في الرم مطالبة سداها لاول من قيمتها او يوده المتول الى كانه
اخرها في العمد على اصله كما له ان يتركها في الحط فلما اشتهك مولاه

انه ان بعض منفع الاعمال ان بعد انما قطع عنها شئ فاحتمل ان ينقض ما العرفه
فالشئ قال الخب و ذلك انه ادفعها وعملها ولم يسلها على الاطلاع خرج
ان يكون حاميا فيكون حاميا وحكم العجا مشيئة في كل يوم دانه
في دار السلام ان صاحبها دانه فسد دانه دار السلام لا ضمان عليه
ادان ان يسلها في ذلك الموضع اذ الدار كان هذا ايضا وحكم العجا في
من الملك خايه مشيئة في كل يوم دانه دار السلام
صاحب الظلمه سطر ان يكون الحطب معزوقا بالعمو والمالك
ان يكون الحطب دخل اكله وان لم يضر معزوقا بالعمو فلا ضمان عليه سواء
في داره او خارجها فاما ادان ان يكون معزوقا بالعمو ان كان في دار الملك
شروط ان يكون الحطب اكله فان كان خارج الدار ضمن بطلان مشيئة
فادان ان يسلها في ذلك الموضع في كل يوم دانه دار السلام
السبهه فما ذكرته فيما يدرى من ما نصيبه العرفه لو ذكرته ادان خارجها
في طوبى المسلمين في محنت حلا او عصيته او صيرت في محنت فانما
لمجمع ذلك وفي رسال الوحي والحاب هو الصالح ان يسلها في كل يوم دانه
في دار السلام فادان خارجها في كل يوم دانه دار السلام
فكان فاسولها مصموم عليه لانه يكون حاميا ان الحطب ان بعد انما
مقدار الباء في الامور البور فيها الاكثره في العالم الى رسول فيها الاكثره
فيكون الايام عليها لانه ان بعد اسباب الحطب واكل المشه وكله الشرب
واكله لا قطار في مصان كرم في الزباد الى الحصره المعينه
في هذا الباب في كلام وهو انه يجب ان يكون يدرى المالك والمال
من اعضائه فان كان دون ذلك فانه لا يدرى في هذه الامور ولا في الامور
عليها لانه يكون اكثر لقله الباع وفي كل ما شرطه الرضى قال في

بعض الناس ان من كان دامر ووجه عظيم اذ اقبل الى ان لم يفعل كذا
خزائن الخصال اخرجها فاما علم منها فلم يدر في ذلك سياتي في كونه
البر والبراد ولا يوسع ايضا ان يتون الهديا المالك اكرامها في ذلك وادان
في كل من كره على هذه الامور خد ان يحمل ما اكثره به ولا يدرى على
هذه الامور ان يدرى اعرار الدين فكله يقول انه لا يدرى ما ذكرنا من وجهه الامور
فانه لاسعه فعله قال في بعض وجهه اعرار الدين قال في الشئ كان يدرى ان بعض
الناس في ذلك ما ان من اكثره على هذه ولا يدرى ذلك ولا يدرى رحمه الله
سخره في غير واحدا لا حرد و ما نرى من هذه عمار هكذي كره في
الكتاب قال في الشئ كان يقول ان بعض من اكثره على كماله الشرف وخوفا
ما ذكرناه ولم يدرى ما على الفخ حوصته في عوز واصحا لا حرد وبعضهم
او يدرى ما اكثره على حوصته في عوز واصحا لا حرد وبعضهم
حوصته في عوز واصحا لا حرد وبعضهم
سلام اما ان يدرى ذكر رحمه الله والفاكهه انه من اكثره على الزا في دار
وذكر رحمه الله في الزباد ان امره اذ اكثرته على الزا في دار المطاوعه
وهذا المختار لو فقلنا الزا في دار المطاوعه اذ اكثرته على الزا في دار المطاوعه
في داره فذكر رحمه الله في الزباد ان امره اذ اكثرته على الزا في دار المطاوعه
قال ان الاكثره على الزا لا يدرى فانه في غير صحيح لانه يقول العله في ذلك
ان البرا لاصل الامع الشهوه والسهوه لا يحصل مع الاكثره قال في هذا غير صحيح
الشهوه لا يوسع اخلاص مع الاكثره والضراره لا يدرى ليس صدر للشهوه واما
ذلك صدر لاراده فاما ضربه الشهوه فاما هو بها الطبع فان كان كذا في
متنوع خصلتها الزا وان كان ضرها قال في الشئ هذا الكلام لخصم وحسن
اخرها ان يكون المراد به ان لا يدرى مع الاكثره عليه خلافا لما يؤوله اصحاب

على ما كان عليه

نبت لاصوته وانه اذا وقع ذلك منه علمنا انه لم يشر من حقها فلهذا
مختاراً فاذا برحمته انه لم يشر ان يكون مكرها عليه وان حصل السهم مع الاكراه
اللامر منه احد كشرها اخرى فكله الكسر فعملها استوي حكم الوخل
والمزاج وانه لا يجب الجبر بل المكره عليه واليها حمل ان يكون المراد من
مسك العله المذكورها اصحاب الحجاب الجدر على المكره على الزنا والعه
فيه لم يجره فادكره واما هو من اخرى وهما ان الاكراه لا يشره على الزنا
فاما على العرف ولا خلاف ان الاكراه لا يشره واما اذا قل المكره وعلم من
الضام فيه كلام ذكر رحمه الله في قوله انه يشر على العاقل المكره لان
الاكراه لا يشره هل العير وقال في الزيادة الاقر على اصول اصحاب الفقه
على امر المكره دون العاقل والعاقل لم يجره اليه في كل احد التوليد
لخصلا لغير اصحاب الامر مذهبه واحساره واما المالك العير فغير اخلف
فيه قوله في ذكر رحمه الله في الزيادة اول ما قال المكاره ان الاكراه على المالك
مالك العير وهو المالك في الاكراه مومعه والى الاول ينبغي ان تراعى كل
سلطان على سوق غنم اغنيها فعلى كل ضامنا في الحزم ولا يجره فمما سئل في
علي اذا خاف غنمه منه ان لم يفعل وقال في الموضع ان لا وهو في احكام
الاكراه ليس له ان يدخل المصراع غيره وان كان مكرهاً عليه الا ان
يكون ذلك ضرراً فلهذا المالك فلهذا في كل المصراع وهو ان يطول شرجه وذكر
في هذا الموضع ان الامر في الاكراه وان كان الضام لا يروى وقد كثر
الزيادة في احكام مسائل الاكراه اطلاقاً على الاكراه في كل ما عساه ان يرضى به
وفيها وفي ذكر الزنا في الحرج والهرس سبعة بركة الحرج والاعتبا
سأله فقال ان لم يفعل واسمى غنما مكره ام وكما يخرج العير المولود
الشرعي لصاحب الارض هو المثل فجهل احدها ان يكون شره لا احزم يكون

والاول مال العير الاكراه خلف هو كذا كذا او حمل ان مال العير
زاحماً الاكراه ان السب الذي يجره في جهاد اذا كان الاكراه المالك
المالك المالك هذه فانه لا يجر المالك العير فان كان سباح في الماء اذا
الاكراه بالماء العير او عصا في ماله المثل انصافه والحق
ان في سباح المكاره لانه اذا جازى ما عليه عبد الحرج او وقع المالك عن
العير وان لم يجرى ما لكان المالك كذا كذا ان جازى ذلك اذا وجد
الحاج والاصطرا من مال الادبي يسرط العمل مشيئة قال رحمه
الله من كره على راعه ان يصعبه فعلى صاحب احزمها يسرط على يوم
لو كان متاجرة شهر او صيفتها لغيره في الاضاح لان الاكراه لغيره في الاضاح
وقال الصواب اخذ سلطان جازة في وقت ما حطت معصية واكرهه على عملها
فان كان صاحب الابل هو الذي ساقها في قادها معه خلاف في العلم والدي عبد
انه يكون ضاماً لان من ملك ما عده خلاصته فلا يجره بصيرة في راس
فمنه المشقة وحمله فاما مناهم العضوا في ما احتسبها هذه المشقة لانه ذكر
ان فيها خلافاً في العلم ولا يجره خلاف قوله في العاقل في طين ان يجر
في كل الحرج الضمان ليعا المكره على الابل دون المثل المكره عليه وهو الذي
لخزي في الطريق المذمومة في خلاف وان جاز ان يكون فيه مالا علمه ذكره
رحمه الله في الزيادة في صلا مكره في الاقادة وهو فصل الشراة والحق
الله في المكره في الشرع فهو ما نسخ الواب بالبيع له ولا يجره العاقل
ما يجره وهو في معاملة المحل لا في المحل هو ما نسخ الواب بعلمه ولا يجر
العباءة مكره في سبلها سبل الواجب انه في معاملة العير لان الواجب ما
نسخ العاقل بعلمه الواب مكره قال فاما البرعة هو الطاعة التي يوجبها فاعلمها
محمله بعصه لحوال يصح بطوعه والوقف المهر في ما سأل ذلك مشيئة

فانما في وجه ذلك ان كل شيء وقوله من غير سبب فادع
نعم في الزيادة و ذلك من قوله في القاصي انه واستمع من الصلة
ما جعل القاصه مع قال فاما الامام فاما لم يصح ان يكون اما في بعض
ما يكون في الامامة انه لا يصح عندها اما قوله العبر قال واما الامور التي لا

سبب فان بكل اسما القاصم الى غير ذلك **فصل**
في اوصي اليه ليس هل يلزمه قوله ام لا قال رحمه الله
في الزيادة الا في غيري بالاسان اذا اوصي له من يلزمه قوله ادم
بعدم غيره الا ان يكون شاع الموصي مصطريه وفيها مسلمات كثيرة
فلا يلزم السبب في المسئلة في موضعين احدهما انه اذا لم يقم به غيره هل
يجوز الموصي اخذ الاجرة عليه بعرضه صار واحدا عليه ام كيف يكون ذلك
والثاني قوله ان لا يكون في ذلك مشقة كونه فانما يصح واجبه لا يروى
وحيثما المسئلة اذا كان ذلك ما يصح فعله والقيام به في محض العادة

فصل في اوصي الى امر او جماعة
قال رحمه الله فمن قال جماعة اخذوا ما كان للعتق كزني في القس
كزني الى غير ذلك فانه ان فعلوا حال الجميع اوصي باللفظ عام فهو قال
فلهما نصهم كل الوصي ولا احفظ خلا في هذا قال الشيخ اما السبب في هذا
انهما اذا فعلوا لم يجد بعضهم من ان يرد بالامداد والباقي الامام
سقط الاحتجاج فظاهره الاخر ان المراد لاحد من كثر رحمه الله في الفصل
الاول من الزيادة قال في حوزان بطل اجراء صلحة بالامام كما لو طلاه
تخل اجارا واما اذا طلق ذلك فهو ذكر الزيادة مسئلة يصعب الاجابة
الامر اذا ايضا لانه قال في كزني وصحكما فلا يور لا يجوز ما صلاهما
دون صاحبه وذكر في الفصل الاول فان كانت هذه المسئلة على ظاهر كلامه

فصل في

لما ذكر في العن فصل فان وقع المال في احداهما اوصى الى الاخر
في قوله في الاخر ذلك فانه لا يرد لك لا يرد قول الاخر الوصي وعليه فانه انما

فصل في قول الوصي اوصي وصي بعلم فلان
او يسوقه فلان قال في ذلك ايضا في الحديث انما لا خلاف فيه في ذلك رحمه الله وذلك

في ذكر موضع اوصي به يور ايضا الى الاخر وذكر في موضع اجراء لا يكون اوصيا في
الفصل الاول من الوصايا والزيادة لوقال الوصي صح من الاخير بعلم فلان فوال

الوصي بعلم من الوصي فما وصي به فالمراد به حوز في علمه ان
انه لم يخلد الحاكم اذا وقع اليه فافهم ان يقول في سبب خبره في علمه سبب

حارهم ايضا ان كثر ذلك ليس ايضا في الاخر اذ لو كان ذلك اوصيا لم
كما لوقال وصيها كزني وذكر رحمه الله في حصار ما يصنع الوصي في حاله

لوقال صح في الاخر المحصرة فلان فهو من غير حصره لا ينع ان يصح في الشرح
فهذا يصح ايضا ان ذلك في الاخر انك فعلنا ان قوله محقة في هذه المسئلة

واما اللفظ الاخر فقد ذكر في الزيادة انه لو كان في وقت منسوخه فلا
كما لاصل في الاخر ذكر في الفصل الاول من الوصايا وذكر في موضع اخر

في هذا الفصل انه لو كان رجع المنسوخه الى فلات ذلك لم يضر ايضا صار
بقوله لا سبب فلا في ذلك اوصي بحسب الامر بان

فصل في الوصي في الفاسق في الوصي اذا اوصى بعد اوصا
اليه في احاطة ذلك قوله رحمه الله في ذكر موضع من الزيادة انه لو اوصى

بالفاسق ليعا الوصي ولم يقتصر وصيا ووصي بعلم الوصي رالت
ولانه في ذلك اذا اوصى في وهو يعلم ذلك بطل الوصية منه

ذكر في الفصل الاول من الوصايا وفي حصار ما يصنع الوصي في حاله قال الشيخ
فقد رحمه اذا اوصى في بطل فضاها يصح في الظاهر ان يقتض

بذلك لا يله لاسعد الاستدراك في الوصية ان فرض المال الذي
اليه يقر به والقراف هو يعلمه لا حل قال فان كان ذلك خارجا عن
مدرك من غيره وصرفه في وجهه قال الشيخ والاطهر ان هذا قوله
وهو المشهور عن الناس وقد ذكره الله في الاقايد فانه يصح ان الوصية
وتعهد وان حال الفاعل عليه وفيه عليه وكذا لو توفى بعد الوصية اليه
لم يسطر وصيته اذ لم يعلم له الحاكم ذكرها في الباب الاول من الوصايا ودر
فيه على هذا القول مما اذا قلنا ان وصيته الى الفاسق حرام سدا للظلم في
فكاهته وفيه وجها فاعلمنا ظاهره واما على القول الذي يقول انه لا يصح وصاية
وسيطه فقد قاله ابن ابي عمير في الوصية في حواشي وجهه فاس
واستحقاقها من ان لا يصح ذلك كما ذهب اليه الشافعي والاسمعيان
ان بعد برفه وقد ذكر في وجه القاسم انه اذا لم يعقل فضايله فهو كالصبي
وفي وجه الاسمعيان لم يرو عن ابيه او احد الصالحين ذلك قال الشيخ
في كتابه راي ذلك لا يجمع **باب القول في مباح**
ولم يوص الى احد قوله غير الناس **مواد** **القول** **فمما**
قال رحمه الله اذا كان ذلك فوض عليه المباحة امر القضاة ان يحل
يجوز ان يبره المال ان يرضه ان كان الموصون ان كان عدلا وقب
صلى الله عليه قال الشيخ هذا ليس من اولها بل من محلها والولاية على البهائم
لا يقر او اذ هو من المباح الصغار دون المال اليه ذكرها في الباب
في الاقايد وقد ذكر في الزيادة في الفصل الاول من الوصايا انه ان لم يرض
فاصح بانك ليس من اهل السر والمعزفة ان يجمعوا على ان يوصوا
في مضاع البيت ويبيعونه قال فيكون لصاحب الميراث من اهل السر والاصل
مهر فضل احرمة قال رحمه الله في الاقايد في فصل ما يجوز للوصي وعلة وما لا يجوز

اذا اوصى جماعة من الميراث وصالح في سره فوعله ان يوصى بدينه لحق
فامضاها من غير حصولهم ليس لها بطلان صرفه كالحالمة لهم وذكر
في ذلك ان ليس لهم ذلك من سبب الولاية ما ليس لها المتوفى اما
يكون الشرط حصر اذ ان الشرط هو من الموصي او وعدها وفيه حقوق
وفيها بطر وخوفا يقال ان لا يصح هذا ان الميراث ليس له الولاية على امر من
المرء وحصره من الاحكام فكذلك اذ يوصيها له امره فاسد في نفسه ولا
منه لاجل ما عاين الاخر كالولس في النكاح والولس في فرض الوصية لكل
واحد منهما العام بذلك الا ان هذا سببه في مسئلة وهو ما ذكره رحمه الله
اذا قال لرجلين وصيتكما لغيري لاجل هذا ان يصدق بالحق **باب**
ما يصح من الوصية وما لا يصح **عقد الميراث** **ذلك ان الوصية لا يصح**
بغير **هو صحيح** **ومضى عنه** **وصي** **بغير** **هو مباح** **ويصل ما هو طاعة**
وقوله الذي مسك له واحد وهو الوصية القارب فان ذلك لا يصح ذكره
في مواضع منها وفي الاقايد في الباب الثاني من الوصايا وفي اول مسئلة الميراث
البيان وقد ذكر في مواضع غير هذا بطول ذكرها في صارت ذلك معلوما
من منه الان هراجه حصار وقد ثبت ان الوصية للوات اما لا يصح اذا
اخرجه محترج المباح من الهبة والوصية ما يرضي الموصي له فيقول انك
من وزي بذكر من مالي فليس له الا لا يبره المباح الذي
انه لم يحل الى القول فيسببه الهبة من هذا الوجه فاما ان اخرجته محترج القربة
في الوصية ما يرضي الموصي له واما يوصي له في اقرانه فليس له الوصية
في حوز الوصية مع من ذلك الى الموصي ذكره في الزيادة في فصل
الوصية لا يبره الا في الميراث قال في قوله يعطى ما ترك الوالد والافقوز فانه
في فصل ما يبره الوالد لا يبره ان لو ابره لسام الا في تركه له يعطى

ع

من نكحته وها و زمان فصل الحزبه قال رحمه الله واد اوصي
جميع ماله ولا وارث له وصية ذكر في موضع وكذا في حقه من
منه عليه السلام ايضا قال ذكر في المولى ما قسم ذلك فصل
الحزبه قال رحمه الله واد اوصي لاهل بيته عموما لانهم اهلهم وان اهل النار
يكون من بينهم وان لم يصفوا من الوصيه بطلت وصيه ورد الملك الى الوراء
ذكر في فصل الوصيه لم اعد في ذكره في الاقايد ايضا هو الباب قال
امض حزمهم قسم فهم بالسوية للصغير والكبير والاب وان لم
يكن حزمهم بطلت فان امض حزمهم لانه يملك بعضهم عما كان في الوصيه
لنكاح المده فانه يجب ان يرفع الى اهلها ان كانوا حاضرين وقت الوصيه
وبدا يصاهروهم فافضل ان يدعى وتره الوصيه غايبا من قوله ان الوصيه ان
نات من الوصيه بطلت الوصيه وهذا ظاهر لا بد فيه فان الوصيه اذا لم يرض
للمرء كانت بطلت الوصيه المحضه فلا يصح ان لا يصح ان لا يصح منه فصل
الحزبه قال رحمه الله يجوز ان يوصي اربعا فربما يكون في اكثر الملب
وقد ذكر في المباح اما التابوت فلا يورث اذا اوصي به لان وصيته
لا يورثه ذكر في الاقايد في الباب الثاني من الوصايا وذكر في الاقايد
الزيادة ايضا قال لو اوصى احد صديقين او غفر من الملب قال في الوصيه
وصيه بطلت بغيره الى موضع كذا في الملب في قوله ان الوصيه بطلت
فلا يصح ان يكون ما عدا مسمى في الوصيه وجعله وهو غير ان يوصي اربعا
في كتبه فهو ثابت بطلت منه انه جار ذكر هذه الحمله والزيادة الفصل
البار من الوصايا قال ايضا في ذكره في الحاله فانه لا يجوز بطلت بعد ذلك
مصله وبطلت الوصيه لغيرها وان كان الوصيه اوصي بثلث ايضا ورد الملك
الى الوارث قال الشيخ يعني ان كان الملب جدا وصي ان يخرج من قوله لو

في عن الوصع الذي اوصي به بطلت الوصيه اجمعا فصل
قال لو اوصى ان يرضي في داره او فيه وكان ذلك يخرج من الملب
بدرج اوصي وان كانت فيه الدار من ارجع اليه كما لو اوصى بثلث ان
المطالع لست وحده وصيته وان تراحت فمنها يشوب هذه الوصيه ذكره
والصلح للملك ليدل من الزيادة ومقتضا ان موضع الملب اذا كان يخرج من
الملك فانه يرضي به وان كان عدا في بعض حقه البر ويقض الملب في الملب
عن الملبين في ارباع القضا قال فان كان عليه دين لم يرضي منه فانه
وصيته ولم يرض ذلك كالميراث في اقله فانه الوصيه بثلث في بعضه بعض
فصل الحزبه قال رحمه الله واد اوصي اربعا في بعضه بعض
في الوصيه وامس الوصيه ذلك فان في بعضه بعضا ان لا يصح ان يوصي
ذكر في الاقايد في الباب الثاني من الوصايا قال في الفرق بينهما ان الوصيه
المباح حازه والوصيه المباح لا يصح هذا الفرق غير مدور في بعض النسخ
وان كان يحق ان قال رحمه الله وهو الباب الثاني من الوصايا في بعض النسخ
اليهود لم يرض الوصيه وان اوصى لغيره من اليهود صح قال الفرق بينهما
ما ذكر في اخره لم يشيا في الوصيه له اذا كان يصح فخرج الوصيه يخرج
الهمه الا ترى به الحاح الى قبول والهمه منه مباحه والوصيه المباح حازه
فاما اذا كان الوصيه له غير معين فخرج الوصيه يخرج العرب الا ترى ان
صح الحاح الى قبول قال في قوله في ذلك فلم يصح قال رحمه الله فان اوصي
البراه وظلع الطير يسمى به ماله نظر فان كان من الاعيان والاعباد صح
وكان الله منهم وان لم يرض الاعيان والاعباد لم يصح لانه اذا كان طوقه
العرب ولا يرضي ذلك فهو عباره التمايز معاها ما ساء وهذا هو كبر ما
قلناه في الوصيه لوارثه ارباع الاعيان والاعباد كانت كالهذه منهم

في الاعداد ليرفع لانه اذا يكون مطلقه التزبه ولا يرفع ذلك
 به عناه الكتاب ومعاها ما ساه وهذا يكون كما قلنا الوصيه الواجب ان
 الاعمال والاعداد كانت كالحقه مبرور في موضوعها موضع المباح وان جار
 ان يقع في القدره واما الاوصى فانه في موضعها موضع المبرور لانه احدها
 يخرج العرف به حسب لمره العيان والاعداد وكان كونه البار في هذا
 كل قصه كانت لمع في حكم الله وظان في بعضه في حكم الله
 فان كان ذلك المحل يكون من محله التزبه صح والابطال كما ذكر
 رحمه الله فان في الله من القاب في موضوعها موضع المباح ولهذا لا
 يصح الرجوع عنها عرفا كان الرجوع موجودا وان لم يعا فثبت صلا للزم
 فمن لم يرب اما الوصيه وقص المطالع والربيع
 فاذا اجتمعت الوصايا المختلفه في المال ولا خلاف ان يكون الجميع من حسن البيع
 او يكون الجميع من حسن الواحد او يكون بعضها من حسن الواحد وبعضها من البيع
 ونحن من ضا في اجزائهم بل في اقسام الله ما يتردد ليدور اقرب الى
 العلم والقبه **باب في الوصايا المختلفه اذا كانت من**
 حسن البيع قال رحمه الله تعالى ان يكون من غير الخس يورع الله على بعضها علم ما ذكر
 الخصم ولا يبرم مهله على غيره واد اثار الورثه الوصيه قسم جميع المال على ذلك
 ولا فرق في هذا القسم من ان يكون الجميع من حقوق الاردم من خواص يوصى لواحد
 بعينه او لواحد عشر ولا خلاف ان يكون الجميع من حقوق الله يعلم لخواص
 يوصى بالعم والوقف وادراج المال الى الفقرا وما شئت ذلك او يكون بعضها
 من حقوق الله يعلم وبعضها من حقوق الاردم من اهل البيت لا يبرم من ذلك على
 غيره اذ كانت الوصيه من حسن البيع ذكر هذه الحمله في الاقدام وادراج المال
 للولم الوصايا والوصايا والوصايا والوصايا والوصايا **باب في الوصايا**

على غيره واعلم من جميع المال وان لم يكن منها واجب فرفع الملتك جميع ذلك
 قال الشيخ معناه ان الصل والوقف ان كان عليه ففعله لواجب كان عليه من
 مطاله او غيرها وورع على الهبه واعلم من جميع المال وان كان ذلك غيرا شوي
 يدور في الله والوقف في ذلك ظاهر وهو ان الجميع وحسب الوصيه واد الشوي
 حله الوجوب فيها وجب التزبه بهما في العتبه **باب في**
الوصايا المختلفه اذا كانت من حسن الواجب وخصيل المذهب
 وذلك ان ذلك لا خلاف ان يكون له اما ان يكون الجميع من حقوق الاردم من
 كالوقوف المطالع المعصه واما ان يكون البعض من حقوق الله يعلم كالعشر والركاه
 والمطالع العرف المعصه واما ان يكون البعض من حقوق الله يعلم في البعض من حقوق
 الاردم فثبت هذه الحمله تشمل على كل اصول ما الفصل الاول فهو اذا كانت
 الوصيه كلها من حقوق الاردم من خواص يورع في المطالع المعينه فان لم يكن
 فيه ظاهر وهو ان قسم المال على بعضها على معاد الخصم ولا يبرم شي منها على غيره
 الا ان يكون المال من موقوفه يكون من التزبه او في بها وتعتها الى غير الرب او
 يكون الحمله عند حال ثلث الحمله عليه او له وتعتها الى غير الرب او
 ما عدا ذلك فانه شوي من الجميع وورد حله هذه الحمله ما ذكره رحمه
 الله في الوصايا المختلفه الوصيه ولا يبرم وصيه ثمرات واوصى له وصيه باصلاح
 الوصيه حقا وصيه نفسه ووصيه المستلزم ان الوصى الثاني لمضى الوصيه
 على مقدار الخصم لا يبرم من ذلك ما كبره مطاله للمعنيه وان كان في
 حله لم يبرم الوصيه فانس بعض وجوب التزبه به في غيره وعاد كونه حله الله
 محمول على ان وصيه الميت اليه كانت بعضا يورث مطاله معنيه لان ذلك ان
 كانت عمر معيه وجب لعدم الوصيه الاولى لم يبرم الميت ان يبرم المال
 لما الله ان المطالع المعصه معيده على ما هي عمر معيه الفصل الثاني هو ان يكون الجميع

منه وبالله تعالى وحصل السلام في هذا ان ذلك المجمع لا خلوا اما ان يكون
المجمع معبراً من المالك والخراج والشمار الغنوم او يكون جميعه معبراً من جميع
الملك كالاعتبار والركوب او يكون بعضه من المالك وبعضه من المجمع فان
كان المجمع معبراً من الملك حواماً فإنه ينضم المالك اجميعاً للمالك فان حصل
المجمع منه ان اجاره الزوجه على ذلك ولا يعلم مهابه على غيره والوجه وذلك
ظاهر من المجمع مستوى في وجه الوجوب ولا منه لمصها ط بعض فان كان
مهما هو معبر من الملك اصعب في الوجوب لوجبه اجزها له لانهم في
امثال ولا يعلم الا بالوجبه عند اخلاو العسر والركه فانه يلزم في المالك مشر
وصيه والميراث ان كان اكل الاصل معلقه بالملك واما ان يكون المجمع معبراً من
الملك فهو لا خلوا اما ان يكون المعروف ذلك محققاً بان حصل احد الميراث
زايد نحو العسر والشمار فانه لا بد في الشمار من انشأ العبد فيها
لا بد منه للوصي من العسر وتوزيع المالك على كل واحد منها وفي الشمار
في مصر فها على شرطها وكذلك العسر وفي مصر وفي الشمار
ان احدث كفارات محمله نحو كفارة امن وكفارة الميراث الطهارة
لا بد منه من الميراث لا يجوز ان يسلم جميع المالك الى الفقراء منه الكفارة لا بد
ذلك خسر سرياً لا بد الا ترى ان كفارة التمدد بعين مهابه العبد
وفي غيرهما سرياً كذا يبيح هذه الجملة في الزبادي في فصل او كذا
احراج الركاه قال لو دفع الى في كيله الف درهم وقال اخرج من هذا ما
للكفاره وما له العسر الى غير ذلك فالأمر في خبري اليه خباب بن الوليد
عن الميراث والاحراج ولا يكتفي به الموكلا لا لم يرسيد الامر ولا بد منه
الوكيل فامتن هذه المسئلة ما قلناه لانه لما كان الشمار في المله عليه
اوجب لمس كل واحد منها دفع والله واما ان كان الميراث في المجمع و

ان لا يتبع بعضنا بعضا في اكل الوصية وانما هو ان يطعم من الوصية
 فان مضى وهذا كله جواز بل وفي جهة الامتنان العسر واليسر -
 الغنى والمطر الجود فعمله من الوصية ان لا يطعم من الوصية
 عامدا في الحصر ومنه وفيل في رتبته من يدع من حقه في هذا
 واما ما في الرواية فعمله وما لا يجوز قالوا في بيعه وان لم يخرج من ماله الي الغنى
 في المزكاة وماله الحصر فله ان لا يطعم من الوصية لانه لا يخرج من ماله
 ان يمشى ذلك عليها والسر وانما يخرج الجميع في الغنى ماله في احد من المالك
 تركه ما يصح هذا وهو صغير اجرهما في الزكاة في الغنى من الوصية ان لا
 لو اكل الوصية على من لا يحسن عدي ومن تركه المظفر من الوصية
 الى لا يعرف انما هو في امس حقه من ماله وان لم يخرج من ماله في ذلك
 عدي وان لم يسه بقوله في هذه المصاحبة في حقه من الوصية الشريفة وليس
 يتبع الجميع للمالك الجميع فان المالك في جميع هذا الجواز ان لم يترك احد الا الحصر
 ان يتركه من الوصية عدي عن الجميع لانه تطوع وخراجة لكون من المالك
 ان يتركه في ذلك المقوف احد اطراف عدي الوصية ان يخرج من المالك
 ويقتصر الاوجب والاوجب حمله في ذلك من المالك ان يتركه من المالك
 من هذا المسئلة اجرهما ماله ان يتركه من المالك لانه لا يخرج من ماله
 شطرا من المالك من الوصية فحار ان يتركه المالك ومنه من ذلك المص
 ويومى بما وقع في المالك ان يتركه من المالك ومنه من ذلك المص
 المالك ان يتركه من المالك الحصر عدي من جميع هذا ان يكون ماله في
 الخصال من ان يتركه من المالك الحصر عدي من جميع هذا ان يكون ماله في
 المسئلة ان يتركه من المالك الحصر عدي من جميع هذا ان يكون ماله في
 الزكاة ان يتركه من المالك الحصر عدي من جميع هذا ان يكون ماله في

[illegible]

خصيل الزئبق في ذلك انما كان من غير حق الادmission في ذلك
 من حق الادmission فيه مفيد على حقا والله يعلم سواها وحاصلا هو عاقلة
 فان من حق الله يعلم هل يخرج من الواجب ام لا في كلام وخصيل الزئبق
 فيه ما لا يعرف والبيع وان كان مرفوعا فاحدا في لا يعرف من احدها
 على الاخر اصل الوصي في ذلك امر الوضوع يقع البيع عن الواحد وذلك لحو
 ان يكون عليه مطالع لا يعرف انما كان شيئا لما خذوه على الاحكام اذا لم يعرف
 اصحابها وكانوا لم يوفوا للقطعة وناسه ذلك ثم اوصى له من ماله في
 وجه القرب والمصالح هو الوفاء والعقد العرفي ناسه ذلك فانه لم
 الوصي في دفع ذلك من وجهه وخوارصان يكون المرفوع فيه ذلك ذكر
 فانه في الزيادة في الفضل الاول من مال الواهب قال اذا وقف المرفوع
 حله من ادبيه ولا يعلم قصده بذلك ثم ان كتاب المطالع الى عليه مصر فيها
 الصرايح انما كان في دفع الوقف ولما قصده بذلك ان بيع وصايع مطالع
 فالمازى حوا الى وقفه لسطح المطالع ويكون هذا الوجه الصانع بعض قضائهما من
 ان يصفى البيع والواجب اذا كان واحدا في دفع ذلك عن الواحد ولا يسمع
 البيع فالواجب معلقا وان يكون عليه عسرون عامه مرفوع في حال مرفوعة
 واعني اوصى بوجه بذلك لمع على اصله لان عهده لا يجوز صرف الاعسار والركاه
 الى العرب والمصالح الا ان اضلا حذوها في كل مكان من مسائل الاحكام
 اذا جعلنا الامانة عن احكام مرفوعة فانه لا يسمع عليه الا ان يكون له مطالب معين
 فاذ اطلبه ووقع في الخطا ثم كان الحاكم ان يصفى ما عمله فان لم يكن له مطالب
 معين لم يصفى وكان فاضلة حارة هذا الواجب اوصى ما في على الوصي
 او غير له فله في ذلك حوا ان يوصى به وترك خالوا له المال احد
 المالكين عن حقه لانه لم يصفى بعض في ذلك من مسائل الاحكام فانما ترك

الوصية في المال وان كان اقل من مائة لا يرثه الا المال مطلقا
بما جعله عليه الا ان الحكم في هذا الاصل سطران كان مرفوع
هذا الباب الا عشرة والزوات خصوص في العتق والوقف كما ذهب
اليه بعض الفقهاء وهو الذي يعصده منه بحج عليه السلام فانه يكون خاصا ولا يورث
فيه امر اخر من حكم او غيره لانه ليس في ذلك مطلقا معبر وان كان مرفوعا
ان ذلك لا يجوز الا لانه لم يعلم او ظن انه خارج فذلك لا يفسد الوصية الا لا يعلم
الزكاة لصحة حال حياته فله ان يفسد ذلك بمقتضى الوقف كما ذكر في
كتاب النكاح ان الزوجه لو ما كتبت وصري او بعض شهود او شهود وصية
ومن ههنا ان ذلك لا يجوز الا بماله يعلم امر علمه ان ساله ولداه فان
الشاح اب ماله يمسكه لانه لا يملكه على الصلح وهو محرم منه فان يمسكه
من ابيه ما كان جعله اذ اوقف لما عليه من العتق طامنه انه جاز على من فيه
من عتقها الوصية ماله يمسكه ولا شاح في حكمه لانه ليس هناك مطلقا
معنى فصل العتق بطرق اما ان كان قد اعس عتق طامنه بانه جاز من علم
وان اذ مسكه بطرق في حكم الموقوف فانه يفسد عتق الذي يمسكه رضا الوصي
الزوجه عتق الشاح وان نزع الموقوف ليصبح الا حكم لان الموقوف لا يملك
لا احاد هذا المذهب فلو لم يمسكه فانه يفسد عتق هذه المسألة على من
حج عليه السلام فلما مره في حكمه عليه السلام ان حرام من الصلوات خور ان يفسد
لما لرب والمصالح والعين من القرب والمصالح فعلى هذا الواعى او وقف يمسكه
عليه من العتق والركاب ان يكون جازا وانما يفسد على السد طمنا في
الستر ع من غير القسم انه قسمه لسهام الوفاة ان يفسد الوفاة لانه يفسد
يعتق فعلى هذا الاصل في الكلام في ذلك المصنفان ما سطر

ان يمسكه انشا الله فان موت الوصي له بعد موت الموصي في كل حال
والمان ان يفسد على الوصي ما الوصية بكل من جعله الموقوف والامتناع
يعتق فعلى ذلك من جهة الشرح لحيات الوصي له بعد موته الى مكان يورث في موضع
وقاله في خبره بعد ذلك وطلبت الوصية لعمها والذات ان يكون الوصية جعله
شرط في وجوده بشرط الرابع ان يفسد العين له ما ولها الوصية فاما رد الوصي
له الوصية فظاهره سطر الوصية فذلك لم يذكر والقسمه الا انه رحمه الله ذكر
مسألة بل في الموضع قالوا في استعمال الوصي من الموصي في كل حال ان كان
يكون في الوصية او ان يمسكه او ان يمسكه او ان يمسكه او ان يمسكه او ان يمسكه
جمله فاذكر من الوجوه في هذا الباب في كل من المواضع التي ذكر فيها كل واحد
من هذه المواضع او الوجه في ذكر بعضها ما لم يفسد في وجه من القواعد والاصول
بمسألة الله تعالى اما الوجه الاول في رد الوصية في كل حال الله في الا وادى في المال المطلق
من الوصية او في المسألة السادسة في مثال الباب قال فهو خلاف في هذا العراء لان
غيره ان ورد الوصية لم يورث من ماله في القول في الشرح وهو الذي ذكره السيد
ط في الشرح وسعته انه مفسود في كتاب الوصايا الاحتكام وما ذكره رحمه
الله هو قول من في رد الوصية في وجه ما قاله ان كل عتق افسد الى القول
صلى الله عليه وآله والشاح والامان الوار فلا يصح قوله لان الحجاب حصل عتقه ولا
فان الوار فلا يصح قوله فاما قوله ان موت الوصي له مسرلة القول وعين
معنى لان ذلك ان يرد ان يفسد الى القول في الوصية اما الوجه الثاني فانه قسم
على غير وجهه ان يفسد من جهة العتق والامتناع والاحزان بعد من جهة
الوصية اما القسم الاول فهو ذكره في موضعين من الا وادى اجدهما بان يفسد
موت الوصي فعلى هذا الوجه في باب الوصية لحيات الوصي في كل حال ان كان
يعتق مع من يفسد الوصية اسم الشاح واسم الوصي في ذكره وتعرضه

بالظن والورق كان مصفا والاشج الوجه وراية
داكاس تميزت عن الهة واهل الصالح الى القبول فكذلك انظر الى
وجهه في علم ملك المس وكان الوارب ولا يخصه في العبر اكال الله
لان الوصية لم تكن بعد ولا سببه ذلك ان يكون الوصية فعلا لم يقع بعد
هذا الامر من الصالح لان ذلك ما لا يعرفه من غير الصالح واما هذا
فانه لم يعرف بعد من ملك الوصية قال الشيخ فان كان الوصية مما يحتاج الى القبول
فوجب بعدة او طريق بعدة او غير الوصية بعدة من السبب ذلك في هذا الامر
فلم يذكره رحمه الله في الموضع فيه فاشيأه فانه يصر الى الصالح لان ذلك
ادخل في القول فيكون من ملك الوصية الوصية كذا كانت فادله
مستحقة كان الصالح واما العبر الماني ذكره في الزيادة في الفصل الثاني من
الوصايا اية مسئلة الوصية معلية يعرفه من من يعرفه في ذلك اذا اورد
بنيت بعد ان يطلب لفهما مسئلة العبر الماني في الوصية المعلة
بالشروط قال رحمه الله ان من من يصر في هذا الصنيع الى قول الله واما في ما
الى العبر ايرام من عليه وعاش زمانا مما به بعد ذلك بطلت الوصية لانها كانت
مشرطة بشرط وفير في شرطها ذكره في الزيادة في الباب الثاني من الوصايا
قال فان شهدنا هذا من غير علم على الله والى بعد ذلك الوصية عما اوصيه من
سهاك به من مسئلة الله قال رحمه الله فان قالوا له فان اخرج عن
كثير من المال فان حق العلاءة لغيره ولا هو في حق عظم فاجز الوارب ذلك
اطلا كتاب الارشاد انهم ذكره في الزيادة في فصل الوصية لزمان في وجهه
المشكلة ان هذا هو مشروط بشرط وهو ان اخرج الوارب من المال فادكره
الويب فاد اخرج الوارب بشرط الوفاء بشرط الوصية وبطلت لعدم الشرط اذا
بطلت الوصية والوفاء لعدم الشرط كان المال الوارب فليس هو الوصية للوارث لان

ذلك لا يصح عنده مسئلة الله قال رحمه الله فان
الارض الى العلاءة فرد ما عليه فاما الوصية انما لم يوص له
والمعروف من الوصية في ذكره في الاية في باب ما يجوز الوصية فعله وما
لا يجوز قيامه بالاثبات قال الشيخ اما بطلت الوصية اذ لم يدع الوصية له ظاهر
لان شرط الوصية لم يوجد واما السبب في موضعين احدهما اذ اعلم فان دعواه
على الوارب من غير العلاءة فظاهر كلامه رحمه الله فبطلت ان ذلك على الوارب لانه
ولذلك اعلم بذلك ولم يدع له من الوصية في غير ما لم يرد له حقه واما الاسطر
بها الى وقت يعلم انه لا بد منها فالشيخ فعلا هذا يحمل ان يقال قول
الوصية وان لم يكن على الخلف في العلاءة فاحيا ما لم يوصي فانه على الوارب والحاش
بعد موته فالقول من الوصية في حيا الوصية الخلف لم يقع محرم واما
وقد انعم الموت فلم يجد العلاءة اسرار الاحاب وكهز لم يعلو
يقول الوصية له حكمه في حال حياته الوصية وان كان قول الوصية الوصية وفي
هذه الحالة حكمه واما اذا مات الوصية بعد اسرار الاحاب يجب ان يكون
القول من وجهه الوصية الوصية لم يعلو في العلاءة في السبع والالهة وسائر العباد
وهذا ظاهر ان لم يكن بعد نص خلاصه واما الموضوع الماني فهو ان الوصية لو اوع
ذلك العبر بصادق المسبب او تدرها على الوارب احيها الوصية له لان العبر اذا مات
بأهله لم يطل حق الوصية في الوصية في العلاءة او الوارب فانما ذكره في الوجه
الواع مسئلة الله قال رحمه الله فان قال الوصية ان لم يفلان يزوج
كثيرا فاعل فاد اكره فامنع ذلك المعنى من قوله او يزوج خات
الوصية فعلا لان المراد من ذلك ذكره في الزيادة في فصل الوصية
والاعان والشيخ في قوله ان يقول بصر في عيشه ومقتضيه من زوجه على العلاءة
فان لم يفلان لم يفلان فعلا فاد منه من غير ما امسح المعنى من العلاءة الوصية

القبول فهو مبيع على القتل الذي قتلناه فلو كان
اسم من المملوك في الوصية أم لا فاما ان كان الوصية موصيا
خو ان يكون الموصي او الموصى فان الموصى ان حصل من غير حياته أحد فكأن
ظاهر له لا صانع على أحد وبطلت الوصية وان كان في تركه خاله أحد
والله الموصي له لان الموصي اسلم الموت للموصي فهو كالموصى الوصية لمعين
فعلها او فمطر الموصى كتاب الوصية له وذكر ان اية الوصية فهو الموصى
الموصى له في كتاب في حضر اللفاظ التي يكون في وصية بالمال
والصل بها ومن لا يكون في وصية فلا خبث به اما ان قال الوصية
هو وصية في الوصية اسماء والمراية اذ ان اليه معلوما ان يكون
معا او حراما عالا له اذا وصى له فحل بعد الحظر وسنينة في الوصايا
الحقة قال رحمه الله وذكر ان قال في هبل لعل كذا يعزوه كافي وصية
لاخر قوله في الحظر في قوله بعد الموت كالموصية ذكره في الاقابة
في الباب الثاني من الوصايا في هذا خطيلا وذلك لان الوصية منه ان
كان ما نصح الله منه في الحلال المسمى والاطر ثم كما ذكره في كتاب
الوصف من البراءة لو تصدق بدار معجرا او طر ثم لم يجر لان المحرر
لا يصرق عليه ذكره في الفصل الاول من الاوقاف وعلى هذا اوقاف وهب
من المحرر بعد موته لم يجر ذلك ولم يصرق عليه ولكنه ان قال اصبروا كذا
الى المحرر او انصروا في مكانه او اوصبه الى المحرر مع صلح احرف
قال في دعوى الاول من ملك كذا وعدا حلفه في قوله رحمه الله وذكر في موضع
الله لا يكون وصية ذكره في الفقيه في الباب الثاني من الوصايا قال في قول الوصية
ادع كذا في اعيى بعد موته لم يجر ولو حرم احدها ان ذلك في وصية والبيان
الله لو كان وصية فلا وصية لو ان وذكر رحمه الله في موضع اخر انه لو وصية

فما لا يحكم ذكره في موضع وسذكره من بعد انما فصل
فاما الوجه الرابع من ذكره في البراءة في فصل فالحظر للموصي فعله قال لو
او في الموصى بعد من الاعيان لم يكن ان يخرج الى الموصى بلها من مال الموصى
الحق فقد انصير العبر ان الموصى عن عر صله من اجله خبثه صلا وبطلت
الوصية وخالف ذلك اذا كان الوصية في مسمع فبطلت من الموصى فانه يسمع الله
والمصان على الوصية والمبرر واما السهولة في هذه المسئلة في موضعين احدهما
ان الوصى ان الموصى له العبر خاله او ابنته غيره فاحول العمة ان ذلك الوص
او الموصى له في المبرر لو اعياها الوصى او العبر واخذ منه ثم يكون الحظر وخفيل
ذلك الله اذا كان الاطلاق قبل القبول في الغرضه للواز لان ملك الموصى لا يسمع الا
بعد القبول كما ذكره رحمه الله في العبر الوصية هذه موقوفه اذ الله اسلم
بما جاز الوصية له الله كتاب الله في الوصية وذكر ان الهبة لو انشأ اسلم
في قولها الى المحرر اليه فبطلت الوصية واما اذا كان بعد القبول فانه
في عا ان الموصى له هو شرطه اسما من الملك في الوصية كما هو شرطه
الهبة لا ولا احط من هبة في ذلك الحال فان قلنا ان العبر شرطه والهبة
للاواز فان قلنا ليس بشرط فهو الموصى له واما اذا اعياها الوصى او الوصى واخذ
الموصى فبطلت الوصية الله ان كان ذلك قبل القبول فلو موصى له احدها من المبرر
لان العبر حقه والموصى قد اشد لهذا المعنى فان يعز عليه اخذها والموصى لو ان ذلك
نصر الوصى سببا لانه لا يجوز للملك والحق لا يعوم واما ان كان ذلك بعد

[illegible]

ذلك انه وان جعل الاجزء معلومة فالتعليل غير معلوم
وكذا يصح ان جعل الله هذا الباب ان المار به وفي
الا ان اسباط النعمة من ماله فاذا لم معلوما ان الوصية كان له اجزء عمله قال
البحر هذا ظاهر لان الاجزء معهود له وذكر ان الله هذا الباب لو اوصى الى
رجل وصية مطلقة وشتر طاه ان اصابه لاجزء وصية كان له من تلك الجزء لاجزء
ملكه مبدان عمله ومطل المسماه لاجزء الجملة والوصية وما فصل من اجزءه كان
وصية له من الموصى فعل له اجزء المثل وان كان الاجزء معلومة لان العمل غير معلوم
قال ومضى اليه وصاية مطلقة فاقصبت هذه الجملة فاذا كرام من العبد والوصية
انوصيه بالانصاح من وجه وهو انه لم يوصى غير اسباط في العوض وكله من وجه
ان قال لم يوصى بها العوض جمعا العمل والاجزء لان الوصية اذا كانت مطلقة
والاجزء غير مسماة فكما اجزء منها تكون محمولا وفي الانصاح لا بد من ان يكون
اجزء العوض الذي هو المسمى به معلوما **باب في بيان اقسام**
الوصية للمفرد وذكر اننا عاها وما يصلح لك في محضر فوارها
الوصية المفرد اما ان يكون مساعا من المال او غير مسعود في الثمن والعين
للمسعود من اساع ونفرو منها الثمن او غير مسعود في نصيبه فاعلمه نصا من
هذه الجملة ان يعاقب ما المسم الاول هو اذا اوصى الى المفرد اخر مساعا من
ماله فقد ذكره وفواره سبع مناسبا اخرها ان ذلك سر سري من الوار والموصي
له ذكره في الزكاة في الفصل الثاني من الوصايا قال اذا اوصى سلبه ماله للمفرد
كان ذلك سر سريه فاعلم من كل نوع له قال السبع فاعلمه الوار اذا الوار
ان خرج الثمن العبد بل العبد لم يكن له ذلك الا ان اسامى كسما السر كسما الوار
او غيرهم قال السبع في هذه المسئلة لا خلاف الحاصل ان يكون اخر المساعا للمفرد
ومن ان يكون غير من المساعا كما ذكرناه او اوصى لعبد سلب ماله دخل فيه

توصيه يوصي الله به على من اطاعه ولم يذركم
في سائر القسم الثاني

وعليه قال الشيخ وقد اصبحت الوصية مطلقة
عنه فاما اذا كان الختانه من الزوجة او
عنه فاما اذا كان الختانه من الزوجة او

ان ارد الوصي من حيا الورثة الصغار واخرج لهم
خودا خمسة نفقة وخارج المالا ان يكون الوصي
منهم وان شقوه في حق نفقة غيره الا لهم كانوا اوصيا ان يكون الوصي
المهر وقال سوا هذه الارض وقومها على الكفر قال حسد خور لهم ان يها
الي الميراث ما سيعبرم له منها وما يشريه وان كان يطلب مهر ومما قدر
تسرى اليها من مته وور لا يعلم عنه ما يبيع ذكر مر في الراد في فصل ما
حب على الوصي او خوله فعلة قال الخ كانه يول اباها او طلبت أكثر من مته الميراث
على الوارث ان ارجسها عنه أكثر من متهها وهو الصاوي كبر ما قلناه في المسألة
الاولى لا يجب على الوارث الكثير ان يرضى له ادا كان خوله حيا فله حيا فله
بعضها وان طلبت أكثر من مته ادا كان الميراث سبعة في ذلك اذ لو كل كذا
لما جاز احدها بدو فاطلب المسألة الثالثة ما ذكرنا ما لم يمد وهو الورثة لو
متغوا الوصي من متهما فمترق عليها جاز له اخراج يديها المهر من سائر امواله قال
الكفر فان كانت هذه الوصية لم يجر فعل خور الوصي في كونه من متهها ولها وال
ملك الموصي له الارض من الوصية وقد سئل المشقة الرابعة لو باعها الوصي الوارث
هل يجوز له ان يخذلها ما وقع عليه العهد من ان يبعده العوض لا وهو احدث ذلك
قوله رحمه الله فكل رسول لا ان ذلك لا يجوز لانه لو لم يزل لم يرجع الى الباع
الان يكون الموصي مخرج العوض وقال بعضنا بالبرهان حسد لا يجوز بيعها بعد ما ذكر
هذه الا فكله في باب ما جاز الوصي فعلة والا يجوز ذكره في الراد في هذا الفصل
فلهذا حصل لانه ما منع من ذلك لانه ما قلنا بيعها بالبرهان وقومها من كذا الوصي للمنع
بالبرهان فلا يجوز اخراج غيرها فاما ان باعها بخير ومن احذر العوض ديار فمده بطر
المسألة الخامسة لو باعها بالتمس الذي امره الوصي من ان يقطع ذلك الميراث
الناس اسئل الله ذلك الميراث في الراد في فصل ما حب على الوصي قال الوصي بيع

ان يبيعها بالبرهان الراد في ما عاها الوصي ما حب على الوصي
اسئل الله الميراث في الراد في ما عاها الوصي
كوان الاشكال فان كان ميراث القيم خوار يكون باعها بالبرهان المعير او الميراث
من ذلك بعرضها من الارض فكل من يرضى كان متهها فان الوصي يرجع اليه
بها الارض وفيه البقرة المسألة السابعة لو باعها ميراثها من متهها وادى من واحد
جار البيع ادا كان متهها وقومها كل واحد منها في مصر فذكره في الراد في فصل
ما حب على الوصي او خوله فعلة فصل في بيان القسم الرابع وهو ادا
اوصى ان يصدق عنه بهذه العبيد على العرقا قال رحمه الله حب الميراث
ولا يجوز العدول ان يرضى ما ذكره في فواضع منها في فصل ما حب على الوصي او خوله
فعلة وذكره وحده ذلك ان يكون له كذا بزم الموصي الصدوقه قال الشيخ
وعلى هذا الورثان كانا تارضا او اوسع بها كانت عتقها قال الطاهر
انه يلزم فيه الكثير **باب ما جاز الوصي** من الفاطمى ولقبته
وقال لا يجوز عقوبتها في هذا الوصي يلزمه في امها الوصية من اعادها لم يجرها
فصل الوصي في عتقه والاخر لفظه وعيانه فان علم من اذنه وعرضه وحده
ان يعل كذا ذلك ولا يسلط الى العتاقه فان لم يعلم فقتله وقصره خلا وما يصدقه
عتاقه فلو اوجب ان يبع عتاقه ولا يسلطها فان لم يعل فقتله يعلم القدر والعرض بعرض
العتاقه فلما ذكره رحمه الله من العتاقه في العتاقه في الحكم على المعتاق وان لم
يكن ذلك معلوما فبعض العتاقه في العتاقه في عتاقه في عتاقه في عتاقه
فقد اختلفوا في مذهبنا عليه السلام وفي الامان بان ياكل الوصية من عتاقه من اذنه
وهو ادا قل ذلك فان لم يعلم في عتاقه فان لم يوجد منه عتاقه في الحكم على اللط
والعبيد في هذا وفي الراد في فصل ما حب على الوصي قال رحمه الله
الله او امره ان يرضى قطع ارض سلمه بتمم ولعلها وقطعها العتاقه فاستنرى

الحكمة الموصى بها الاركان
عالمه ما هو علم من قصد الموصى به ارادته فطعم
الخطبة دون غيرها حسب ما اسرى عن غيرها كان صامقا بنو المسمى له
ذكر في الافا في باب حجر الوضو فطعم وهو ما هو لا ينفك الا من
بان حاله عاينه واشترى بها طعم لان العوض في ماله معلوم وهو لا اراد
به عذر الطعم واما نصيبه من الملك الحجة فان كان الابع للفقير ان يكون
وطعمه واحده وكان يعال ما هو علمه اما ذكر الطعمة الواحدة له فغيره
البيع للفقير واما اذا علم انه فطعمه معبده فاشترى غيرها الخ من ماله العوض
معلوم على العباد وان كان ذلك معلقا بطعمة معبده مخالف صمغ فربما قاما
قوله رحمه الله ان المشتري يكون له عرض صحيح وفور ذكر في احكام الحجارة اصنافا
لوان يانه ان يبيع فيكون من الحجر وكان العوض في الحيوان في غير
المعاني كان المحرث وكان العوض في الحيوان مخالف فصدور المعاني
المحرث عنه وكان الوصي ضاملا في جميع ذلك فله في نظره طمن من حجر العبد
مخالف او المعنوي المكفوف ما اسبه ذلك فمسا حوزة ما اوصى
سبع ان صنفه في معاني العبد اقل من الكالم في غير فغير احدها هو ان يبيع
اصل السبع بعبد البراهم والبراهم لا لا يبيع له اعياها بالبراهم والبراهم هو ان
ياخذ العتوض من الاعياها ونصبتها في العبد او اعياها بالبراهم هل خور ان احد
البراهم عوضا عنها واحد البراهم عوضا عن البراهم والاداس على الموهوب
بالبراهم هل خور ان يبيعها ما البطل الاو فطعمه هل خور ان يبيعها
السبع بعبد الامان فله احد الاقولا واحدا وهو انه جار ذكر في الراد في فصل
جب على الوصي ما ادا ما عده سوع من المهر فهل خور له ان يخرجه عنه عوضا عنه ومهر
العوض في العبد ام لا فله احد في قوله رحمه الله وذكر في موضع ان ذلك لا يجوز

[illegible]

منها ولا يملكها خور ذلك لا العزم من
الحصول لك بالثبوت وجب ان يصح كاذرة
بانه اذا وصي في شيء قطعه من فاشربها لمصلحة واجبه جار لا يملك
في مثل هذا صرف المال تلك الجهة كذلك ما ذكرناه ولا سبب ذلك
ادامته احتراجه والمظالم لانه ليس هناك من يصير الموضع رضاء ولا يوجب ذلك
مطلب قالوا يجب اتباع لفظة مدحه هاما يذكروه من بعد الفصل الذي عليه
فصل الاحتججه فان بعضا دس من ملك معين ففصل ما احتج حاز فاوله لانه
في الافاكة انه ان وصي بان يصير مدحه من ثوبه على الناس من بعد الوصي الى ما لم يوص
وقضاء جار اذا لم يضر الورثة ذكره في ما يجوز الوصي فعله او لا يجوز
يو كبر فاطنا لانه اذا جار بك المصير اذا علم ان مصيره لم يتعلق بذلك واما
معلقا سقط البر في هذا الحق فافهم ان ذلك ما قلناه فاما ما ذكره في الزبال
في فصل ما تضمنه الوصي بان يخالقه انه اول قول لوصيه ما لا يعلق من البر
فانصها واصرفها في عماره البر و اجن الوصي عوضها وسلم وصاها مع امثال
احزما عليه وراى ذلك اتم لم يصح ما فعله ضموا لوصيها في الفقرات التي ذكرنا
لم خولها لانه امر الوصي وان لا يملك على ما نعلم ولا يصح فيه لانه امار الخرج
هذه المسئلة لانه اوصى بالبر في الطريق فلم خول العبد ولا غنم الا بطله
او صي خمس ملك لم خول العبد ولا يتوحيه شواكار لك من حقوق الله يعطى
من حقوق الادب من على ما سب من بعد سرك ان انه اذا لم يصح الاحتجج لوصيه
فانما وصي لفظا لما لا جار العبد لك عن الجسد ومع العزم هناك الزاد
في فضل ما يجب على الوصي او خوله فعله لوصي ملك ما على العبد ولا يترتب
الفقر ادخل البر في حله الوصيه فان من عليه البر على عزم من يملكه بالبر
وكان ذلك مصلحه الورثه والوصيه حاسه وبان هذه المسئلة على ما نعلم

لو خول الامتنعه والعزم من فخره على الوصي
فصل الاحتججه فان اوصى لواحد غير معلوم من ثوبه او ثوبه او ثوبه
من البر واهم والبرادون غيرها ذكره في موضع من البرادون
او لم يجر عن الحب كان ضاموا وكان احتججه في خبره في ذلك ان العزم
خولان ثوب معلوم ما سوا ان يكون الاحب الله اخراج ذلك للحكمين كرها
في موضع من فصل ما يجب على الوصي فعله الله سمي به النفس كالمشايه الى
العين فانك كذلك اما ان الي عين وقال لصون بعد المخر العبد في البهه لجوز ان
يكون ذلك لك لانه لم يوصى المصنوعه ذكره في هذا الفصل ايضا وشوي رحمه
الله في هذه المسئلة بين ان يكون وصيه من حقوق الادب من جوان يوصي للعبد او
البر و فاما سبب ذلك ذكره هذا الفصل وهذا الفصل الاول في فصل ما نصبه
ما لم يملكه قالوا قال لوصيه عوضها او شلعه فكل مع مكان احزما عليه وراى
ذلك اتم فالجواب عندي ان لا يصح ما فعله لما قال صيها في الفقرات التي ذكرنا
لم خولها لانه امر الوصي من ان ذلك لا يجوز في الموصعين صيها وحقوق البر
وفي حق الفقر ايضا فاما اذا بعد ذلك الحب جاز العبد ولا العمله الا بالبر
يكون من البر واهم والبرادون غيرها ذكره في موضع من فصل ما نصبه الوصي ما لم يملكه
في الزاد ان قال اذا وصي للعبد ما لم يملكه فاحتج العزم من خوله الوصي
بالبر وان بعد مصلها والبر يعتمدها وراى العزم من العزم من لا يكون فيه لها
فاما ثوبها على ثوبها لم خولان لا سطر وان كانت الوصيه من حقوق الادب من
خوله لا يكون بان كان من حقوق طراز ما من الله في عبيده فهو ان يكون الموصي
ما هو اوجده او اراد ان يعوم الدراهم الزايله بعد ليله والبرادون المحرمه بالناس بوجه
ذكره في موضع مصلحه فصا ما خول الوصي مصلحه من الافاكة وفي الفصل ذكرنا
زمه الله المقام خور ذلك فقالوا قال احتجوا كيدي ما من على ما قال

فجوز ترك البيع واخراج العمة واسمها جارية
هذا والله تعالى اعلم بالصواب فان العمة اذا لم يصبها
الصلاب الوترية يجوز لهم حبسها واخراجها من بيتها الى العمارات
التي يطلبون فيها ولا يعلو العرش ببيع من ان العرش على سلم
هذا اخرج الله الارض من حقه العرف وان السعوان ذكره الموصي وان
العرش لا يعلو به فست هذه الجملة صحة العقد الذي ذكرناه ان الوصية حمل
على هذا الموصي وبه ان علم ذلك فان لم يعلم به فصدى حمل على العرف
فان لم يوجد من حمل على صرخ اللقب فحمل منه اخرج الله جملة
الله فان اوصت امراه الى بها ربي حرا بكذي من الارام الى غيرها
العصمة من مالها وكاتب موجوده غلبها وان يرضها على العمارات ورفع الاتراك
الذين هم الى غيرها وقال الحشر هي العمة فانها ابيع لك واسير الحشر
بالذين هم الطينة وفي غيرها على العمارات كان على الوصية عمة ماس اليراهم الطريقة
والعصمة ذكر في الافاكية باب ما جاز للموصي فعله ووجه هذه
المسئلة ظاهر لان الوصية سالوا خير ورعا يكون عمة اليراهم الى سميها
فاذا اخرج الوصية دونها كان ضامنا لالة انك مالك لمست فادار ارفضا
الغنى فانه يعصم من حسن الخيرة يكون مسل مرتها فاما ان كانت الوصية
سالوا اخراج الذين هم العصمة فخرج الان العصة كان المخرج عنه وصم
لها العصة كما ذكره رحمه الله ان من اوصى بان يصدق عمة بكذي من الحشر
فغير الوصية عن الخيرة المعاد كان المخرج عنه ويكون ضامنا للمستفصل
منه اخرج الله الله واذا كان الوصية من اقامه المستحقين في شرطوا عليه
امسا الوصية خضعتهم فامساها من غير ا حصرتهم ليركس اليك لمن اطلق ما فعله
لحملة سر طهر ذكره فصل ما سمعته الوصية بالحالة وذكر في وجه ذلك

فجوز ترك البيع واخراج العمة واسمها جارية
هذا والله تعالى اعلم بالصواب فان العمة اذا لم يصبها
الصلاب الوترية يجوز لهم حبسها واخراجها من بيتها الى العمارات
التي يطلبون فيها ولا يعلو العرش ببيع من ان العرش على سلم
هذا اخرج الله الارض من حقه العرف وان السعوان ذكره الموصي وان
العرش لا يعلو به فست هذه الجملة صحة العقد الذي ذكرناه ان الوصية حمل
على هذا الموصي وبه ان علم ذلك فان لم يعلم به فصدى حمل على العرف
فان لم يوجد من حمل على صرخ اللقب فحمل منه اخرج الله جملة
الله فان اوصت امراه الى بها ربي حرا بكذي من الارام الى غيرها
العصمة من مالها وكاتب موجوده غلبها وان يرضها على العمارات ورفع الاتراك
الذين هم الى غيرها وقال الحشر هي العمة فانها ابيع لك واسير الحشر
بالذين هم الطينة وفي غيرها على العمارات كان على الوصية عمة ماس اليراهم الطريقة
والعصمة ذكر في الافاكية باب ما جاز للموصي فعله ووجه هذه
المسئلة ظاهر لان الوصية سالوا خير ورعا يكون عمة اليراهم الى سميها
فاذا اخرج الوصية دونها كان ضامنا لالة انك مالك لمست فادار ارفضا
الغنى فانه يعصم من حسن الخيرة يكون مسل مرتها فاما ان كانت الوصية
سالوا اخراج الذين هم العصمة فخرج الان العصة كان المخرج عنه وصم
لها العصة كما ذكره رحمه الله ان من اوصى بان يصدق عمة بكذي من الحشر
فغير الوصية عن الخيرة المعاد كان المخرج عنه ويكون ضامنا للمستفصل
منه اخرج الله الله واذا كان الوصية من اقامه المستحقين في شرطوا عليه
امسا الوصية خضعتهم فامساها من غير ا حصرتهم ليركس اليك لمن اطلق ما فعله
لحملة سر طهر ذكره فصل ما سمعته الوصية بالحالة وذكر في وجه ذلك

لا هـ قال فخذ المولى وانما يكون القسط طم
 من قوت فعله فاحه مخصوص في فقه نظر وفار
 في السنين ثلث من في الوصي امضا الوصيه خصيت بهما اذا لم يظهر منه
 حياه بعد الوصي المولى فامه الوصي وهذا ظاهر لان الوصي له ولاه على المولى
 فلا يطل بعرضه واما المستوفى فلا ولاه له على ذلك الا اذا ظهر
 منه حياه فبذلك لهم معهم الصرع على سبيل الامتناع وروايتهم
 وصا اخر فيكون الولاه للمصوب وبهم فصل في سائر اشياء
 نصت في الانسان في ملكه وما لاحاح من ذلك الى حكم الحاكم
 وما لا لاحاح اما ذكرها هذا الفصل في هذا الموضع لان خبرنا من سائر الوصايا
 يبين عليه فاننا علمنا هذا الفصل من السقوط مما منع عليه من المسال كان كذلك
 منتهلا للفروع فوعولنا على صورته وفهمه اذا اراد الانسان ان يترك ملكه
 لغيره في حواله او يوطئ جاريه او وصيه او ماسه ذلك قالوا
 حال الملك اما ان يكون مجمعا على فقهه ملكه غير محموله فقهه فملكه بايع
 الجمع فالله الصحة او البراءات المجمع عليه وما اسسه ذلك واما ان يكون
 مختلفا فله حوالا بريما او لاولاد او لغيره الكسالى او يبرح يعرف
 او واحد اليه من مال العمل من غير نص الوتة او الحكم فان الملك
 مجمعا عليه جاز له ان يفرقه على ما يشاء غيره ولا لاحاح فيه الى حكم الحاكم
 وان فرقه حصصا ومنازع حوالا بريما احذر وجهه فحارسه او فقهه او
 جاز له فانه اذا علم انه يتركها فلا يحزم عليه التمسك في ملكه بدوالة
 ولا لاحاح في حكم الحاكم اما ان كان الملك مختصا به فوفا كذا من
 المسال او حاله ان لم يكن معقار بغيره فان الملك يكون للمالك ولغيره
 فيه وكذلك الاح مع الجزر لا يوجد ذلك فان لم يوجد فيه حصصا ومنازع خاد

اذا جعله في الوصيه والاسنادات في كل واحد من هذه الامور

جاز للانسان ان يفرقه على ما يشاء ولا لاحاح فيه
 لكن للشرع غيره فجزءه ان اخذ جمع المال كان له عليه
 سعة في الاختصاصه وكذلك لو اخذ اليه من مال الحاكم ولا وازت له
 جان ما ذكرناه وكذلك اذا اشترى ماله او اوروح المالكه بروح الولي جاز له
 الوطي فان لم يحكم الحاكم خوارضا فاحه شرابه فان فرقه بها حصصا ومنازع
 لم يخر ان يعمل فيها احكامه الا حكم الحاكم كما لو اجمع الحاكم الاح في المصنفه
 لغيره ان اخذ جمع المال من غير حكم لان خصوصه الاح معلوله بالملك ان كان مرفق
 الجوز الاح لارب وكذلك لو نزع يعرف لغيره الوطي لان خصوصه الوطي معلوله
 به وكذلك لو اخذ لغيره السهم اخذ اليه من مال القامات اكل له وان ساو غير
 سواء لان خصوصه معلوله فلا يملك من المصنفه احكامه ومذهبه لان الحكم ان
 يقول الا خاره المذهب فلا يفرق حصصه ولما اذا كان يكثر فانه يجوز ان لا
 الحاكم يملك ان يترك العريه بان ما يجوز الوصي فعليه تعلمه او
 بقول الوصي من غير نص الوان او حكم الحاكم او لا
 يجوز له ذلك الا رضاهم او حكم الحاكم اذا كان على الوصي من
 فامر وصيه نصاه او غير الوصي فوجب ذلك عليه وان لم يرضه الوصي فلا حوالا
 حال البر ان يكون مجمعا عليه او مخصصا فاحه فجمع عليه حوالا البر المعرف والمطله
 المعسره والحمله فيه حوالا العسائر والرتوات والمطام الى لا يعرف زناها وكذا البر من
 مال وطل العبد وما اسسه ذلك فان كان ذلك مخصصا فانه لا يجوز الوصي ان يخصصه من
 مبيع المال بانه ونقول الوصي على صاحبه ان يرضى الوان او حكم الحاكم ذكره
 في الواك في مضافا الوصي والآخر والمراد بحكم الحاكم انه يرضى الوان
 الحاكم قبول الحزنه الوصيه امر ردها الى الله في ملكه الحاكم كذا الجواب
 اجازة وان قال له الله عمل فيه على حكمه هو الحاكم فابودي

ثم لو اذبح ذاك او قال حكمته من غير ما
فيه وثنا او فخر الربا اب وقصا الاول
والوجه في هذه الآية هو انه قد اجمع في التورع في هذا
المال ان احدهما من جوار هذا التورع محرمه والباقي له وجوبه حصم ومنازع
فلا يجوز الوضوء في مصبه على اجهاده واحكامه موصيه لان المحصران مع بر ذلك
وتنقل الاختار هذا المذهب فاذا كان كذلك وجب المصير الى الحاكم لخص
فيه ما يوجب اجهاده لان الحاكم ملك ان يلزم العرا اجهاده نفسه ويطلب احكام
غيره اذ الحاكم الله فض **فان كان** ذلك التورع محرمه لانه
لم يوجد فيه حصم ومنازع بالاول هناك وان لم يكن غير معبر جاز الوضوء
بعله عام مذهبه واحكامه لان هناك من خاصه قال في هو كالحال مع
المال لان اذ جمع المال اذ كان ذلك مذهبه لعدم من خاصه خلاف
الحرم مع الاح فان الجواز لوجه ان اذ جمع المال وان كان ذلك اجهاده
لوجود المحصر فيه وهو الاح **فان** وجد المحصر كالوارث
والعزم لانه لم ينع به او كان فاما فانه جواره فانه من الله يعطى اماله
وسد الوصيه الا الاول ان سطره رجوع من خاصه ذكره الزاد في
فصل ما يجب على الوصي او خوله وعلة قال الشيخ واما قال رحمه الله ان الاول
معيه بالحكم لان المحصر كان اسرع في الحال فانه يجوز ان يخاصه في الوقت الذي
وذلك الغالب يجوز ان يخاصه اذ ارجح فاذا حاكمه جوار يوجب اجهاده الحاكم
الى ان فاعله عن جميع فمع نفسه ونصته فقلنا الاول ان نصبه بالحكم
عن ما من ذلك **فان** امضاه مع غيره الحاكم فان امضاه جاز ان يجمع
خاصته الوارث او الغالب اذ اجمع يعرض على الحاكم فان امضاه جاز ان يجمع
الصانع على الوصي والحكم فيما لله ومن الله يعلل اهل اجهاده معسجع الحاكم

من يحول الكلام بعد ذلك والوصي فانه يرفع على
ذلك انه كان في حاله لصادره مع الوارث او
الحاكم فالوصي ليس له ان يخاصه والوصي لا يرفع على العرا وخري
وعله عن الوصيه لان المحصر لا يدفع المال الله ساطعه على الصبر وفيه فصا
كالقمر است والربك من فاحكم اذ ذكره الزاد في فصل ما نصبه الوصي
بالطاعة **فان** قال رحمه الله عقب هذه المسئلة فاذا است اذ صراها
من المشرى الاول احسب لما اخبره منه الوصي فاحترجه ومنه الياء من الوصيه ولا
اعترف فانه هذا السلام ومعناه **فان** لم يخاصه الوارث
ولا العزم فهل يجب عليه اللوحه التي شاء لاه اذ افعلا وعلة عن اجهاده فان
اخذ الوارث العزم لا يلزمه كمال اجهاده لان الوارث العزم الا ان حكم
به الحاكم فسد يلزمه حكمه واما الاشمال فلم يعل رحمه الله الله واجبه لانه
يكون الاول ان يخاصه في المبادي وفصل ما يجب على الوصي او خوله فعلة
قال رحمه الله عن امره واولاديهما فمقتضى المراه في مال الصغار فامتنعوا عليهم
وطب ان ذلك في خوله لا يمنع ان يلزمها في ذلك صان لان ذلك مسئله خلاف
وان كان الاول في ذلك الاستحلال من الاولاد وغيرهم اذ بلغوا **فان** كان
الوجه في الوصي او خوله التورع املا الوصيه من غير حكم ما ذكره رحمه الله
وهو ان خصومه الوارث متعلقه به فان علم الوصي ان يرفع الوارث ا هذا الحق
معلق بجمع المال لخصان يثوره امضاها من غير رضاه لان خصوصه لا سعلق حيدر
فان اجهاده لا يان يلزمه كماله حكم الحاكم فملا الوصيه الحاكم ان ذلك من
جميع المال على الوصي امضاها ولم يملك الوارث قصه كذا ان اذ احاط به
الوارث الذي هو المحصر ان ذلك سعلق بجمع المال كان لا وصي امضاها وليس
لوارث نصه ولا غير هذا ما يصح اذا كان ذلك طاهرا من نصه واجتهاده

فان له اربعة اقسام من جهة الحكم لان الواجب في حكمه
ان يحكم به الا بالاحتياط هذه الاربعة الاحكام بالاصح
المقصود بعد ذلك **فصل في القس** فان من هذه الاربعة
من وجع المال لم يقل وقد عرفت عن ذلك الحكم واختلف القول بان الحكم
بالثبوت وان كان بعد ما مضى الوصي فنته لم يكن له حكم كما انه لم يقل
ذلك بعد حكم الحاكم لم يكن له حكم وما كان ذلك قبل معنى الوصي فثبت
فالحكم ما ذكرته لامبعية الاحكام فاما القس الملبى وهو اذا كان الدين الذي
امته الوصي بمصاها واعلم الوصي فوجه على الوصي بمصاها فقدم حكمه
في الاذكار وما ذكرته من حكم القس الاو ذكرته في الزيادة بعضه وقصاها
بج على الوصي واخبره فعمله ونقصه في الفصل الذي يليه وهو فصل في لامبعية
الوصي بالحالفة واما حكم القس الجبر ومما ذكرته في الاذكار في ما لم يجر
الوصي فعمله قال اذا علم الوصي ذلك لم يصره فصاوه وان كان الواجب ذكره فانه
بعضه سماعه فان علم الواجب بعد ذلك كان له نصيبه في الظاهر وان لم يرض
ذلك فمساها وبالله يعلم فان ثبت هذا الدين بشهادة الشهود لم يجر لم يصيبه
الا بالحكم ذكره فمساها من الباب في الاذكار والوجه ما ذكرته فان لم
لان قول الشهادة عهده فمساها فان يكون على المداين ان عمره اربعة وعشرون
كان ذلك مفسدا فيه وكان خصوصه العزم معلوله لم يجر نصيبه احازه الا في
الحضم وحكم الحاكم فمساها في القسم الاو وان غلب على طبعه وجوبه
هذا الدين عليه لم يكن للوصي نصيبه لان يكون الميت قد قال له اعمل لي
خمس خور ان يصير ماله على طبعه او اجمع عليه على سبيل الاحتياط لان الدين
من ماله وحده فخور له ان يصير بقدر الدين ماله ان ياتي ذلك قوله اعمل لي
ذكرته في ما مضى وهو ظاهر **فصل في الوصية** فان الله تعالى ما امر بماله على

وما يجوز له ان يعلم الوصي هل مضى عليه الوصية او لم يمتنع عليه بها
فقد علم ما لم يعلم التزوج ولا معنى لسؤال المولى من الوصي هل مضى عليه الوصية
عليه قال لا يأخذ الوصي في ذلك عاب طنه وانما عمله في العلم ذكره في الاورد
والرأى ان باب ما يجوز للوصي فعله ولا يجوز قصه قال رحمه الله وادان الوصي
ان يخرج كرام الزمان عن سهم حل الوصي ان يسله وان يمل ان يملكه ان الحد
من احد والطلب من الطلب ذكره في الافاكة وادان ما يجوز للوصي فوله نظر
باب ما يجوز للوارث ان يفعل في مال الميت **ع**
حكيم وما لا يجوز قال رحمه الله في الرأى ان ادمات الوصي قبل ان يوصيه
منها الا يورث امسا الوصيا لا منع ان يجوز للوارث القيام به من دون ائمه
الخامس ذكره في فصل ما يجب على الوصي في ذكره الفصل الذي يليه وهو فصل
فيما يصنع الوصي ما لماله فوله ان ذكر مع وجود الوصي ايضا لا يمنع ما فعله ولو
فعله الا انه كان ضامنا وكان الوجه في هذا ان الوارث ايضا ولا يهده وهذا
المالك الوصي الا ان يملك حصة لثمة وفصله من مال الجرد واما منع
من التفرقة في المال حقوق الفقهاء اصحاب الوصايا فادان في تلك المهمة
فقد فعل ما يجب واما الاصل فلا يملك المال فكل ضامنا **ق**
قال رحمه الله لو اخرج بعض الورثة خاص ما في اعشار الميراث مع بقاء ما له لكان
ذلك ابن ذم من مال الاجزاء واغنيوه ان يقولوا احار هذا القول يعني وجوب
العشر بعد الورث فلا يرعى احداك ذكره في الرأى ان في فصل ما يجب على الوصي
او يجوز له فعله والاشترع وهذا الصامم فروع الاصل الذي يعدم فعله ان كان
الورث الذي يقضه الوارث من خاص ما له ممتصا على وجهه في الركة وحسب ان في الورثة
التزوج لانه ليس بعده من الورث لا يمنع الا ان يكون ذلك ابن سبب شهاكه الشهود
حسد لا يجوز الا بعد الحصر لما فيها مما تقدم وذكره لو كان من هذه جمع الورثة ان

[illegible][illegible]

[illegible]

فان المنبر في مقامه لا يوزن لك
 طلب التواضع لا غير ذكره في الرداء في فصل في
 قال الشيخ في هذا الوجه لا يمنع نفسه منع الى الله ايام حب ان لا يحضر
 ذكره رحمه الله ان لا يحضر نفسه في هذه الاماكن اوضح لا الملائكة كان
 نفسه من جهة الله فاما احتججه من جهة نفسه لاجل القروء ما من العرو في
 الاماكن اكثر منه في الوضوء باب في الوضوء بالحكمة كنه الخرج
 الوضوء فيها غير الباب في ذلك انه اذا اوصى بقطعة من راحة السار اليه فان
 فان قال بان الوضوء يعوم مقامه فان كان اللطيف على حمله من المفاهيم المحملة
 اخذ الاصل في المسعى الهدى العقل قال رحمه الله لو اوصى لفلان
 له او لفلان على نفسه بوجهه الى الوضوء ذكره في مثله الوضوء في الرداء في الفصل
 الاماكن الوضوء قال لولا ان استأجره الارض للغير احوال رجعوه الى الوضوء
 كما رجع الى الله لو اوصى بوجهه الى الله فافهمه الا ان لا يحضر نفسه ذكره في
 المفاهيم باب ما حوّل الوضوء فله قال لولا ان رجعوه الى الله على نفسه وقال رحمه
 الله في الله فافهمه الا ان قوله عليه لطف محمدا وآله نعم وعسى لهم
 فاما قوله ارجعوا ووجب ان يخص ما راد على ما فعله الوضوء وصيه وذكره ايضا
 رحمه الله في الرداء والمظاهر مثله لولا ان رجعوا على مقامهم ان الوضوء وودون
 عنه في الرداء ووجهه واحكام الرداء في ذلك من احكامه لولا ان رجعوا على المقادير
 وذكر ايضا رحمه الله في الضمير مثله لولا ان رجعوا على المقادير والضمير حمله
 اعمما على ما عليه في رجعوا على مقامهم عليه السلام والافرد غيري الى الرجوع
 الى الوضوء في نفس الضمير ذكره في الرداء في احكامه على الوضوء والخور
 له فعله والاول ذكره في الافاد في الباب الاول منه فصل منه اجر
 قال رحمه الله فان قال مستأجر هذه الارض للغير والافرد ان رجعوا على المقادير

[illegible]

وقصه ان حاله من دار في مصر
 على اوصى ان يقول ان قلنا ان هذا
 فقلت فان ساله عني من اهل الجاه
 على اوصى فوجه هذه المشقه ظاهر لانه اذا سئل على هذا الوجه فقد دخل
 فيه جميع الوجوه المحبب للاسحلاك معا وما اوصى فلا عليه لان اوصى لم يره
 ليس على الاسحلاك في روعه ذكر هذه المشقه في الاقدوس اما جوار اوصى
 فعنه ولا يجوز فتى **قال** احرفان قال المنع من الاحرام ولا في لم يكن الورثه
 ابطاله ونكاح الوصي والامام ان يعرف على العمرا قال الشيخ هذا ظاهر لانه ان اراد
 ملوكه العمرا والخاص بوجه **سأول** الاقرار على المال وليس سبه ذلك
 بوجوه مطالع تعرفه لما في هناك الواجب ان يانع فيه فعمل على ما يورث الله
 احملا الحاضر لان هذا الاقرار لم يسل عن الملك اما سا ولا حاضره فمستعمل في
 الملك موبه غير بعض العلماء ولا سئل عن بعضهم فذلك ملك الوازن المتأخره
 به والرجوع الى الحاكم **فتى** **قال** احرفان رحمه الله فان اوصى الامام بان
 سبيل رعيه في يوم رعيه من كان ذلك واحدا من مال الوصي اليه مال غيره اوصى
 اول رعيه يوم رعيه نكح ذلك والشيخ هذا يصح ان يوقع من ماله وير ما يوقع منه
 هذا الميراث لانه لا يرضى امضا الوصيه غايه من هذه الوجهه الا يريه قال كل يوم وهذا
 بعض الاما فلا يمكن ان يعرفه بانه يخرج الوازن من ماله بل يرضى بكونه
 به اما في سب الاقرار ولا يرضى عنه ذلك لانه اذا عرفت ما حاح له لرضيه
 يوقع من ماله وير ما يرضى ذلك من عليه كل سبه فبعد وجد الماسر ولا يرضى امساك
 هذه الوصيه غايه من هذا الوجه ولا يرضى بانه **قال** **قال**
 الوصي ان يرضى والورثه او العزما وقصه اوارثه واسما اوصى
 الله اليه **فتى** فان سب تركه لسان احلف الوازن في العزما مع الوصي

[illegible]

والمراد في آخرها ما بعده الوصي في قوله تعالى
الوصي وإذا كان هذا أصلاً لم يجمع ما لم يعلو عليه فليس المقصود
بوجه لا يجمع بينهما وحفظه إنما هو على ما كان من عاين
ما دخل الوصية فقد ذكر نزول الله في الأنبياء الموحية للضار عليه أمور
لمه أحدها المبرط في أمضا الوصية من سلف ما لو كان رحمه الله تعالى وقد
أنه لا ووجه الضمان يرجع إلى ما قلنا في نزول الله عليه وذكر الهادي عليه السلام
في الزكاة أنه من المأخوذ وهو في السابغ إلا أن يكون أحسن الأمضا لا من وجه ذلك
غما ما ساهى ما ساهم أنه لا يصح حبس المال من غير حاشية وذلك ما ساهى ما ساهم
طهر من بعد على الظاهر لا يضر وكان مضطراً في حق العير ومعيها فيه والبلاء
هو الحاشية على المال كأن يرجع إلى الظاهر منه على نفسه وما أشبه ذلك والتألف
هو الحاشية على المال كأن يرجع إلى الظاهر منه على نفسه وما أشبه ذلك والتألف
الحاشية على المال كأن يرجع إلى الظاهر منه على نفسه وما أشبه ذلك والتألف
لأن الحاشية على المال كأن يرجع إلى الظاهر منه على نفسه وما أشبه ذلك والتألف
خالف الشرع فإن خالف حكم الشرع لم يأن سرد الوصية على الثالث أو تفرق المال
في الوصية مع وجود البر فإنه يهمل الوارث العزما فإن كان الموصي أمه بذلك
وأن خالف أمه وأن خالف أم الموصي لزمه الضمان الموصي لأن يكون محله أمه
لأن المال الشرع على ما ساهى ما ساهم
من الوصية مال الوصية نظراً في دفعه الوصية خوفاً على نفسه من ضرر آخره من
بوصية ولا ضمان عليه ذكره في الأفاقه بما في حق الوصي منه من ضرر الضمان
الحاشية لا إلا في حاشية عليه فيضها ما لم يفت فقل رحمه الله
فإن الوصية الصغير من مال المورث عن أمه لعله العزل بطر في ذلك إلى عباد
اليمين من ذلك كما نرى في عاينه في كسبه الصبي ولها وحقوقها وجودها
فما وقع عليه لا يسع إلا لصغير في أمه حاشية من ذكره في الأفاقه فقل

فان قيل ان الله لا يجوز عصا من لم يرض من اهل العلم ذكره في الافاكي قال الزايد
 اذا لم يرض من العلم فلا أقول اراحكمه باطله اذا كان من اهل العلم فاذا لم
 بالناسل الحلف فيها ما مامرس له وطبه وجهه واما عليه صلواته فانه صح الحكم
 فان كانت السبل على الاسوع فيها الخلا وفي حكمها خلاصا صحيح عن غير ذكر
 في العمل الا بـ من العيا في الزايد قال رضي الله عنه اذا كان من المراد به ان
 يمكنه تعيين المحكوم له فقيل ذكره في باب القاصدا حكمه ليس من له خلافه
 من الافاكي انه ضمن الحكم له ان كان في اشتراك ذلك وقال فان حكم
 خصما ن خلاصه صح حكمه ونفذ قال رضي الله عنه خاب ان لم يحولها الى
 كان من اهل العلم ذكره في موضع من لم يرض من اهل العلم لم يصحضا وهو
 فقال ان الرسم الحمايل الحكم على وجه من الوجه من اصحابها مرام احدهما
 لم يرض له ذلك ذكره في الافاكي باب ما لا يرض فيه الامين قال وادي على احد المصنفين
 كزومه فقال المرء على عليه ان حلف عا ذلك دفعه اليك رضي الله عنه عليه السلام
 اليه لم يرض الرجوع فيه فاما اذا لم يرض للشرط متصلا كماله على قسم اهل القوم
 في هذا الباب ان كل احكام يلزمه الاسان يستلزم ان من له حكم الحاكم عليه ذلك يرض
 له اذا حكم عليه بوجه لا تلك الرجوع فيه كترك وذكر ايضا له ذلك في وجهه
 من الافاكي ايضا والمراد اصله والبيع والشري من الافاكي ايضا والمراد اصله والبيع والشري من الافاكي
 من لم يرض من حكم الحاكم كان حكما صحيحا اذا لم يرض من الحكم على الحكم على الحكم على الحكم
 من معلوم فان كان الباع وكبلا لم يرجع له ما رده من الميراث لو كان ذلك الحكم على الحكم
 ايضا لو كان الباع وكبلا لم يرجع له ما رده من الميراث لو كان ذلك الحكم على الحكم

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

والله اعلم بالصواب
شهدوا في ارجح من ذلك على الامام
ان يصعد وكثير العاينين معه لان ذلك
في الامام والحاكم اذا امتنع ما مضى احكم
انما في الحداه السله العزوفه في الخلاف وهذا انما في العاينين
عليه ذلك او اقبله او اقطع به فحكم عليه بذلك وهو صحيح
فان في النافع ان جعله ذلك في الزايف في العمل الحسن من الصا
فاد احرارها في العاينين في الاول في قول الامام وما ذكره رحمه الله
في حديثه في قولنا في الخبر الثاني في قوله في الحديث
سبله على كل واحد من عدل الحكمين عليه وفي الثاني في قوله في
الحسن من الحسنين في حديثه ان من عرف يومئذ السله علم من علمه ذلك
في الحديث الحاكم سبلهما فاما في حديثه في قوله في حديثه في
في بيان ذلك في قول الامام في الحديث في الحديث في الحديث في
السله الثاني في قوله في الحديث في الحديث في الحديث في
وجه الحكمين من خلاف او عاينهما ما مضى احكم وجه عاينهما من خلاف
منه خلاف ذلك في السبلين جميعا فالان في حكم الامام فيمن الضل ووسط
في حكم المريد والاحكام اذا اجتهد مع حكم الامام قال وذكرنا لوقال
المصدق ان من كان في السله في قوله في الحديث في الحديث في
طوافه منه لان طاعة الامام واجبه عليه وصوابه هو وان يقول العاينين
او يقول الحكمين امر الامام في قوله في الحديث في الحديث في
احكامه في الحكمين اذا امتنع ما مضى احكم ليرى ان من اجب في النافع
هو ان في الباقي ان الامام اذا امتنع ما مضى احكم في كل من امتنع من امره

و بعد از آنکه باطله را می بردند امام را بخوابانیدند و در آنجا

[illegible][illegible]

[illegible]

من قبله فلهذا كان عليه السلام
 معقلا ايا الله تعالى فصار
 المسئلة الاولى قال رحمه الله لا بد
 اما بعد ما عن صواب له
 العلة انه يجوز ان يكون عوى المذبح في غيرها اذا سبها الشهوة والموافقة
 المسئلة الثانية قال رحمه الله لا بد اياها من اذعان من ادعى ان ما حكموا به
 وهما منه لم يجر العوى من وجه حكم الاقرار الاول قال ادعى الشفعة من ادعى
 الملك كل دعوى الملك باطلا المسئلة الثالثة قال رحمه الله لو باع عبد له مائة من
 معينه من المبيع الاول او اقله ما عتق وعاسسا لو كاله واقام الله مع الحاكم
 ذلك وحكم بوجها وسراجوه معاشهم ذكره الرادى الفصل الاول في الدعوى
 وذكر في العلة انه وكل المذبح في سب سبها ومعه ولا ما له ولا ما للمالك
 حكم الحاكم بها ربيعة فاذا حكمه للموكل ادع مسأله عليه المرفوع
 الموكل الحكم الى سب ربيعة في الدف قال رحمه الله من كان
 ادعى الى غيره فانه كالمذبح من ادعى سب به كان عليه السبب ذكر في
 الباب الاول من الدعوى في المذبح قال رحمه الله وصاحب اليد سب الملك بطل حكم
 المذبح من يد المدعى اسره من كف فادع المذبح لا يلزم من حكم الاقرار ان لا
 كبر وهو ليس من ذكوري المصنف فلهذا الاقرار لم يسمع منه الدعوى من غيره فان
 اقامها ان ادعى حكمه اقراره واخصم عرو له ذكره الرادى في الفصل الثالث
 من الدعوى فصل قال رحمه الله فان ادعى بعض الورثة شرا وبعضهم ان ذلك
 له وكان اليه فيه فكل صاحب اليد كان له في وفاء عنه وهو وارثا سلم
 المدعى باقر صاحب اليد الا وبعضهم لم يكن له ولا ربح حقه وحده
 ذلك ما شاء وهو انه يبرأ حكمه الاقرار صاحب اليد في ابعاد ان الشك في الاصل

[illegible]

الخ في جوابه ان من اعلم وحده ان الله تعالى له ما يشاء من ادبار
 برهان الخزانة القيمة له بعد ان اذنت له في ذلك في قوله تعالى
 احلاف الرقيق مع السيد المالك وقد اذنت له من رجاها للمعاهد معه في
 المسئلة للسطة المعاك لان له من له الاحاد مع حقه القبول معلوم ان له
 طالب بالحق من غير كذا اذا فيها لم يعمم الاحاد مع حقه القبول كما ان
 يعظم من حيث عليه السلام وفيه يقول جماعة لا احلاف له لو صحت اما لانه
 واذ الله قد توجه على الحق في فضل واما المانع فقد اختلف في قول الله
 عاقبوا من احبها انما احكام الاعان فكر من المانع من صفاتها الى ان لا يحل على
 المالك او سواها على وجه الاحاد ذكر في بعض اجوبة الباب اول من كسب
 في الاحاد في قوله تعالى عاقبوا من احبها انما احكام الاعان في قوله
 ان من وقع عسوطا لم يره من ذلك فافهم صفاتها في قوله الاسماء وان لم يجر
 سب احكام الاعان وذكر اصنافه من الباب الاول في قوله تعالى عاقبوا من
 السبه ولم يرضى الشهود انه سكنه بالجرة فان المرعي عليه له الاجرة الا ان
 السبه على المرعي سببه برعا او على غيره في الاجرة والبار ذكر في الفصل الثامن
 الرعاوي في الزيادة قال الحارثي في المنايا اذ سب جاره وحل المرعي عليه في الزيادة
 البينة عليه لانها اتفاق الرعي الرعي فقط دون اسقاط فادار في قوله عاقبوا
 فعله السبه فاما القول الما في صحيح القول ان المانع لانه لها سبها الاستيحاء
 واداسوفها بعد سب من خرج صفاتها والسب سب احدهما العبد صحى كذا
 فاسألو الاحاد العبد ذكر في الاصل في الزيادة فاما سب احدهما الرعي فذكرها
 في صحيح معتقدها في الباب في الرعاوي في الزيادة قال الحارثي في قوله عاقبوا
 داسه او دانه وقال المرعي عليه اعزى بالقول في قوله المانع لانها المعان ان المانع
 كان منه فالمرعي اسما العبد مع فعله السبه ولم يرضى العبد من الاستيحاء الرعي

قال رحمه الله في الخبر السخنة قال رحمه الله في الخبر السخنة
 الطلاق والعاقبة في قوله الملك قال رحمه الله في الخبر السخنة
 خويلد بن عبد الله بن الحارث بن عوف قال رحمه الله في الخبر السخنة
 وذكر في مسند الصمام الراد قال رحمه الله في الخبر السخنة
 لا يزوج المرأة في أربعين يوماً قال رحمه الله في الخبر السخنة
 من الناس من أعرض عنهم هذه الأمان كوا الاضطرار والواجب في ذلك
 وإن سلم أن هذه ضلالتهم وجه هذه مساكنة وجه آخر وهو أن من كان امرؤه وحمل
 لها ولم يلقها بالطلاق لم يزوجها من غير أن يكون له عليها السلام ما واصل عليه الخليل
 وقال رحمه الله في الخبر السخنة قال رحمه الله في الخبر السخنة
 والخمس من الله يعا الذي خلق النار فهو قول محمد بن أبي القول في الخبر
 المروي عليه ما قال رحمه الله إن ادعى على من دسا وطالب زوجته وأبنته أو ابنته
 فأنه يخلعون على العلم من الحق والصالحين ثم يهرم وأما أسماؤهم من جهة الغير فغير ذلك
 التوكيد بظاهره فإن سكت فليس عليه المدعي ولا يعلم بصدقه وعهده ولا حياط أن يزوجي
 وزنا بغيره وإن أبنته كان مما عساه من الله يعا أن يسكت ويحلف عليه وإذا حلف
 الحاضر حلفه على القطع والباع أن يرد دسارها بعد على المشرى وأبنته المشرى فأنه
 حلفه على القطع أنه لم يمسها قطعه قال رحمه الله في الخبر السخنة لا يجوز سبها
 حاراً خطراً ورأى من حمله من حمله أن يسكت عليه عساً فيها
 فإن قال المدعي حلفاً أن لم يمسها من دسارها وحلفاً أن لم يمسها
 في الأرض فليس عليها ولا تسبها له بذلك وأما حلفه على القطع أنه لم يمسها
 وأما حلفه عليه المدعي فإن قال حلفاً أن لم يمسها فله لا حلفاً في الخبر السخنة
 على القطع أنه لم يمسها مدعيه المدعي فإن قال حلفاً أن لم يمسها فله لا حلفاً
 مدعيه لا حلفاً أسما على ما بدعيه من الحلف لا شيء فإن قال حلفاً أن لم يمسها كذا

قال رحمه الله في الخبر السخنة قال رحمه الله في الخبر السخنة
 الطلاق والعاقبة في قوله الملك قال رحمه الله في الخبر السخنة
 خويلد بن عبد الله بن الحارث بن عوف قال رحمه الله في الخبر السخنة
 وذكر في مسند الصمام الراد قال رحمه الله في الخبر السخنة
 لا يزوج المرأة في أربعين يوماً قال رحمه الله في الخبر السخنة
 من الناس من أعرض عنهم هذه الأمان كوا الاضطرار والواجب في ذلك
 وإن سلم أن هذه ضلالتهم وجه هذه مساكنة وجه آخر وهو أن من كان امرؤه وحمل
 لها ولم يلقها بالطلاق لم يزوجها من غير أن يكون له عليها السلام ما واصل عليه الخليل
 وقال رحمه الله في الخبر السخنة قال رحمه الله في الخبر السخنة
 والخمس من الله يعا الذي خلق النار فهو قول محمد بن أبي القول في الخبر
 المروي عليه ما قال رحمه الله إن ادعى على من دسا وطالب زوجته وأبنته أو ابنته
 فأنه يخلعون على العلم من الحق والصالحين ثم يهرم وأما أسماؤهم من جهة الغير فغير ذلك
 التوكيد بظاهره فإن سكت فليس عليه المدعي ولا يعلم بصدقه وعهده ولا حياط أن يزوجي
 وزنا بغيره وإن أبنته كان مما عساه من الله يعا أن يسكت ويحلف عليه وإذا حلف
 الحاضر حلفه على القطع والباع أن يرد دسارها بعد على المشرى وأبنته المشرى فأنه
 حلفه على القطع أنه لم يمسها قطعه قال رحمه الله في الخبر السخنة لا يجوز سبها
 حاراً خطراً ورأى من حمله من حمله أن يسكت عليه عساً فيها
 فإن قال المدعي حلفاً أن لم يمسها من دسارها وحلفاً أن لم يمسها
 في الأرض فليس عليها ولا تسبها له بذلك وأما حلفه على القطع أنه لم يمسها
 وأما حلفه عليه المدعي فإن قال حلفاً أن لم يمسها فله لا حلفاً في الخبر السخنة
 على القطع أنه لم يمسها مدعيه المدعي فإن قال حلفاً أن لم يمسها فله لا حلفاً
 مدعيه لا حلفاً أسما على ما بدعيه من الحلف لا شيء فإن قال حلفاً أن لم يمسها كذا

[illegible][illegible]

[illegible]

التوبة مع النجاة فان التوبة
 وغلب لم يسع منه الا الرجاء والتمس ووجه
 وكفى قال قال المراه حال العبد ان كان وصلته فلان قال النجاة
 لصديقه ان قال قال عه في ذلك بعد انصرفت منها عه له قولها ووجه
 فله سعة اصره وصر على المسجد الحرام واما قال رحمه الله ذلك لا اهل القدر الاول
 ان مع ما عه ما يصح من غير المتبرر وقد اقلنا ان كان وكلت معناه من صح توبته
 العقل الحاضر اذا انزل الى احوال بل النجاة من غير المراد فاحسن التوبة ان يزوج
 غير حرم لا قال رحمه الله في الزنا في فصل الخصومة في النجاة ان اهل الزنا
 امره بصلته التمس النجاة منها وقرن بينهما فان كانت النجاة ان يزوج لم يضل
 ذلك عه من الزوج المتزوج وشيخا حوا في موضع اخر من هذا الفصل في الامور
 استلزام فلا يزوج له وكره عاها في ذلك تعقب عبد ربي ان قال في الامور ان
 يزوج بعد الاعداد وذكروا الغلبة في حال بلور الرجل صادق ومعا له من قوله
 منها بلور عالما به طلقها لثا وفاضلة ومها ان يعالج نفسه الزوجه حال العقد
 والخاصة ان عتوه او علم بصلتها معها او اذ احمل بغيره هذه النجاة والواحد
 افواه النجاة العه كذا في النجاة او اذ اتمته وادامها في ذلك على العه حال الظن
 ووجه ما اذا اذ ان لم يزوج النجاة الطلاق **باب القول في**
احكامها وبلوغ المراه وصغرها حال العقد اد ادع المراه انما كانت
 بالعقد العقد فلم يسار قال بعد فاسد وادعى الزوج انما كانت صغيرة ولم يحرم
 الا انها لم يزوج كان بل في الحرفه احد قوله رحمه الله في ذلك
 فكان يزوج الا ان السعة على المراه انما كانت بغيره لان الاصل هو الصغر والبلوغ طار
 عليه وصرطها هو الاصل فسله اخرى في الفصل الاول من مسائل النجاة في الزنا
 قال الزوج ان الرجل المراه من حال حمل البلوغ وحلقه وافر الا ان صغيره من ادعى

[illegible][illegible]

رجله من تحت الارض فخرج منه ماء واطم من تحت السنان فظلموا وضلوا
حينما جازوا في تلك الارض فخرج منه ماء واطم من تحت السنان فظلموا وضلوا
وقد بدلا ذلك ان سهر بن عبد الله بن جهم قال بنو حنظلة لم يورثوا
لم يورثوا الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم قال بنو حنظلة لم يورثوا
ولا كان في هذا على الحبيب لا يورثها عن سهر بن عبد الله بن جهم
ان سهر بن عبد الله بن جهم قال بنو حنظلة لم يورثوا
السهر بن عبد الله بن جهم قال بنو حنظلة لم يورثوا
فما يصح من الامر ان يورث الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
فما يصح من الامر ان يورث الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
في حوز ان يورث الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
2 فصل في الامور التي لا يرثها الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
اسماؤه واسماؤه الحالك في الحاد ان يورث الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
لا يصح ذلك لانها لا يرثها الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم قال بنو حنظلة لم يورثوا
وهو كذا يصح ما يورثه عليه السلام لا يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
بعد اذن عتاقهم لو كنت في سهر بن عبد الله بن جهم قال بنو حنظلة لم يورثوا
وعلى عتاقهم ان يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
فاسبقوا قالوا ان يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
لما ارجى حسنة المسلمين عليه والحوثهم اياه ما يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
ما اقر به وهو في الحاله وقد كثر وجه ذلك كونه طاعة لغيره ان يورثه من غير ما يورثه
عبد الحاكم ام عظيم فجملة ذلك الخوف على الامور ان يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
ما ذكر في علمهم في ذلك واما ما يحسن القسمة عند ذلك رجلا لهم واخرهم وذا

الماحور عنه من اجل ان لا يصح ما يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
في الفصل الاول من الامور التي لا يرثها الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
بعضه من بعضه من غير ما يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
والاولاد يورثون ما يورثون من غير ما يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
ان السهر بن عبد الله بن جهم قال بنو حنظلة لم يورثوا
فلما اقر به الامور وطل فان رجلا من الميراثين فان سهر بن عبد الله بن جهم
والسهر بن عبد الله بن جهم قال بنو حنظلة لم يورثوا
من الامور في الفصل الاول من الامور التي لا يرثها الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
في حوز ان يورث الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
من الامور التي لا يرثها الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
افاق الامور في حال التزم الحالك في حوز ان يورث الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
حسنا وان رضى الله وكره لو كان عليه من متعة ولا فتر من حوز ان يورث الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
محمدا عليه قال في العرب ما اقر به من غير ما يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
كان بعض العرب لا يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
هـ التامة فلو ان حوز ان يورث الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
من الامور وحسره وان علم لمعلم انه يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
تجلبن ارجلها لرجلها في لاطا بها من سهر بن عبد الله بن جهم قال بنو حنظلة لم يورثوا
فصل في الامور التي لا يرثها الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
السهر بن عبد الله بن جهم قال بنو حنظلة لم يورثوا
عسوة له ليرثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه من غير ما يورثه
وقال في الامور التي لا يرثها الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
فلمع من رضى عليه باكر الحاكم قال في الامور التي لا يرثها الوصية من سهر بن عبد الله بن جهم
في الزاد

[illegible][illegible]

في قوله فما جئتم من اجله ولا سئل عن ذكره في الخبر
 بل في قوله فما جئتم من اجله ولا سئل عن ذكره في الخبر
 فساد الباع وصرفت لاسمع سباده عليه ان شهر مع غيره انه لعل ان هذا قد
 فما عليه فهو مع المير اليه فلا دفع اليه ذلك بعد الاقرار بصدقه المير الاول
 المير في الاقرار وفي الفصل الثالث المير في الوداد في قوله وقد سئل لو قال
 المير عبد الباع السعد بوجهه فلان في بيع ذلك كعصه ما لا يقع المير لاسمع
 ذلك المير في ماله الباع وسبق فاني محله في هذا العقد فهو مع المير
 فلا دفع ذلك اليه فما جئتم في قوله فاحلوا اما ان يصر المير او لا
 وصره او لا فان داور انه وانما قوله بعد ذكره في الوداد في الفصل الثاني
 ذكره له ان يكون المير عبدي ليد المير ذكره في قوله انه ان يصر له وحده او لا
 عصه في قوله ولا يصر وحده واما ان يصر في المير فلا حكم لصدقه في مير المير في
 وصره لان ذلك المير في المير كان وصره في المير لانه هذا المير في
 لم المير في مير المير وذكر في قوله ان كان كان محمول المير في المير
 مع الجاهل واما بعد الباع لاسمع في المير في قوله ويرجع عن ماله ذكره في قوله
 في المير الاول في المير في المير المير في قوله المير في قوله المير في قوله
 لا يصره في المير في المير في قوله ولا يصر في المير في قوله المير في قوله
 فلا يصر عليه لعنه وان يصره من غير حصر من لعنه وفيه سواحل اقران لعنه
 السليم في قوله فاحلوه في قوله في ذلك ان قوله لا يصره في المير في قوله
 حوال المير وهو سلم المير في المير في قوله لا يصره في قوله المير في قوله
 ان يصره في المير في قوله في قوله لا يصره في قوله المير في قوله
 على المير في قوله في قوله في قوله لا يصره في قوله المير في قوله
 في قوله في قوله في قوله في قوله لا يصره في قوله المير في قوله

[illegible]

فلم يتوجه اليه فشرع في ان يقول فان دعيت لمصر له كما صعب حاله الامور
بالله تعالى في يدك يا ربنا فاذكره في كتاب الشهاده اب المسله النامه قال رحمه الله
ان هذا الكتاب ذكر حاله لبيان فهو على جميع السبب والاراء الظاهر وكذا
والسبع والهمه ذكره في الراد في ذلك الما ذكره لو لم يجمع الراد لغيرها
وهو الامور ذكره في الباب الاول من الامور **باب القول في**
الافران بالكتاب هـ متناه هذا الباب ثلث المسله الاول قال رحمه الله
اذا كان من الرحل والمراه من الامور والمعاسيه مثل ما يكون من الزوج والوط
فانه يكون بمنزله الاقرار بالزوجه الصحيحه فان ما الزنا والحال فيه وزنه الزنا
وان كان اللسان من غير ما قاله الشك في روحه فان كان كذلك فحده فلا
يطلب له سمع ذلك لما ساءه ان يعدم له حاله وكذا ان سمع الشهود على
ذلك لم يسمع لان الامور يجوز له على السلامه قالوا اما السلامه اذا كانت السهاده
زوجه فلازم لم يطقها مقامه في غير النسخ ثم مضى الى حاله في محمد
يكون الظاهر ما ذلت النسخ فلا يصح النسخ وذهب الميزان من المان ذكره
في فضل الخصومه في النسخ من الراد اب المسله النامه قال رحمه الله ان الزنا
بما هو زوجه فلازم لم يطقها مقامه في غير النسخ ثم مضى الى حاله في محمد
الاول ذكره في الما ذكره في الباب الاول من الامور قال صلى الله عليه وسلم
يعوله بطا الامور لهما لا لا سمع في الحال فاما ان طلقها المعرفه ولا اوقات في
الباب اريد فيها في الامور انما ذكره رحمه الله في فصل الخصومه في النسخ اذا كان
حت ولحد فاف في النسخ **باب** فان لم يصر النسخ لغيره في
ان يزوج وكان المعرفه او لا عاينا فوجد على المسلم ان يهودا وان لم يهود
الحاكم خصمه مع العايد فكيف لا سمع الشهاده هو المسلم خصوم وذلك على
مسئل العرو وكذا في الراد اب الفصل الثاني من الامور المسله النامه

[illegible]

[illegible][illegible]

فاما في المتن المتأخر في الظاهر
 فانه يحتمل ان يكون قد قصد الورع في هذه الحالة
 والعدل قال رحمه الله الخرج والعمارة خبر في السهارة وهو غرض
 ذلك ومسلم اخرها انه يعمل قولك خبر في السهارة خلافا لما في
 ان يعملته على الخط ذكره رحمه الله في الروايات في فصل سؤال عن السهارة
 المسئلة الثانية قال رحمه الله السؤال عن السهارة واجب وان لم يرفع قد علم
 خلافا لابي حنيفة قال فان اريد عدد العدل على الخرج ودرجته حمد الله
 الحسنة ان العدل في قوله اما في قوله في ذكره رحمه الله الخرج والعدل
 احاز من محسوس حال الشهادة والعدل احاز من عاقل حال المسئلة الثالثة فانه
 الله سهاكة الخرج على الخرج مضمومة ناعدا ما لم تكن في الحجة ما لم تكن
 السهارة واجب قولها فالخرج العدل في الخرج وحده قوله فان خال الخراج
 والعدل صاحب الخرج السهارة لا يعدل من سهاكة عليه او خرج من سهاكة
 باب القول في كيفية جرح الخراج في حصيل الخراج
 في الخرج انه لا خلافا ان يكون بعد فصل الحكم بالشهادة فانه لا يسمع
 الحاكم الخرج الا من بعد عنده من غير ما في خلاف فيه المتأخر في خبر
 لانه ذكر في مواضع منها في باب العمارة والخرج من الرواية وذكره
 اذ لم يرفع لم يسمع عما هو الوجه كان ذلك طبا واحكاما ولا يسمع منه
 ما حكم احكامه عليه اما ان يسمع وطهر من خلاف فيه المتأخر في خبر
 الطبري انه علمه وطهر فان سئل عن حكمه في الاحكام وقال الخرج
 هذه الحجة دخلت موضع اخرها ان الخرج لا يسمع بعد فصل الخرج فانه
 الاحكام بل لا يسمع فصلا وهو ان يسمع له مجزوع لانه فعل كذا وكذا
 وما يجوز فسما الاحكام والبال انه لا يسمع قوله الواحد لا يسمع من

ما خصام السهارة في حصيلها وهو ان يسمع من سهاكة عليه
 فانه يكون من اجماع والواحد في السهارة في حصيلها
 يكون طبا واحكاما فصل في ما اذا كان الخراج بعد فصل الحكم
 اما ان يكون غاؤه الاحكام غاؤه الفصل فان كان لغاؤه الاحكام
 لم يسمع الاوجه واحد وهو ان يسمع الخراج ان الشهادة فاسق ذكره في باب العمارة
 والخرج من الرواية قال مع الخراج ان يسمع الخراج اجماعا وان كان ذلك فانه
 يسمع منه قول الواحد كما ذكره رحمه الله في هذا الباب في الخبر وكذا لو قال
 انه كان يحمل ان يكون له لان الخرج يسمع قول الشهادة في حصيل الخرج قول الواحد
 الا يسمع الخراج ان يسمع في فصل فان كان في حصيل الخرج الفصل يسمع
 الخبر او حصر احكام الشهادة او ذكر ذلك السهارة عليه بغيره لاجل الاسهاكة
 عليه في المار من ذلك الله فانه ان لم يسمع من سهاكة عليه في حصيل الخراج
 فان الخراج من سهاكة في هذه الجملة فلا مقابل المسئلة الاولى في حصيل الخراج
 العاقل والخرج من الرواية في قولك للشاهد احواله المتأخر في حصيل الشهادة
 ان قوله لم يسمع من سهاكة لا يسمع من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة
 الضرب وذلك لانه لا يسمع من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة
 الطام السهاكة ان يسمع من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة
 ما في ان السهارة يسمع من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة
 ذلك لو كان حصيل الخراج يسمع من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة
 في حصيل الخراج وعمله وذلك فاسد من ان الشهادة ادا يسمع من سهاكة من سهاكة
 في حصيل الخراج الواحد المسئلة الثالثة ذكرها في حصيل هذا الفصل قال رحمه الله ان
 فلا يسمع من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة
 ذلك او يسمع من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة من سهاكة

[illegible]

من ثم بعد ذلك من اوجده امر فعاد فتمت
لم يسعده ذلك من غير بها وانما فاك ان تها المجمع وهو
الى ان في ذلك كاد وير علمنا من الكتاب انه يكون تحاور بين
منه في سنة في الحزب في الواحدة **باب القول في العبر من**
الاعتقاد وعد الله اشاهد قال رحمه الله لا سكا في ان من لم يبلغ
حلاوه في الاعتقاد الكفر والسفسفها به جاره وانما من بلغ اليها والحر و كان
ما ولا ما في العلماء عملهم فيه والظاهر عبد الله ما ان سبها بغير حارة ذكره في
الافاقه وقال الزركاني وهو الاقوي عندنا ان كان منهم الطبريزي احواله
وعلى الطبريزي لا العزم في اقامه الشهاديات بالاصح حقوق الناس
قال في حاشية عبد الله الشهاب العبد الله في اقامه اعتدله ويعبر في عرابة الشهاب في الاسفا
منه لحواله الساهر و افعاله كبر ما بعين في اعتداله وفي عرابة الامامه بعين الاسفا
في اعتداله كبر ما بعين في افعاله ولهذا الصلح في قسمة ولا اسيعم في ذلك
كما اسيعم في العرابة حال الشهاب ذكره رحمه الزركاني الفصل الثاني من
الشهاديات فصل في امانه في مجلس الحديث بعوضه و لا سكا ولا في شهادته
مكانه في حاله في الاسماء ذكره في الواكزه وقال الزركاني ان رضاه الساهر عند
رواية المشهور عليه لم يخرقها في الحكم به الا ان يصدد الساهر ويصرف الحق في حشر حكم
افاره و ذكر الزركاني في الشرح حوزة في ان رد سبها به لنفسه هو راد
في شهادته في سبها به كمال ورد في الكفر من اعادها بعد الاسلام فله ولما
قولهم ان ذلك لا يصل من الناس بعد التوبة و قيل الظاهر بعد الاعظام وان رحمه الفرق
بهماء الظاهر من اهل الشهابه والظاهر من اهل الشهابه ولا يحصل عند
الزركاني في ذلك وان كان من العهد بالونه لحوثوم او كبر لم يخرق
سبها به به يظهر اسم الله على التوبة الا ان تضر التوبة عن سب اعينه ما ولا

وحسنه الذي فيه نظر كل الباني معقول السهاكة والرس
 من متاوله فضل فاما لم يزل امامه امام ربه فهدى فالحق
 انه لا ينطق الله بالذوق والهاكي عليه السلام من اسع مع سعة ما يقر
 سهاكة وان كنت عبدالله فحرم نصيبه من الي قال رحمه الله عليه الشكر
 ذلك احكاما وكفه بصعب غنري اذا كان نعم الظرفه في احواله الا ان
 منه الشرف ما تعلمه ولا اقلها فالشكر كالاعلة وذلك انه اذا عرف فيه الشرف
 بما عوله ذلك على غير النوع **باب القول في اسباب الخرج**
 مسأله الباني غير المسأله الاولى في كونه الله اذا كان الساهر وليس الخراج
 لا يعلمه صلاح ولا فساق لم يخرجه من سهاكه ذكره في كونه الله المسأله الثانيه
 قال رحمه الله ان صح على السامه انه سهاك المستكر لم يكن ذلك خرجا الا ان
 انفسه وهو يعلم ولا يشبهه عليه فان صح ذلك كان خرجا وان ادعى له
 بطرق كان كالبه فتمه لم يضا قوله وان كان بعينه من اذ كان متعم الظرفه
 احواله المسأله الثانيه اذ خرج على السهاك امره لا يستخرج الرجل ولا يعاين
 وورثه المسأله في صحبه احدتها في العدا له والطرح من الموكلة في الشكر
 في ذلك الى الحاكم فان غيره ان ذلك وجه ويطالع العدا له عليه والباني
 ذكره في اسباب من الرباد في الموكلة فاك يكون ذلك خراجا اذا كان
 سهاكا ولا يشكر عليها وان كان بها ومضرا عليها لم يكن ذلك خرجا ونكر الله
 في الرباد في الفصل الباني من مسائل الاحكام دابة لواجب امره الى عمل الراس
 وادله في ذلك بشرط الترخا له لا يكون ذلك خراجا وان جرد من جرد
 امره فخره اذا كل الان شرط التت المسأله الرابعه اذا سهاك الحاكم من الراس
 فالسهاك ما به ذلك بعض واحطاه ببعض ذلك كان النظر في ذلك وهو يورث

العدا له الى الحاكم في العدا له والخروج في العدا له
 الباني من السهاك ان السهاك اذا كان على السهاك من العدا له
 من العلم ولا يعلمه في ذلك خراجا وان كان ذلك لا يرا من العدا له في
 انه خرج وان احطوا في اوله ولا يورث خرجه بل مع ما يعلمه له خطا ولم يسه ول
 الخرج وان يكون مسأله عدا كونه الله من ان النظر في الحاكم فان كان
 في الشكر في الخراج في الخرجه في العلم مع الحاكم خرجا وان كان لم يورث
 لم يخرجه خرجا المسأله الخامسه اذا سهاك الله بطقف الباني من المراكب المعامله
 قال رحمه الله ان فعله عالما بفساده من غير سهاك خرجه عليه كان خراجا وان كان لا
 يعرف ذلك او جله عليه سهاكه لم يكن خرجا المسأله السادسة ان سهاك الله بفساد
 من اذ الولا بغيره من غير عدا او ووجه بعينه كان ذلك خرجا ان سهاك
 اذ خرج عليه انه يعرف الباني في ذلك سهاكه كان خراجا البانيه قال رحمه الله ان صح
 عليه ان سهاك او راعى او راعى في سهاكه او في العدا كان خراجا وان
 او لم يوجه او جله عليه سهاكه لم يخرجه من سهاكه ذلك في الرباد في
 الفصل الباني من السهاك في جميعها من على الراس البانيه في ذلك خراجا وان كان
 الباني في ذلك خراجا ان كان رجل الحام متوطر فان كان ذلك سهاكه له جاريه ذلك
 كان خراجا وان لم يورثه بغيره او بغيره اصطرار اليها لم يكن ذلك خراجا في الموكلة
 في الباب الاول من السهاك المسأله العاشره قال رحمه الله ان خاصه خراجا امره لاجرها
 على الامر لم يكن خراجا في الحام عليه في ذلك خراجا في المسأله ساعده واما جله عليه سهاكه
 عطا فاما العدا من سهاك البانيه ان سهاك البانيه في ذلك خراجا وان كان
 خراجا وان سهاك البانيه ان سهاك البانيه في ذلك خراجا وان كان سهاك البانيه في ذلك
 واما طفا ايضا في الماه واهر عدا في الموكلة في الموكلة في الموكلة في الموكلة
 ذلك الشهود في الماه واهر عدا في الموكلة في الموكلة في الموكلة في الموكلة

في كبرهم لانهم افروا على انفسهم بالحق
ومن سئل عن هذا فقال ان السامري اذا اراد محاشنة ظالمين
في كذب في العدا له نسبة فلما اما لا يصبر حتى يقاتل اذ اراد ان يظفر
على المساوي الى السامري في السواوي لئلا يلبس به مركب المعصية على
معصيا كان جرحا كما ذكره رحمه الله وحكاه فلهذا افروا على انفسهم من
وقا حتى يخلصوا فان تعبر السامري لم يرض حتى يخلصه ذكوة ما لا يرضون
السامريه انه اذا كان عبد لا يظفر حتى يشاك به بعيدا وكان يجمع عن سواه
بها فصار يجمع على السامريه كان واقفا مع امره واحمالا فيكون
واصلا عن هاهنا لئلا يظفر الحاكم التي عن وجه ذلك وليست الحكيم السامريه فظن ان
سرح امره استر الروم وجمعهم عن جمع حقه وقبلة فلهذا كان السامري
في ذكوة الشبهه فصل قال رحمه الله واخره سبه السامري
الاحمر على علم الفراء المزمعي عن علي عليه السلام انه اذا عرفها الى احده
فقال على عليه السلام ان ابي بصير الله فقال له المومنين فقال عليه السلام ان
سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وآله عليه من احد الاجزء فاعلم ان كان خطه يوم الله
قال الشيخ هراجل ان يكون مساعا انه معك ذلك من غير شبهه جعلت عليه فلان من اسر
السامريه شرب المستور وغيره ان اذ لا يصبر حتى يقاتل
في الشبهه الجملة اذا سهر واطار ان رجل هو غير معلوم للشهود
لحو ان يقول الخ لجمع ما يورده من الاموال او يورده لجمع ما يورده اليه فليكن ذلك
محسوما وهو السامري الاموال السهولة تعرفون حسن الاموال والاشياء والجنود
الاراضي واعا بها ومن احبها فهو له رحمه الله وقد صرح في كتابه في السامريه
وذكر في هذا القول امثال المسألة الاولى في ذكره والى الحاكم السامري
الافواه قال في سهرنا ولله المتوفاه فانه في اري للو محله كذا في سهرنا

على انفسهم لانهم افروا على انفسهم بالحق
ان بعد ان عرفوا انفسهم وذكروا حروفها المسئلة البائنة في حروفها
البائنة قال رحمه الله لو سهرنا ان فلانا او مجمع اربعة اليه في حروفها
لم يرض هو الشبهه المسئلة البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
اراضي في سهرنا ساهرا لان حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
سبهنا فان كان الواو في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
ان المولى يقول في هذه المسئلة البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
المساوي معناه ان ذلك لا يخلص الحكيم وخارج المهر الى يديه احزى في سهر
مالا الذي كان في المهر الا المراه اذا قام ذلك فلهذا علم الفاعل في حروفها البائنة في حروفها
وذكر مجموع السمر في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
في المهر في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
عمها ويري السهولة حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
له كذا في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
اصلا وهو البائنة فان رحمه الله سهرنا فلا اليك ذهب هذه الحروف في حروفها البائنة في حروفها
ابائنة الواو في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
والى المير حكيم الله المسئلة البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
الشوايد قال لو سهرنا ان فلانا او لربها مجمع ما عرفه فليكن ذلك السامري
املا كذا في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
اوقات في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
له في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
ان قوله او لم يرض مع مهي التي في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها
او سهرنا حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها البائنة في حروفها

في قولنا وهذا الفصل من البراءة
 من غير وجه من وجهه وسأول جمع المني وفي الشرح
 مع منتهان ما ذكره في البراءة من قولنا على المعاملات المني كان وما
 فمعنا في ذلك لا يراعى الامن في ذلك وان لم يعلم الساهر ان عليه الحاضر او
 غيره بوجه آخر وانما ذكر في البراءة معناه ان هذه الشهادة لا يفي بها الحاضر
 بها الا ان يعلم الحاضر من البراءة ذلك سنة اخرى في شرح الشهادة
 ولهذا في اسم الشهادة وان لم يعلم الساهر ان عليه الحاضر
 فان شهدوا فلا يابا اهدا في ذنبه وامر وصية واصحابه من الشهادة وان
 الرمي في الكتاب عليه **قوله في نوع احرم من الاحمال**
 اذا شهد عليه انه اقرب ما يجوز المعدل او مجهول النوع والفقه **فصل**
 انه سطر في ذلك فان كان له ما كان فيه احرام اليهود عليه او فله في الدين
 صوت الشهادة ذكر على هذا الاصل مسائل المسئلة الاولى في قولنا رحمه الله ان شهدوا
 ما به او بالادعية فلا صوت الشهادة ووجه الفقه فان لم يكن المني في الدين
 فان لم يكن المني في الدين حسن الشهادة عليه في عرف الفقه المسئلة الثانية
 اذا شهدوا عليه ما به او في تركي من البراءة والبراءة مطلعة من غير ذكر
 والفقه وغير ذكر رحمه الله هذه المسئلة في فصحين وهذا الفصل من البراءة
 في البراءة قال لو شهدوا عليه ما به او لم يسمعوا من مطلعه صوت الشهادة
 ادوا الى المشهود تبسبا معه وذكر ان شهدوا عليه اصل العرفه في ان
 صحتها من الشهادة واخذ المشهود عليه ما لم يسمع من مطلعه في
 الفصل الاول من الشهادة في البراءة في سطر في هذا الشرط وان شهد
 لو شهدوا على ما به او في حاكم من حاكم عليه ان يسمع من الساهر ولا يعلم
 صاحبه واحدا الساهر من ذكر حسن البراءة دون صوت الشهادة على البراءة

الحاضر ويكون القول قول الزانية في الحديث
 وذكره اصل الفصل الثاني من البراءة في البراءة ولم يسمع منه صوت
 قال لو شهدوا المني في الدين عليه غيره بغيره ولا يعلم اي البراءة في
 الشهادة واخذ المشهود عليه المني في الدين عليه غيره بغيره ولا يعلم اي
 البراءة الثاني من الشهادة ان لو شهدوا عليه ما به او بغيره من حلو العزم
 انه ان لم يسمع من مضمون مضمون او فمضى من الشهادة على البراءة ولا فله
 خبر ان لو سمع من مضمون مضمون او فمضى من الشهادة على البراءة ولا فله
 المني في الدين عليه في ذلك ان شهدوا اصل الثاني من عزم
 المني في الدين عليه في ذلك ان شهدوا اصل الثاني من عزم
 والساكن في الشهادة وحضر في الحجة لم يسمع من المني في الدين عليه في ذلك
 على ما اتوا من مسائل المسئلة الاولى في قولنا رحمه الله لو ادعى علي وبنه ميت ان له علي
 موميها لا والوارث قد اشتق من والتم طاهيه وقاديه او فله في البيت
 كزبي في البراءة في دينه ولم يسمع من حارس الملك فمضى ان لو شهدوا على ذلك
 فالادب ان يسمع من الشهادة ذكره في الفصل الاول من الشهادة في دينه المسئلة
 العامة لو شهدوا على رجل ان يسمع من حارس طاهيه وقاديه او فله في البيت
 فذكروا هذا الطريق في الشهادة في حوذا المشهود عليه في الطريق ويكون القول
 قوله مع سنة في قولنا في البراءة في حوذا المشهود عليه في الطريق ويكون القول
 وما سمع ذلك ان الشهادة على الحجة في حوذا المشهود عليه في الطريق ويكون القول
 ما وخطه في حوذا المشهود عليه في حوذا المشهود عليه في الطريق ويكون القول
 من الساكن في الحجة على المني في حوذا المشهود عليه في حوذا المشهود عليه في الطريق ويكون القول
 ذكرها في مسائل البراءة في حوذا المشهود عليه في حوذا المشهود عليه في الطريق ويكون القول
 الشهادة وحرر المشهود عليه المني في حوذا المشهود عليه في حوذا المشهود عليه في الطريق ويكون القول

لا ردت واجبة عليه في الحال التي هي عليه من قبله
 خور بحرم ما وجب عليه لذلك فصل
 عتق ماله من اعتق وصاحب الحق لا يعلم ذلك ولا يسهل عليه بطرقه ولا يسهل
 لصاحب الحق ساهبه غيره وخاف على ما هو عليه من شدة وعلمه انه لم يعلم ذلك كان
 الملاحق الساهك به ان طاعة اخيه عليه على سبيل الميعر وفان كان له ساهم
 عتق ولا يحسن ان ساهم لم يسهل له عليه اقامة الشهادة وان لم يطلبها صاحب
 الحق لا يبرأ من ساهبه وان لم يطلبها غيره والوجه هو ان الملاحق عليه على سبيل الميعر
 فيكون له الاقامة والزيادة والبيان الا انها فصل او اداسعها الا ان لم يعلم
 اخر من ان يبرأ على الملاحق قاله الربا اذ لا يجوز ولا ذلك لحوار ان لم يبرأ
 باطلا في موضع اخر منه ان ساهبه وجوب المال عليه وما الرجوع عن الشهادة بوجه
 المال فصل او اداسعها الا ان يسهل على الملاحق ان يسهل على الملاحق ان يسهل
 كان ملكا الواو اقل له ان يسهل عليه الهبة فصل او اداسعها الا ان يسهل على الملاحق
 ان يسهل عليه ولا يسهل له الا عتق لوجه الشرط ولا لم الحرج بانها فصل
 في الميعر ان اخذت السهو قد قال رحمه الله ادا كبر الميعر
 شهده فاسهر والله يطلب الشهادة وان كان له كبر المحرم فحب بعض المحرم كره
 في الاقامة قال الواو ادعى ان جمعته ان واقام عليه الله لم يبرأ منه مبرك منه ومن
 غيره فله يقرض الله بعض المحرم بغير ما فيه لعينه وذكر اصافير ادعى
 لم يعلم شيئا لا يفسد ما له لم ياولم عليه الله لم يبرأ من كراهته مسرك لله
 ومن غيره فاطلقت الشهادة فمما رحمه الله يبرأ من ادعى ما له وقف
 عليه فله الله ما عرفت واول سببه من المحرم عليه بقرار الا ان يبرأ من الاصل
 المحرم الوقت للملاحق ان واقا في ذلك لا الوقت ليس كذلك واما الحق الاصل ولا
 اقراره غيره قال كبر السهو في عتق ما شهد له لم يسهل ذلك من صحة شهادته

لا ردت واجبة عليه في الحال التي هي عليه من قبله
 خور بحرم ما وجب عليه لذلك فصل
 عتق ماله من اعتق وصاحب الحق لا يعلم ذلك ولا يسهل عليه بطرقه ولا يسهل
 لصاحب الحق ساهبه غيره وخاف على ما هو عليه من شدة وعلمه انه لم يعلم ذلك كان
 الملاحق الساهك به ان طاعة اخيه عليه على سبيل الميعر وفان كان له ساهم
 عتق ولا يحسن ان ساهم لم يسهل له عليه اقامة الشهادة وان لم يطلبها صاحب
 الحق لا يبرأ من ساهبه وان لم يطلبها غيره والوجه هو ان الملاحق عليه على سبيل الميعر
 فيكون له الاقامة والزيادة والبيان الا انها فصل او اداسعها الا ان لم يعلم
 اخر من ان يبرأ على الملاحق قاله الربا اذ لا يجوز ولا ذلك لحوار ان لم يبرأ
 باطلا في موضع اخر منه ان ساهبه وجوب المال عليه وما الرجوع عن الشهادة بوجه
 المال فصل او اداسعها الا ان يسهل على الملاحق ان يسهل على الملاحق ان يسهل
 كان ملكا الواو اقل له ان يسهل عليه الهبة فصل او اداسعها الا ان يسهل على الملاحق
 ان يسهل عليه ولا يسهل له الا عتق لوجه الشرط ولا لم الحرج بانها فصل
 في الميعر ان اخذت السهو قد قال رحمه الله ادا كبر الميعر
 شهده فاسهر والله يطلب الشهادة وان كان له كبر المحرم فحب بعض المحرم كره
 في الاقامة قال الواو ادعى ان جمعته ان واقام عليه الله لم يبرأ منه مبرك منه ومن
 غيره فله يقرض الله بعض المحرم بغير ما فيه لعينه وذكر اصافير ادعى
 لم يعلم شيئا لا يفسد ما له لم ياولم عليه الله لم يبرأ من كراهته مسرك لله
 ومن غيره فاطلقت الشهادة فمما رحمه الله يبرأ من ادعى ما له وقف
 عليه فله الله ما عرفت واول سببه من المحرم عليه بقرار الا ان يبرأ من الاصل
 المحرم الوقت للملاحق ان واقا في ذلك لا الوقت ليس كذلك واما الحق الاصل ولا
 اقراره غيره قال كبر السهو في عتق ما شهد له لم يسهل ذلك من صحة شهادته

[illegible][illegible]

الزمن والمكان والزمان

الشيء الذي لا بد من العلم به في هذه المسألة هو أن

[illegible][illegible]

اولا علما و مرصفا و ان يكون عبد المشهود على شهادته في فوق مبره يوم فان كان
متبره يوم او دفعة لمع الشهادة ان من الشرح و ان يجمع و معه المصلحة

باب في اختلاف الشهاده من جهة اللفظ اذا مر

اجرهما بانه الا والمحرر عن الشهادة من عبد الله والدين الزميل
 عليه وصراة لشهر اجرهما من ارض معلومة والاخر صفها كذا اذا ادى
 المدي الى القبر او جمع الارض فاشهدوا الجميع والمدي يدعي صفها لتمام
 قضاء اوا داسد اجرهما على سبيل الحال في الارض المشهود به من غير وعتر
 وسهد الخ على ان المدي عليه ان يرضى سها كذا لهما لا يبار ولا فضل من ثمة
 المهر او غيره من الخوف فان شهد اجرهما سارا والاخر سهدا بوطان اجرهما
 فان شهد اجرهما بعد من الخوف والاخر له ان يرضى عنه سها كذا لهما ولو شهد
 منه لم يرضى سها كذا لهما او صا واوا شهد سها كذا على الخوف
 ومن صفه واخر على ارض معلومة تلك الجال كان يرضى الله والى الله طار والبر

منها به عظامهم الحيا وقان بعد ذلك مفصلا لوسهر واه افراغان بنو
 وهو عا و احار المنقرض الاحار كان الى العاصم بن قاس السهمي الاول المدا و غلا
 قبل ذلك و معلوم طاه و بعد ذلك فسمه ورو العاصم بن ابي اسحق بن غلام
 الوصية اوصي و هو غلام مات الحالة او اما العمل في تلك الحالة فسمه و بعد ذلك
 بوه اوبن ذكره في الراد الخوه و راي بوه اسفاهه عال الاحواله و عود و في
 زواله احل الحما و هو و عال الحما له قصه في الراد العاصم الاول
 اذا شتهر حلا ران فلان سمه و اباي محاسن كفي فهو زاع و جماعة من افاض
 المحسن في ذلك الوقت فلم يسمه المدي عليه و في نواهد من كان الواحد في ختمه
 لجوران لمواضع لم يسمه و اذ قصه فان عمله الله في العمل الماين

[illegible][illegible]

[illegible]

يؤخذ من هذا ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 فان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 طلب الوفاء لا يضره قوله بعد ان قال من كل اوع الحس اليه هو ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 الوفاء لا يضره قوله بعد ان قال من كل اوع الحس اليه هو ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 والماله فان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 ودخول العبد اليه فليس له اذ ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 عبيد اس السيف من الصلوات والعهدة والرابعة فان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 اجمع على ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 فيه ما لا يسع ان يكون في العرش الا ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 طلع المرأة ان اجابت الاباء اولادها وما لا يسع ان يكون في العرش الا ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 ملك الوفاء لا يضره قوله بعد ان قال من كل اوع الحس اليه هو ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 الولد من اهلها وما لا يضره قوله بعد ان قال من كل اوع الحس اليه هو ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 والله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 فكله من ضيقه في كل شيء حكمة
 بصفة الحزمة او في كل شيء حكمة
 ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 در على قوله القبر ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 من غير الحزمة الا ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 المتصل من كل شيء حكمة
 يجوز ان يكون في كل شيء حكمة
 ان الله تعالى قد جعل في كل شيء حكمة
 فكله من ضيقه في كل شيء حكمة
 فكله من ضيقه في كل شيء حكمة

[illegible][illegible]

الذين في رحمته المتدان
عنه في نصف الدنيا اولهم قال رحمه الله لو كان
رجل مني الى واحد حكمه وحججه فهو له موكل بماله او اعطى حقه ذلك اذ اهل
المال ورجل حكمه مما يترتب عليه التضرر وقيل قال رحمه الله
اخر من الدنيا فمن يعم فله حقه كالحاكي في الاصل الموكل فيلزم ان يكون
الحاكي مال الموكل فان فعله متنازل كان له الرجوع ولا ذكره في الاصل
فما ذكره في السرد فحده ومعناه ان يكون الموكل على الموكل وانما
وكيله فيما ذكره الموكل ان يكون الموكل لا يجوز ان يحمله السلام
في الحرام ان كان الزم وكذا في حقه عليه بوجوبه على كونه فاعلم
هو السلام فيسأل ان يكون الموكل في حقه وكذا في حقه واما الزم في الموطر
فله ان يذهب اذ كان في حقه من العادة او ما ليس هو فكلما كان في حقه
بعض المال دون ما شاء قال الشيخ اعلم ان يكون من السلة على وجه اجراء في حقه
ثالثا لا يشترط المدي عليه فافهم المدي في كلامه مع المدي عليه الى الحاكم ومثله
المالك فلما روي الى الحاكم ومثله فقال المدي عليه ان يكون في حقه وهو في حقه
بصرفه او كذا في حقه او كذا في حقه ودفعه اليه الموكل مع اقراره وسط المظالم من المدي
عليه ولم يبرز المدي بعد ذلك ان يطالبه المالك او حقه المالك مع المدي عليه او كذا في حقه
الى الحاكم مع المدي وتسمع دعواه ومع ذلك المطالبة ولك السداد فاما المدي
في الموكل الى الحاكم مع المدي ومع ذلك المطالبة المدي او كذا في حقه المالك فافهم
بديهة المدي في حقه وكذا في حقه فافهم المدي في حقه المدي في حقه المدي في حقه
بعض المدي في حقه او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه المدي في حقه
ان ذلك المدي في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه المدي في حقه
او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه المدي في حقه

من يدين عليه من حقه في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه المدي في حقه
من حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه المدي في حقه
معلوم وادعى في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
قال في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه المدي في حقه
من غير ادعى في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
القول في اختلاف الوكيلين قال رحمه الله اذا كان للسر وكيل او وصي
فاخرج منه من الوكالة بماله من غير ادعى المالك او كذا في حقه المدي في حقه
وقال في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه المدي في حقه
الباب او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
فاخرج المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
بعض المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
السبة وهو يبرز ان يكون المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
الماليه الى الموكل قال في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
فانه ليس له المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
فما قال في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
انه واشترط المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
الانصاف في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
اصاله الى المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
فانه لا يكون المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
فاذا لم يكن المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
مصونه عليه لم يبرز المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه
ان يكون المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي او كذا في حقه المدي في حقه

هذا انما المشري يرجع اليه في البيع
 ولما ان هذا البيع في التام علمه من عليه الطرح
 في البيع في التام الذي معه الى الوكيل المسله الثانية ان عسر الوكيل في البيع
 المسع واسنح البيع وانتهى المالك ادعى حيدده عسر المشري فان المسع
 على الوكيل اعراضه بالبيع من كون المحضوه من الوكيل ومن الموقوف على الوكيل المسله
 ان العكس عند الموكلا انه على الموكلا ذكره في احزاب الوكيل الماع ومسل
 الحاسر اذ اناغ الخارجه من عسر وعصبهما الى حزمها ساه من حكم المسله فصل
 الثاني في الوكيل عطي كذا ورد عليك من البيع هذا لعل العسويا
 عداك كان ذلك صليا عصى الدليل الصلي باكر من اصحابنا على ما يعلم بلزم ذلك
 ولا ريب في عدا الموكلا ان الموكلا ذكره في الجواز في باب الموكلا
 محله الوكيل الموكلا قال ادفع اليه عسره وقال السري هذا ما بعته من عسره
 الله العسره سله في بيعها قال في انه يكون للموكلا ان يدفع اليه سله والله
 لافه المشري قال الوكيل الموكلا من عسره كان له الرجوع به على الموكلا لما ذكرنا
 بالسري فانه وان لم يرضه بالبيع فبما امره بالامر في خصاله وانما من اراد
 عسرا من جعل لان المصهور عسره كان له الرجوع فضل قال رحمه الله فان قالوا
 بهذه الارض فانه فانه اسرها ما جاز قال في المشري في احزاب الوكيل في عسرها
 خاب الموكلا له وان لم يرضه في احدها لم يرضه في الآخر منها قال المشري في
 عسرها فقال الوكيل عسرت عسرا اسرها واشترتها لنفسه لم يرضه وكان الموكلا
 لا حاله غير السري صراف الخلاف لحوال شربه بالبراءة في كان مامونا في الم
 وقاسه يكون ان ذلك مشري العسره كما قلت الخمسة فصل في عسرها
 فان وط السري او عسبه فما هو من الله في عسرها الارض او الاله
 المستعمل لزمه قال فان مع اليه داه لجمها الى فلا يرضها الموكلا في

المبرورين من اجل الله والحق المراد من غير وجه
 ذلك وجب ان يكون ايضا كذا ذكره في البيع والزكاة ومعها ثلث
 في فصل الدين على خلاف قوله في ذلك فصل في رحمه الله قال استرعى
 وقال استرعى لغيره لم يسمع منه ولم يره المير من يكون الحكر منه ومن مري
 انه مكر وعلمه الله وعلى الحزبين **باب** الوكالة المبرور
 والطلاق والرحمة الله ان فكه بان روح حرمه كان علمه واحده قال
 كتمان ارباب ومما ارباب كان على الصرار ذكره والافاكه فصل
 واما في الوكيل بالطلاق فقد ذكر رحمه الله مسالا في ان اقل العاضى سلم
 امرها الله فطلعا الحاكم لم ينع لان هذا المدة لم ينع وضلا اطلاق المسألة
 العامة ان الوكيل بالطلاق مطلقا كان على الرجوع والناكح المسألة الثالثة
 اداق وليك بطلاق امران على اني طاعما لم ينع الوكالة فاما ما وكل فيه كلما
 غلبه الوكالة كان وكلا ولا ينع ان يكون حال المرأة الوكالة كما قال اطلق
 ان دخلت الى اياه يكون مطلقا او لا من رجوع او لا يصح ان ينع يكون عطلها
 بعد الرجوع المسألة الرابعة قال رحمه الله لو وكل حلائق وامر له لم
 يعين عليه بعد بل انه اشهر لان يكون ان رجوعه خوفا لم امره ووجوه مع
 حسا وما اسه ذلك فلما اتهم البره طلقها الوكالة لم ينع الرجوع وادعى
 ان رجوعها ما جاز لم يره الاساس المروطة وانما الوكالة الرجوع
 للرجوع والله على الوكالة المسألة الخامسة والرحمة الله ان والى دخل امرأه
 وولم يجل سطوت وطولك والبراه لا يعلم صدقة لم ينع اطلاق صحه
 الوكالة في ذلك موضع من هذا الباب هو غير ما صدقة كس طلقه
 الظاهر وانما الرجوع وانكر الوكيل كل اولى تعالى ان الوكالة على الوكيل
 ذكره في الحمله في الوكالة **باب** الوكالة بالمعركة

ذابح
 من عتقت عليه المائدة خور ودينار من عبد الله
 وعمره من عتقا الى من عتبه الولا فاعلم وصولها اليهم او على طبه المائده فخور
 وبعها الى من لم يعهده وان احببه لاسه الصغير فقصه عنه فاما المائده فانه
 ولحقه الراجح فان فرق عا العسر او اعطى اليهم لمخر او اخذ لنفسه وعسر ولو
 قال يعبر الله المرحله حمله اليه او اخذ حكيه فهو الراي انك ان يبره
 اللفاظ كلها بمنسب لما تقدم كما ان احارب الله في نفسه التفرق فان قاله في
 العسر خور ان احببته منه بصلان كان بعد اقل من ذبح اليه سوا وقال احببته
 اليه كان الحتم اليه ان ساقه وان فرق وقال السح فاعلم ان الودع اليه ساسا
 ولم يله وزا اعطى لكه وان لم يله صرعه الى العسر او يفرق الى العسر او
 حمله اليه كان اخذ لنفسه ان كان يعبر الله لم يوصله اليه وفيما اخبره في
 المال الى التقوا وحمل حمله اليه فان وعه الى فقير وامرهما سرفه الى العسر
 حال اجدها دفعه الى الخ حزن ذكره و ملاوذه اسله الراحه اذ قال لم يوسد
 ربحا ان دفعه الى اسه فباعه اذ قال في العسر اذ قال في العسر اذ قال في العسر
 كما لو ساقا فاذ عرفه اليه خور الى واجب ما ساقا فالصوف قال في الربا رخصه
 المستقر العسر او اجد ما حصره الى اخبره خور صعه في المحر قال الشيخ ان
 يكون المزايد اما في صعه المسند خور فقصه العسر الى العسر الى سواهما اما
 اذا فاق العسر الخور صعه وكل صيه فهو اذ قال في العسر الى العسر الى
 فان باع سوا وكل المير كان يفرق الى العسر اذ كان في العسر الى العسر الى
 للمبيع في العسر مع اليه المتزى فصل قال في من ساق الى العسر الى العسر
 اخذ الرأيه من حاله نظر وان كان مصدا العموم احواله وحمله الى الخ
 وان لم يخرج المير او لم يكن مصدا العموم احواله لم يخذ الحفظ قال رحمه الله

الرخص
 و يجهده اما خور اليه او يخذ شروطه اما ان يكون يعرف
 شعه في ارضه واما ان لم يخذ الحظر لانك ان يكون الطاهر فوال عليه السلام الودع
 جابو في كنه قال ولا يعبر فيه وجود المائده له السحر الى العسر على اوكاه واما
 الطاهر فانك يخذ حيزو الخوط ساقا له والعهلا ساقا له ذكره في المائده اذ اخذ الفضل
 الى الخ فانك اذ اراد الودع اخذ حيزو العسر على اوكاه في عسر وجهه المير وقد اخذوا منه
 وعند الشايعه نعم ذلك وخذل السردجه الله عليه خور لغيره ان العسر على اوكاه في الخ
 وذكره بعد ذلك في مواضع اخرى لا يلهي على وجه الودع ذلك الوصي وجهه المير
 فضا فان قال المير لودع لي مع ما عتقت اذ لم يمع اوكاه سعه لم يكن عرا فان يعوم
 ذكره في الاخره وقاله المير اذ في كنه لودع كنه نخاح امراه من قال لا يبرها ولا ربه
 الى فقا ولا حاج المير لودع عرا وذكره في العله انه يعالج مع هذه اللفاظ ومن الخوط
 ولا يورث ذلك ما عر فان قال له يعطى هذا فان كان عرا ذكره في اربا الفصل
 فان قال المير في المير لودع اوكاه لم يخذ ذلك خور على اوكاه اذ لم يخذ في عهده
 ذكره في الربا فصل قال رحمه الله فان باع الوكيل وامر المير بقات المير لم يبر
 الودع كما لو ان حاله لم يخذ عرله لانه احكام العهد لما حتم الودع كالوصي
 ومن بعد الموت بالولاه ولو كان لاص لم يخذ لان عرته ويربط لوجه ذكره في الربا
باب القول ان علم الوكيل هل يعبر بتوكيل
 الموكاله فقلت يعبر في عهده اوكاه ام لا اما علم المير له في سوا الحظر لانه
 فالظاهر ان ليس شرطه عرته عرته الله انما ذكره في مسيلين احدهما ذكره في آخر
 الفصل الاول من العسر الى الربا وقال لوطع بعض عرته او ساول طعمه عرته لم يعلم
 ان شاحا العسر في الطعام كان احكاما للمير قبل ذلك لم يكره عليه ضمان المسله القائمة
 ذكره في الربا في فصل العسر الى العسر قال لودع لوطع اوكاه ان خور حصر المير عرته

[illegible]

ما على التمسك بالدين عليه في حق من ادعى عليه من غير ان
 ان مع عدم الحجز عن اتمام الموقوف من وجه على التمسك به وان
 لم يحجز الموقوف عن الرجوع مما سبق به على واحد منها فاقال الموقوف احرون
 لومات الموقوف تمنع من الحضور ونحوه في حق من المالك له فانه اذا اقام
 خليفة وموعدة خلافا لغيره في الحاضر التمسك به فانه اذا اقام
 وموعدة في حق مائة واربعة مائة مائة الموقوف التمسك به وان
 فهو الحلية في اقامه نائب القول في ان
 بالنسبة على الخصم فصيل مائة واربعة مائة الموقوف التمسك به وان
 بحق والبرهان في وجهه ان ادعى الكيل في وجهه مائة واربعة مائة الموقوف التمسك به وان
 هذا المصلحة في اقامه الاول في اقامه الله لو ان الزوج العبد فقام الله المالك التمسك به وان
 على اطلبها ان يرجع له في اقامه ذلك المسئلة الثانية في اقامه على اطلبها ان
 في عينه ونحوه في اقامه ذلك المسئلة الثانية في اقامه على اطلبها ان
 الوكيل او اقامه ذلك ان الوكيل ان لم ينفذ في اقامه على اطلبها ان
 الموقوف او اقامه ذلك في اقامه الله لو ان الزوج العبد فقام الله المالك التمسك به وان
 ولا مع اقامه ذلك في اقامه الله لو ان الزوج العبد فقام الله المالك التمسك به وان
 امري ارضاء او اقامه ذلك في اقامه الله لو ان الزوج العبد فقام الله المالك التمسك به وان
 بالنسبة ان صح ما ادعى الموقوف في اقامه ذلك في اقامه الله لو ان الزوج العبد فقام الله المالك التمسك به وان
 اسلاكها جميعا في اقامه ذلك في اقامه الله لو ان الزوج العبد فقام الله المالك التمسك به وان
 جاز له في اقامه ذلك في اقامه الله لو ان الزوج العبد فقام الله المالك التمسك به وان
 كسبا لان رجوعه اليه ارجح عليه في اقامه ذلك في اقامه الله لو ان الزوج العبد فقام الله المالك التمسك به وان
 الا ان لم يضمن له عليه في اقامه ذلك في اقامه الله لو ان الزوج العبد فقام الله المالك التمسك به وان
 غامدا العاص او اقامه ذلك في اقامه الله لو ان الزوج العبد فقام الله المالك التمسك به وان

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

يقول
 الله وصراف قال المشران بعد هذا ربع ما بينه وبين الله
 كذا ادب البك الباوي لبعض من ان الوجه الذي يسمون قال المشران
 مع الوجه الباوي هو المشران مع المديقة فلس على احسان يصلح وليك امساع
 الصلح الوجه الباوي الذي هو الذي لا يقره بعد واري يكون اقرا فصل
 قال رحمه الله فان قالوا ان وجه الارض من الحركة الارض العلة لا يك الناف
 ويرصها الاخر وما حله عليها ما راد الاخر الخوع قال نعم الاربع افران وجه
 فلا يجوز له وجه وان كان اعطاء اعطاء على الغلط ومن غير ان وجهه على
 ان الخوع هو ابواب الان باب الوجه
 على ان السلا الا فاهو شرطهما واصلد لث قال رحمه الله اذا سلا
 من يطلبه عليه يجب ان يعطى صاحب الحق عنه ولا يفرقه ولا يفرقه
 ان كان عاقل كان معه الرضى عليه ان يعطيه جميع ما ملته ولا يفرقه الا وسعه
 لا يوافقا دست فان كان عاقل اظهر العرفه فير دصر الجمله لا يسمع معه الا راوا ما نام
 لا اختيار ذكره في الزاد في مسلم السلا الا في الوعت سا فاعه واستلمت منه
 اسلم من المشرى من كل حق عليه قال لا يجوز بيعه منه من قال في نفسه بعد هذه
 فعل مع الاقوان كان له جازا منه المنه البائنه قال رحمه الله وان عليه رضى مع
 الله ضاح اليه رضى حاله لطفه لا يغير رضى عيا فانه يردده الله ضاح اليه من اسلم
 منه جميع ما له عليه فحله وهو لا يعلم به من له حاله الاخر صح المرأة والحله لا ينع
 رضى او اما من له الحيا قال وهو ليس له رضى غضب ضامر معه الى المائنه ثم رضى الله
 والمائنه لا يعلم حاله وبطل الله الاربع قال رحمه الله ومن له رضى وحج رضى العاصم
 الضامر ان لم يعلم المائنه فان لم يسه بعد ذلك فلا ضمان عليه الرجوع الى الضاحه ذكر
 هذه المسئلة والزيادة في فصل واليه لاجل الامان من رضى القوم ومن رضى

[illegible][illegible]

[illegible]

من حيث بلوغه النجاة والادارة له في امر الغنى والفقرة
من اخيه ضامه له في امر او من ضيقه في الاموال والادارة
في هذه الفصل ان يواتك لفظ الجرمه من ان يواتك العصارا في الغنى وممجه استعمال
اجرمها مع الارادته ووجد في المخرج فـ **فان قال قلت** اذا ما سألني محمد
دعني زاده في البيع له اخيه من ماله في بيعه وسعوا اليه واولئك في ذلك دهر
العلم الى الصلاه المده حاصه **باب احكام لفظ**
الاراد حصل الزعم في زاده لاجل امواله فجمعه الله اليه ان يواتك لفظه في ماله
كتمه السمعه في حال الورثه والسرقة والعنف اما ان يواتك لفظه في ماله كالنوم في الغنى
سواء في الغنى ام اذا ما لفظه في ماله في الاضاح الى التبعات في لفظه في ماله في الغنى
في ماله في الغنى فلهذا وذلك انه انما يواتك لفظه في ماله في الغنى في ماله في الغنى
فان قال قلت اذا ما سألني محمد في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
انه لا من التبعات في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
المسئله الاولى في الاضاح الى التبعات في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
الامه ان يواتك لفظه في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
من ماله في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
واما في الاموال التي في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
سواء في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
اجرمها في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
وذخر امواله في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
للمجاهد في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى
حده في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى في ماله في الغنى

[illegible][illegible]

وذلك ان عليه وان لم يتم المسرة على غيره
لأنه لم يسلط له المبيع في حقه من غير ان يملكه في العناء فيكون
تسليمه في حق الرجوع منه ووجه ان يسلط له المبيع على غيره في العناء فيكون
انه اذا اقل رات من البر فانه يملك من عليه الرجوع وانه يملكه على غيره في العناء فيكون
فان كان العوض الميسر طمها لانه له ان يقول ان يملكه على غيره في العناء فيكون
بعضه فليس المبيعان صحيحا الا في المثل وطه لانه عوض في الشرط وانه كان
العوض طمها لانه فان لم يملكه على غيره في العناء فيكون
في الاروا لانه المالك في الميسر وطه فان لم يملكه على غيره في العناء فيكون
والسلام فيه طمها واما اذا كان موضوعا في الرجوع فانه لم يملكه على غيره في العناء فيكون
انه اذا دام العبد او اقله المالك في تسليمه فان لم يملكه على غيره في العناء فيكون
العبد في ذلك هذا حصل واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
محمي في العواص لان غيره في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
الا ان ذلك عاين في العناء فيكون طمها لانه في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
مطرا حروقه في الميسر وطه فان لم يملكه على غيره في العناء فيكون
لكن شعبة في عاين في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
فان علو الاراء على من يملكه في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
قالوا في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
اخراب الاتزام في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
هذه فمما يعم في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
لم يملكه المالك في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
لشعبة في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
على الخطر كالطلاق في العواص في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون

ان يملكه المالك في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
امرا عينا في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
المالك في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
على العبد وليس به اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
واجب العوض على من عليه العوض فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
فان لم يملكه في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
منه لانه ان يملكه في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
اذا ان يملكه في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
وذلك هو ما ذكره في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
بري فان قلنا ان العبد في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
كمال الاجامه في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
وذلك القول في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
كثير في عاين في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
لأنه في عاين في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
لم يملكه في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
وجه الاتزام في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
الوجه في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
في مسائل الاتزام في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
من المثل في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
ان يملكه في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون
ان يملكه في العناء فيكون لان العبد في العناء فيكون واما اذا قلنا ان العبد في العناء فيكون

[illegible][illegible]

له في قوله تعالى
 من ذلك النوع وهو دعوى الملك المبراهة فاما اذا كانت خصوصية في دعوى الرضا والبره
 ظاهره المستل ان يكون منسوبة الى وجهه دعوى الرضا والبره فليس ظاهره المستل ان يكون
 اخره كون حصول البره من الرضا والخصوصية ان كانت دعوى الملك المبراهة على مدعي الاعتراف
 من الظاهر حصول الملك في بره فادعي الاعتراف بعد ادعي حلاله وان كان الخصوم
 دعوى الرضا والبره فمما سبقت في قوله ان من البشائر وجهه ادعيه على من اعترف
 وان لم يرد ذلك فليس على مدعي البشائر ولا يكون مقرا في ذكره في المخرج خلاف
 الفصل الثاني من الرضا والبره على الله عا الا فلا تنحل على العزما الممنوع من الرضا
 عليه الحبس لا في قوله الله من بعض البشائر وقالوا لا يجب على الاعتراف على البشائر
 عليه الحبس فاختصره الجلال اسماء الله وادعي احسنه فانه ادعي شهره وليس
 فانه وان كان له المستدرك له الحاضر واطلعه او شهد الحاضر اعطى الله واما
 فانه لا يجب الرضا عليه لا بعد اعتراف الممنوع من الرضا واعترافه وان احسن له اطلعه الله
 اقامه الله على اعترافه شمس ابطال الرضا الحبس اعترافه واسبق ذلك من غير
 لم يكن له في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 ايضا في اعترافه الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 الشبهة عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 وقد اقامه الله على اعترافه الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 سببه الاعتراف على اعترافه الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 لعنا كونه ذكره في الاية فاما اذا اطلعه الحاضر فلا بد من الاعتراف على اعترافه الله عا
 من شتاره وقد ذكره الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 انه على حبس حبس ذكره في الاية كتاب الوديع

القول في مدعيه اخبر

اما اخبر الوديع فقد ذكره الله في قوله اخبر الوديع او صحت
 فاحده ووصفه فالظاهر ابراع في الشك في الصفة في حقه فان كان فيه
 لم يرض انما قال ان صاحب الحق خطفه ليعان عليه واما ما رآه اخبر الوديع
 ان يكون عاصدا كونه ابرادك فان كان المودع دفع اوديعه الى اماله واخرها
 المالك منبه في حياضها فاعلى حرج الوديع من ان يكون مودعا فاقوله الى المالك
 ذكره في الزيادة في فصل ما الصلح فاما الصلح فذكره عليه مثال المسئلة الاولى
 ان المودع يقر الوديع لفلان ودها عليه مائة المودع يقر في مائة المنة فان
 المقتول له في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 الله من الله على اعترافه وان كان الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 فالأقرب ان يكون ضامنا فانه من الله على اعترافه الحاضر والظاهر لا في قوله الله عا
 في الباطن الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 قالوا في الوصع في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 المودع هو قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 صير في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 الوديع مما كان ذكره في الزيادة واما اذا كان من موكيل على ان يكون قصدا
 قاله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 حور من قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 السلطان على اعترافه الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا الا في قوله الله عا
 وهو الوديع في الظاهر مع هذا الوجه كتاب الاحوال في الوديع

[illegible]

تفرق من ايمان الى ايمان فليس حرمه
 حرمها المردية منه احييه فلا يعرف
 سقوطها من حرمه وحده فعله على لانه ان صغافها قدوة الزادات المتابعة المارة
 اذ اخرجها لربعة عشر مرة قال الله في الاخرة والارباب ان الله اراهم ان الله
 عبد الباري كان صامعا فافان الزادات والالت مطالبه من مشايعها فافان كان الباري يعزى
 على ثلث لرب لا اول طائفة بها الالبالي لاراد العبيته عليه فان تلب العيون بها
 عليه تسمى من صامها الالبالي من على خط عهدا ذكره الزادات قال في الحافكة
 فافان خرج الى خارج الى اوطله الى عظمه فوصفه المردية مع قوله الى اخره وحسنه
 من العبيته بالثبوت السعة والمكان كان وضعه من على عوجه بنو جافا
 الهامه لا عوجه الالبالي ايصروا ويحاض المشاة القابلة اذا صاروا به
 تاتى الله واداسا بالوردية به لرب يعاد بها الجزاء ايضا عليه وفصل
 به هداير الاله المستاجرة اجاز بها الموضع المشروطة من لقت الصغاه وك
 ثوب صامها وخرقة الفصل سبعة ارباعا عاصا لحاورة الموضع المشروطة ولش
 صر لثا ووجه لانه لم يخر عليها سوا ولم يخر عماما به وكان جافا لها من ذوق
 لاسية من طي الافاكة وفصل الصغاه المشافرة بالوردية قد يعلى الصغاه الوردية
 له ان يخر عليها من الاله من كبراء من يخر بها الموضع اذ املت الصغاه منها ذكره في العاكة
 في السجدة والاشعر وهو راسع ان عده جورا ساقة بالوردية صامها الله او
 حصفه لوجه الله اذ اقام على عاصا فافان صامها على الوردية فافان
 جور من الوردية فعله وهو اخلص على ذلك والباري كان ذلك عليه خاله لطل
 على ماله فافان يخر عليها من ان يخر فيها الله انه يطل حصره ماله
 صامها من على خفة فافان ماله على صافها ذكره في السجدة والارباب فلو كان
 السجدة مثله لو كان ربوك سدا له خاله الاله فافان يصور عاصا

[illegible]

على العبد ما غلب الله ورسوله
 وما أمروا به من غير جبر عليه
 من شيء. والحمد لله رب
 العالمين.

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

ان يرضى به الله تعالى في كل حال
 اصابه من ذلك ولا يملكه الله تعالى
 كما يشاء من احوال ان يكون على الملك الوجهة الى اسرار الهاء والهاء
 يكون معناه انه فوق همه الوجود وهو على الملك له احواله ولا يحسن
 اصابه الله ان يظلم الامام محلي ما يدعو الله له طاعته ولاحقه خو
 ان يكون معه ما لا يرضى به الله تعالى في كل حال
 فان رجع الى الابد الوجود هو حقه لزامه ليس بدلالة عليها وان رجع الى
 ان يرضى بها لانه لا يتبع الوجهة وكذا في الفهم والاعمال وان كان لا يرضى
 فيه ان يرضى بها وان كان لا يرضى به الله تعالى في كل حال
 الهاء هو من اللاحق والابواب والاشرف في ما لا يرضى به الله تعالى في كل حال
 والابواب في كل حال الله تعالى في كل حال
 انه حرج في كل حال واسم له حرج في كل حال
 امت ان يرضى بها في كل حال
 الا ان ذلك ليس هو ما يرضى به الله تعالى في كل حال
 شريطة من اللاحق لظواهره في كل حال
 اسمعوا ذلك في كل حال
 عينا من اللاحق في كل حال
 الامام في كل حال
 النام في كل حال
 ان الربوبية في كل حال
 الله هو العاقل في كل حال
 العاقل في كل حال

[illegible]

من بعد موت علي عليه السلام في خلافة الحسن عليه السلام
 الاسرار في العلم والفضل والبر والحق والعدل والعدل والعدل
 الفصل في معرفة الحق والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل
 من الابرار والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل والعدل
 من بعد موت علي عليه السلام في خلافة الحسن عليه السلام
 في وجود الطوائف الخرافية ورد على صاحب الامامة اللاحق فيه خلافا للفرق
 له قال لا يجب منه وكذا خلافه لا يوافق الزكاة وهو من امر الاس
 وضار على ما يسمي من عند الزكاة المأخوذة في العلم لا يمكن خوله احدا
 في ذلك الخبايا **الفصل في بعض الامامة شارفاها**
 من غير وقوع الاجتماع على كمال الشئ الربانية حصل منه
 زعم الله في ذلك ان الواجب من العبد ان يصلح جميع البدن والفصل
 على طاعة الله ان يصلح الامامة وواجبه ايضا على كل من يصلح العلم ومن حصل
 الطبايع والافاق مفصلا **الحق** على شئ صالحا الامامة فانه لا يصلح ان يراه
 الامامة والهيبة لها والشرع وهما لا يصلح احده ان ادعى الامانة اذا علم حقيقته
 انه لا ياتبع في **الحق** من صدق الله عليه فانه لا يجوز النقص على نفسه
 ولا يجوز ان يصادقه ولا يصادف الا به ان يصادف كقولك الحق في بيعة ذكر
 ما يصح فيه الحجة من افادته ولا يصادف الا به **الحق** في راحة الله تعالى من ان يصادف
 بعض من له حق من الله في الامامة بشر ان يصلح العلم والعدل والعدل
 على طاعة الله يصلح الامامة فلا يدعي امامته ولا يجوز ان يصادف العلم والعدل والعدل
 الناس في غير بعض الامامة ولا يصح ما ذكره من ان يصلح الامانة عليه الله يصلح
 امامته ولا يعلم ما يحضره عباد الله الخليفة ولا يعرف علمه معه **الحق**
 فليس هو له المالكين وانما هو الخليفة عليه والامامة اذا كان من بعد معا

[illegible][illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسى عليه السلام
قالوا له عليه السلام
هذه الحياه وقد انزلنا
الحياه وجميع ما فعله
لم يكن امامنا من ذلك
عبره ان من كان في
الامام ناله من الولايه
تبعه سائر احوالها
ذلك من حلال الامام
اداحكم فانه اقر
اليه ولو صح هذا
بعد المرافعه ذكره
السله اشكال
يلعون بالسطر
كان من هذا
غير من سوره
على الصراط
حكم الحاكم
في العيار

[illegible]

[illegible][illegible]

PLACEHOLDER FOR:

**Page image or series of page images
missing, not photographed, or
otherwise not available**